كلمات

□ ١ □

آخرُ الموتِ موتٌ
في الموت الذي هو آخرُ الموتِ ، الهدوءِ الذي بعده الهدوءُ ،
الوقتِ الذي يهجعُ على الوقتِ ،
الذي لا يخرجُ من ماءٍ او من صعيدٍ ،
في التضيّق والانسدادِ ،
ادفع اسمي عبر الشريانِ العربي ، أقول : ينفتحُ ، او ينفجرُ .

□ ٢ □

آخر الصمت صمتٌ
في الصمت الذي يسيلُ على الصمت ،
حيث الخياناتُ تلبسُ الاشجارَ ، وتتقدمُ ؛ حيث الاصوات
بلا اصواتٍ ؛ الصرخاتُ تختنقُ في الاقمطة ؛ وذهبُ
السكوت يتسكبُ سبائكَ سبائكَ على الطرقات والحناجر ..
أصهرُ فضةَ الكلام في الحكمة العربية ، اقـول : أحرقُ
الحكمة ، او أبطلُ الذهب .
تخترق حنجرتي وحدها ، وتترمد صوتي .

□ ٣ □

اجلس في رمادي . حيث ملايين الأيدي المطفأة ترتخي فوقي،
حيث وجوه بلا أعمار تنكب عليَّ ، تسألني
شرارة او حفنة رماد .
اجلس في رمادي . حيث خشب الحناجر اليابس يتكوم
فيَّ ، ولا ثقاب ، ولا فم لي لانفخ .
اجلس في رمادي . في عرائي العربي ، تحت نخلتي اليتيمة
التي تتهرأ بسمٍ اسود . اتساقط معها ، وتنحل عناصرنا
في الرماد .

□ ٤ □

تسقط الجثة العربية في مرايا الرماد ، وتمتد ملء المرايا .
وعلى وجهها تخفق الاحذية ، البيارق ، العباءات ، ثم النياشين .
وتمر القبائل ، ثم الخيانات ، ثم يمر السواد .
يسقط ليل على المرايا .
حركة داخل الليل ، تداخل اصوات ، صراخ ، انين ..
موسيقا تعلو ..
هل السواد اول ام آخر السواد ؟!
هل النجمة التي على الليل تظل متأبية على الانطفاء ؟!
الرمادي ، قلبي ، على تلك النجمة الواحدة .

رئيس التحرير

الدراسات والبحوث:

دراسات في الاقتصاد ـ محور

الثورة العلمية التكنولوجية وتطبيقاتها في بلدان العالم الثالث

د. ناصر عبيد الناصر

الأمن الغذائي العربي

غسان الضاهر

القيم الأخلاقية والقانون العام

ديب أبو لطيف

التنمية في البلدان المتخلفة

من خلال نظريات النمو غير المتوازن

علي العيد

الثورة العلمية التكنولوجية وتطبيقاتها في بلدان العالم الثالث

د. ناصر عبيد الناصر

التنمية الاقتصادية بين المقولات البرجوازية والحتمية التاريخية

تكتنف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، العديد من النظريات والآراء المتفائلة منها والمتشائمة في امكانية عبور التخلف واحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، خاصة البرجوازية منها التي تجمع على ضرورة مرور هذه البلدان في جميع المراحل التي قطعتها الدول الراسمالية المتطورة ، بدءا من المرحلة الاولى لتراكم راس المال وصولا الى التنمية المنشودة ، كما يردد دعاة الفكر البرجوازي بان شروط التنمية غير متوفرة في « دول العالم الثالث » كونها قد

تخلفت عن مواكبة الحضارة ، الامر الذي يتطلب منها التدرج في مراحل التنمية ، وهذا ماعبر عنه م.ميرهاف حين قال «طريق التطور الاقتصادي شاق وطويل يبدأ بمرحلة الفتوة وينتهي بمرحلة النضج ، وهذا مايتطلب من الدول المتدنية التطور ان تجتاز نفس المراحل التي مرت بها البلدان المتقدمة اقتصاديا » وفي مكان آخر أشار الى ان « الطريق من الفقر الى الغنى يتكرر عبر مسار التاريخ ولكن بدرجات متفاوتة » وقد طورت هذه الاراء من قبل ر. روستوي في مؤلفه « السياسة ومراحل النمو » حيث جاء (كما في الاقتصاد كذلك في السياسة فان العالم المعاصر عبارة عـــن مجموعة من الامم التي توجد على درجات متفاوتة من التطور والمصنف منها في مجموعة واحدة من الدول التي تسير في طريق التطور تجابه اليوم نفس الصعوبات التي واجهت الامم الاخرى في الماضي) .

اذا ماالاستعرضنا هذه الاراء التي تتناول مقولـة التنميـة في الدول المتحررة حديثا لامكن حصرها في ثلاث جوانب :

اولا ــ ضرورة المرور في جميع المراحل التي قطعتها الدول المتطورة .

ثانيا ــ ان تبدأ الدول النامية انطلاقة التنمية من مرحلة ماقبل الثورة الصناعية .

ثالثا ــ لايمكن للدول النامية ان تستفيد من منجزات الثورة العلمية ــ التكنولوجية في الوقت الحاضر لانها ــ حسب رأيهم ــ تخلق لهم متاعب اضافية .

بهذه المفاهيم وغيرها تنظر الدوائر البرجوازية الى مسألة التنمية في الدول الفتية ويجمع منظرو الاحتكارات الراسمالية ان من المستحيل على بلدان اسيا وافريقيا اللاتينية ان تدخل الحضارة من بابها العريض ، وقد كتب عليها ان تحتل مؤخرة الحضارة ، وعليها في هذه الحال ان تؤدي دور «القرية العالمية» وبالنسبة للدول المتقدمة التي تمثل «المدينة العالمية» .

بالطبع هذه الافكار والاراء مرفوضة من الوجهة التاريخية والحضارية والمنطقية ، فلم يحفل التاريخ ولا بمثال واحد اضفى الى تكرار مرحلة تاريخية عفى عليها الزمن اجتازتها الدول المتطورة وكررتها بنفس الصورة البلدان المتخلفة ، لان التطور الاقتصادي والاجتماعي له خصائصه الوطنية والتاريخية لكل دولة ولايتكرر بنفس الصورة ، حتى دول الثورة الصناعية التي تطورت وفقا للقوانين الاقتصادية الراسمالية لم تكن نسخة طبق الاصل في تطورها الصناعي عن انكلترا موطن الانقلاب الصناعي ؛ فالانتقال من مرحلة ادنى الى مرحلة اعلى من التطور لاتقضي بالضرورة المرور بجميع المراحل التي اجتازتها الدول المتطورة ، وهذا ماأثبتته تجربة بلدان المنظومة الاشتراكية التي عبرت التخلف الى مواقع متقدمة من التطور الاقتصادي تفوق في بعض معطياته على الدول الراسمالية ، وبالطبع ماجرى في هذه الدول يستحب بالتأكيد على البلدان النامية التي بدأت من الناحية العملية تستفيد من الخبرة الانتاجية والادارية والتنظيمية للبلدان المتطورة وهذا مامكنها من قطع مراحل النمو باكملها وباقل كلفة وجهد ممكن ، ولكي تصل الى التطور المنشود فلا يكفي فقط الاعتماد على الخبرة والتجربة الاجنبية في مجال العلم والتقنية والانتاج رغم اهميتها ، فلابد من توفر شروط معينة تساعم في توفير المقدمات الضرورية للتطور الاقتصادي ومن اهمها :

اولا ــ انتزاع الاستقلال السياسي : وذلك بالتخلص من السيطرة الاستعمارية والاطاحة بالطبقات والفئات الاجتماعية المرتبطة بشكل او بآخر بالامبريالية .

ثانيا ــ احراز الاستقلال الاقتصادي : والذي يقضي على التخلف من التبعية الاقتصادية للدول الراسمالية من جهة ، ونزع ملكية الراسمالية الاجنبي والمحلي الكبير في القطاعات الاقتصادية الرئيسية .

ثالثا ــ اصدار القوانين والانظمة والمراسيم الجوهرية : والتي تؤدي في نهاية المطاف الى تعميق التحولات الاشتراكية في الزراعة والصناعة والتجارة ، بالاضافة الى هذه المقومات لابد من تأمين الكوادر والكفاءات الفنية واتباع التخطيط والبرمجة الاقتصادية القادرة على تجنيد الجهود البشرية والاستثمار الامثل للموارد والثروات الطبيعية من اجل بلوغ اهداف التنمية التي يمكن حصرها بالنقاط التالية :

ــ رفع المستوى المعاشي لابناء المجتمع
ــ بناء اقتصاد عصري متطور يلبي الحاجات المتزايدة للسكان
ــ التسريع من حركة التصنيع ، وتطوير الزراعة وموازنة الانتاج
ــ رفع انتاجية العمل الاجتماعية بإدخال منجزات الثورة العلمية ــ التكنولوجية .
ــ الارتقاء بالثقافة والتعليم ، واجتثاث الامراض المتفشية في المجتمع (الفقر والجهل والمرض) .

امر طبيعي ان يتوقف تحقيق هذه الاهداف في حيز الواقع على طبيعة العلاقة القائمة بين البناء الفوقي والبناء التحتي للمجتمعات النامية ، تلك العلاقة التي يجب ان تؤمن مشاركة الجماهير الكادحة في التصدي لمعضلات التنمية ، اضف الى تخصيص نسب عالية من الدخل الوطني للتراكم (المشاريع الانتاجية) وبتوافر هذه الشروط وغيرها يمكن للدول الفتية ان تتصدى لمقولة التطور التي لاتتحقق وفق تسلسل تاريخي يتعذر التقيد به اذ يتحتم على هذه البلدان ان تنتقل من مرحلة ماقبل الثورة الصناعية الى الانتاج العصري المرتكز على معطيات التقنية الحديثة (المكننة والاتمتة) وهذا يعني ان الدول المتحررة حديثا تحتاج الى عبور ثورتين او القفز على مرحلتين من النمو الاقتصادي وهما الثورة الصناعية والثورة العلمية ــ التكنولوجية التي حققتها الدول المتطورة بعد ان توافرت لها

المقومات الذاتية والموضوعية المتجسدة باحراز الانقلاب المباشر في الانتاج الصناعي والمرحلة الاولى من تراكم راس المال الذي اضفى الى تحويل الفلاحين الى بروليتاريا صناعية ، بينما امنت الثورة العلمية ـ التقنية وتائر عالية من الانتاج من خلال التطور العاصف للعلوم وربطها بالفعاليات الاقتصادية ، وبالاستفادة من الايدي العاملة المتخصصة ذات الكفاءة والمهارة العالية ، هذه المتغيرات مهدت لان تنقل الدول المتقدمة من الانتاج الالي الى الاتمتة ، الا ان هذا الطريق الشاق والطويل الذي رافق تطور القوى المنتجة الراسمالية من ابتكارات واكتشافات علمية وصولا الى مراحله وارساء الانتاج على آخر منجزات التقدم العلمي ، لا يقضي بالضرورة ان تمر الدول المتخلفة بجميع مراحله أو من غير المجدي من الوجهة الاقتصادية ان تبدأ انطلاقة التنمية من نقطة الصفر ، وبوسعها الاستفادة من الخبرة التقنية والادارية التي تراكمت لدى الشعوب المتقدمة ، دون الحاجة الى اعادة المراحل التاريخية من الماضي الى الحاضر فاذا ما اتيحت لبلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية الامكانات المادية ، سيسهل عليها اقتناء الالات والمعدات والتجهيزات الحديثة باستيرادها من البلدان المتقدمة وسيسهل عليها ايضا اعداد وتامين الكوادر الفنية ، التي يفترض ان تعد وتؤهل جنبا الى جنب مع عمليات التنمية الاقتصادية وليس قبلها او بعدها ، وهذا ما حدث فعلا في العديد من البلدان النامية ومن ضمنها القطر العربي السوري ، ففي الوقت الذي ينهمك به دعاة الايديولوجية البرجوازية بالتنظير والبحث عن اسباب التخلف ومقومات التنمية ، نجد ان الراسمال الوطني (الحكومي والخاص) اقبل وبسرعة على بناء منشآت اقتصادية حديثة مجهزة باخر ابتكارات التقدم العلمي والتقني بالرغم من ادعاءات الاحتكارات الراسمالية بأن الثورة التكنولوجية تخلق صعوبات كبيرة للدول النامية ، ولا يمكن الاستفادة منها في الظروف الاقتصادية الراهنة

للدول المعنية ، لان عملية الانتقال من مرحلة ادنى الى مرحلة أعلى من التطور تتطلب المرور بالحلقات الوسيطة مـن النمـو الاقتصادي والا شكلت الثورة العلمية التكنولوجية عقبة وعثرةفيطريق التطور الاقتصادي والاجتماعي للشعوب النامية ــ حسب رأيهم ــ مثل هذه الاراء التي لا تستند الى اساس علمي فقد عراها الواقع ودحضتها النجاحات التـي حققتها العديد من البلدان النامية على طريق النمو الاقتصادي والتي تمكنت من استخدام التقنية الحديثة في خدمة شعوبها وتحسين البنـى الاقتصادية لديهـا .

بالمقابل يجب ان لا ننكر ان هناك صعوبات تعترض هذه الدول في الاخذ بأسباب التقدم التقني الحديث والتي لا تقل صعوبة عـن تلك التي تواجهها في مجال التصنيـع الالي ، الا ان هذه العقبات التي يمكن تذليلها ــ بالعمل الدؤوب ــ لا تبرر المقولة البرجوازية في الالتزام بتتبع مراحل النمو التي عانت منها الدول المتطورة باعتبار ان هذه الصعوبات وغيرها تكمن في طبيعة النمو الاقتصادي ذاته ، وليس سببها التقـدم العلمي ــ التقني فقط .

بوجه عام تستند جميـع مقولات التنمية البراجوزيـة بخصوص « بلدان العالم الثالث » على اساس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الذي يقضي بضرورة الالتزام بالقوانين الاقتصادية التي سـادت في مرحلـة المزاحمة الحرة ، ويؤكد على اهمية موازنة الاقتصاد ، باعتبار أن كل زيادة في الانتاج اذا ما تم توزيعها بشكل صحيح بين فروع الاقتصـاد الوطني وفاقا لمتطلبات الراسمال الخاص سوف تؤدي بشكل آلي الى تامين الطلب الاستهلاكي الضروري .

لقد روجت الدوائر البرجوازية لنظرية آدم سميث التي تعالج قضية العلاقة بين السوق وتقسيم العمل والتي تعتبر ان طاقة السوق هي

التي تحدد طابع تقسيم العمل ، كما روجت خطة ماريشال التي اكتسبت في العصر الراهن بعد تطويرها صيغة « المساعدة الاقتصادية » .. الخ.. مثل هذه النظرية وغيرها تقودنا للاستفسار التالي : اي من القوانين تسود الان في البلدان النامية ، هل القوانين الاقتصادية التي تعمل في ظل « الاقتصاد الكامل » ام تلك التي تنشط في « الاقتصاد غير الكامل » الذي يتسم بالمزاحمة الحرة ؟

في الواقع يجمع معظم اقتصاديي الغرب على ان اقتصاديات البلدان النامية تعيش مرحلة الاقتصاد الرأسمالي الذي ساد في الحقبة الماضية وبالتالي تتحكم بها قوانين المزاحمة والمنافسة ، بالطبع هذه الاراء المغلوطة عارية عن الصحة ، لانه من المتعذر في الوقت الذي تتحكم بالاقتصاد العالمي قوانين اقتصادية معاصرة الراسمالية منها والاشتراكية ، ان تنغلق الدول النامية على نفسها وتتطور اقتصادياتها وفاقا لقوانين تجاوزها الواقع ، فالعصر الحالي يتحكم به نموذجان من الاقتصاد هما الراسمالي والاشتراكي ولكل منهما قوانينه وخصائصه والتي تجد انعكاسا لها في اقتصاد الدول الفتية ، بالرغم من المرحلة الانتقالية التي تمر بها وتعدد الانماط الاقتصادية فيها فمن المتعذر عليها أن تعيش حسب قوانين اقتصادية امتازت بها الحقبة الماضية .

ان تدني القوى المنتجة وتخلف البنى الاقتصادية في البلدان النامية لا تشكل عائقا دون الاخذ بالقوانين التي تتحكم بالنمو الاقتصادي المعاصر الرأسمالية منها والاشتراكية وذلك بما يتلاءم وطريق التطور الذي اختارته هذه الدولة او تلك بما يتلاءم وخصائصها المحلية ، وحتى اذا اختارت بعض الدول النامية الطريق الرأسمالي للتطور فسوف تجد انعكاسا لها القوانين الاقتصادية الرأسمالية الحالية وليس التي عرفتها الثورة الصناعية الماضية ، كما ان هناك فارق بين خصائص النمو الاقتصادي في الحقبة الماضية وفي العصر الراهن والتي يمكن ملاحظتها من خلال الاتي :

اولا : الفارق النوعي الكبير في شروط التطور الاقتصادي الراسمالي ، ففي الماضي انسجمت انطلاقة النمو الاقتصادي مع المرحلة الاولى من تراكم رأسمال المال التي كانت تقدمية في منظور التاريخ لانها تمخضت عن امكانات كبيرة في تطوير القوى المنتجة بينما تغلف شروط التنمية الراسمالية الراهنة الازمة العامة للراسمالية المتمثلة بالكساد البضاعي والتضخم والبطالة وازمة الطاقة ولهذا فان الراسمالية لا يمكن ان تتحقق في بعض البلدان النامية بشكلها الكلاسيكي، سيما وان العلاقات الدولية الراسمالية الراهنة بدات تشكل عقبة في طريق التطور الطبيعي للنمو الاقتصادي الراسمالي في البلدان التي اطاحت بالاستعمار البغيض .

ثانيا : وجود نظامين متعارضين هما الراسمالي والاشتراكي ـ ولكل منهما انعكاساته على اتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي في بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

ثالثا : توافر البدائل المتاحة للتطور الاقتصادي ـ اذ ان بمقدور الدول المتحررة حديثا ان تختار بين طريق التنمية الراسمالية او اللا راسمالية ، فضلا عن امكانية الاستفادة من الخبرة الفنية والادارية والتنظيمية والانتاجية التي تراكمت لدى البلدان المتقدمة اقتصاديا .

رابعا : تحقق التطور الاقتصادي في الحقبة الماضية وخاصة في عهد الثورة الصناعية بمبادرة من الراسمال الخاص ، اما اليوم فيمكن للتنمية الاقتصادية ان تتم بالاضافة لمساهمة القطاع الخاص بمشاركة القطاع العام وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال التدابير والاجراءات التقدمية التي تقبل على اتخاذها .

بالاضافة الى ما ورد مما يسهل من احراز النمو الاقتصادي في العصر الحالي عن الحقبة الماضية توفر الالات والمعدات والتجهيزات الحديثة

اللازمة لبناء القاعدة المادية ــ التقنية للبدان النامية ، فالاستفادة من تجربة وخبرة الدول المتطورة لا ينقص من السيادة الوطنية والاستقلال الاقتصادي للشعوب النامية خاصة اذا ما ارست علاقاتها الاقتصادية ومبادلاتها التجارية على مبادىء واضحة قوامهـا المصلحـة المشتركة والمنفعة المتبادلة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

مما ورد نلاحظ ان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية تواجه القصور النظري والاساس الفكـري المتكامـل للنهوض باقتصادياتها ، الامر الذي يتطلب من هذه الدول تجـاوز النظريـات البرجوازية بهذا الصدد وعدم الاكتراث بها وان تحقق التنمية المنشودة وفاقا لخصائصها المحلية ربما يلبي آمال وطموحات شعوبها .

ان المسالة المطروحة امام دول العالم الثالث ليس اللحاق بالدول المتطورة وانما تكمن في الاطاحة بالتبعية الاقتصادية للدول الراسمالية والتي تاخذ اشكالا متعددة لعل اهمها تبعية الاستثمارات كون الدول المتبوعه هي التي تقرر البنية الانتاجية في الدول التابعة لتصبح مصـدرة للمواد الاولية وسوقا لتصريف البضائع الراسمالية وعلى ذلك لكـي تتخلص الدول الفتية من الاقتصاد وحيد الجانب باقتصادها فان عليها ان تعيد النظر في توزيع مواردها بين اوجـه النشاط المختلفـة فتوفي الصناعة القدر الكافي مـن الاهتمام بالاستفادة القصوى مـن منجزات الثورة العلمية ــ التكنولوجية ومن الخبرة التقنية الاجنبية ، وان تحصر نشاطها في قطاعات انتاجية محدده تؤهلها مواردها الطبيعية وطاقاتهـا البشرية في التخصص بها ، فليس من الضروري ان تهتم بقضايا غـزو الفضاء وانتاج الصواريخ والمعدات الالكترونية ، اي ان تخضع مهـام التنمية لسلم أولويات .

ان التقدم العلمي والتقني يمـر بمراحل لا يمكـن قياسها بآخـر الاكتشافات ، وانمـا يمكن قياسها بالمعدل الوسطي للتغذية وادخـال

خصائصها في مرحلة تاريخية معينة ، فهي تسهل في تجاوز التخلف الاقتصادي ، فالآلة ملك لمن يستخدمها ويستثمرها وليس فقط لمن ينتجها ، بمعنى ان الدول النامية قادرة على الحصول عليها سواء « من الدول الاشتراكية او الرأسمالية من اجل الاطاحة بالتخلف الاقتصادي الذي هو نتاج لعوامل داخلية وخارجية ، ورغم تأثير العوامل الخارجية فان الشروط الداخلية تأتي في المقام الاول لانها هي مفتاح تبديل التأثيرات الخارجية على عملية تجديد الانتاج الموسع وهذا مرتبط بطبيعة النظام السائد ، فاذا كان النظام تقدميا جماهيريا ، كما عليه الحال في القطر العربي السوري فان العوامل الخارجية تضيق وتضمحل لصالح الداخلية منها والتي يتم معها احداث تغيير جذري في البنية الداخلية لفروع الانتاج عن طريق بناء القاعدة المادية ـ التقنية وتطوير الزراعة على اسس تعاونية وحكومية والتخلص من نشاط الاحتكارات وتسلط الشركات الخاصة ، فالتطور الذي حققته بلدان العالم الثالث وفي طليعتها القطر العربي السوري تدحض الايديولوجية البرجوازية التي تعمل ما بوسعها لاثبات مقولة التخلف الذي كتب على هذه الدول ، ومفاد هذه النظرة التشاؤمية هو اعتماد المقارنة الكمية بين الدخول الفردية وكفاية الانتاج الاجتماعية في المجموعتين من الدول : وفي وثائق الامم المتحدة تم تصنيف عدد من الدول يتراوح دخلها الفردي من ٥١ ــ ١٠٠ دولار وهي تشاد ــ اوغندا ــ مالي .. الخ مع دول مثل الهند ــ نيجيريا ــ زائير ، على ان هذه الدول تمتلك موارد طبيعية كبيرة جدا الى جانب السوق واشادة مقومات الصناعة الثقيلة ، من هنا يمكن القول ان مؤشر الدخل الوطني ينطوي على الكثير من الثغرات ولا يعطي فكرة دقيقة عن الوضع الاقتصادي الحالي للدول النامية ، والادهى من ذلك ان العراق والبرازيل مصنفة مع دول مثل الاردن وجزر الراس الاخضر وماليزيا ، مع العلم انه توجد هناك فوارق في الدخول الفردية حتى ضمن البلد

الواحد كالبرازيل مثلا ، حيث يصل الفارق الى ٧٥٠ دولار للفرد الواحد في مقاطعة سان باولو مقابل ٧٥ دولارا في شمال البرازيل ، من الواضح ان مؤشر الدخل الوطني لا يكشف التغيرات النوعيـة التي تطـرأ على اقتصادية البلدان الفتية ، ففي العديد منها يحتل الاقتصاد الطبيعي ٧٠ ٪ من الناتج الاجتماعي الاجمالي وهو متروك لعدم توفر الامكانيـة لتجاوزه دفعة واحدة ، ولان السياسة الاقتصادية لهذه البلدان منصبة على تطوير الفروع الانتاجية الحديثة الصناعية منها والزراعية وتحققت بموجبها نسبة نمو صناعي تصل الى ١٢ ٪ وهي كافية ومرضية الـى حد ما ولكن اذا ما افترضنا ان الصناعة تحتل ٣٠٪ من الدخل الوطني وان نمو السكان اكثر مما هو عليه في الدول الراسمالية المتطورة ، مما يؤدي الى وتيرة نمو تقل اربعة اضعاف عنها ، فهل بامكان مؤشر الدخل الوطني ان يعكس او يعبر عن الفروع الانتاجية الجديدة التي احدثتها الدول الفتية ؟ امر مشكوك به ، فالمعايير الكمية تمكن من الاحاطة فقط باتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي ، الا انها لا تمكن من معرفة التغيرات النوعيـة التي تطـرأ على الاقتصاد ، لقـد اوقعت المؤشرات اقتصاديي الغرب في خطأ مفاده ان الاقتصاد السوفيتي بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية سيفشل في تحقيق معدلات عالية من التطـور الاقتصادي مقارنة بالدول الراسمالية المتطورة .. مع الاشارة الى ان معظم بلدان امريكا اللاتينية في بعض المؤشرات الاقتصادية كانت تتفوق على روسـيا القيصرية ، فهل يعني ذلك ان المقدمات الموضوعية والذاتيـة للثـورة البروليتارية متوفرة اكثر مما كان عليه في روسيا القيصرية التي تجاوزتها غانا في مطلع الستينات بجميع المعطيات الاقتصادية ، وهل يعني ذلك ان الجو مهيأ في غانا للقيام بانطلاقة اجتماعية ، هكذا نلاحظ المعايـير الكمية ، اذا لم يتم تناولها بشكل متكامل وشمولي قـد تعطي صـورة مشوهة ومغلوطـة .

ان التخلف الاقتصادي ليس مشكلة تقنية ـ اقتصادية فحسب بل هو مرتبط بجملة من القضايا المحلية والدولية ومنها طبيعة النظام السائد ـ التقسيم الدولي الراسمالي للعمل ، مضاربات الاحتكارات الغربية .. الخ .. من مظاهر التبعية الاقتصادية التي تتطلب تضافر جهودبلدان العالم الثالث للتخلص من تحكم الاحتكارات الراسمالية باقتصادياتها .. فالدول النامية اليوم تعمل جاهدة لتصفية العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية لتحل محلها العلاقات الراسمالية والاشتراكية ـ وعلى الرغم من ظهور بعض السمات الراسمالية في اقتصاد البعض منها ، فهذا لا يقلل من دورها في عملية الصراع القائم بين النظامين الراسمالي والاشتراكي ، فهناك مناخ ملائم لان تقفز العديد من الدول النامية التشكيلة الراسمالية لبناء الاشتراكية ، ولكن هذا مجرد امكانية يتوقف تحقيقها على المناخ السياسي والدور الذي تحتله الجماهير الكادحة في البنية الاجتماعية ، ومهما يكن ان تتحقق الاشتراكية التي تحمل في طياتها بذور القضاء على التخلف الاقتصادي بشكل آلي وانما تحتاج الى كفاح ونضال ومعاناة وهذا امر طبيعي ، ولكن الامر غير الطبيعي ان تسلك بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية الطريق الراسمالي الذي يتعارض وحتمية التطور .

البلدان النامية بين مقولة الثورة الصناعية والحاح الثــورة العلمية ـ التكنولوجيــة

بعد ان انتزعت البلدان النامية استقلالها السياسي واشتد نضالها من اجل الاحاطة بالتبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي ، بدات تطرح بالحاح في مرحلة الستينات ومطلع السبعينات من هذا القرن مسألة التصنيع والاستفادة من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية من اجل تطوير اقتصاديات هذه البلدان ؛ في الوقت الذي ينادي به دعاة البرجوازية بتطبيق التقنية البدائية في المراحل الاولى مــن التنميـة الاقتصادية للدول الفتية او لترويج وتعميـم آرائهـم تفتق الفكـر البرجوازي عن نظريات اقتصادية كنظرية « التقنية الذاتية » ونظريـة « التقنية الوسيطة » التي تطالب بضرورة الاعتماد على الآلات البدائية كوسيلة لعبور مرحلة التخلف في الدول المتحررة حديثا ، مع العلم ان احراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في اي بلد ســواء كان ناميـا او متقدما ، لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن التقنية ذات الانتاجية العالية المتمثلة بالحاسبات الالكترونية واتمتة ومكننة تكنولوجيا الانتاج التي يمكن لبلدان العالم الثالث ان تستوردها وتستفيـد منهـا ؛ بعـد ان فتحت امامها آفاقا جديدة ، على الاخص في النصف الاول من الستينات، التي شهدت تحسنا ملحوظا في العلاقات الاقتصادية بين (الشـرق) و (الغرب) في ظل سياسة الانفراج الدولي ، والتي مكنت من تحسين وتطوير التعاون الاقتصادي والعلمي والفني بـين النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، مما وفر المناخ الملائم للدول النامية لان تستفيد من خبرات وتجارب الدول المتقدمة في مجال الثورة العلمية التكنولوجيـة والتـي يتوقف ادخالها في ظروف البلدان المعينة على حل العديد من القضـايا

النظرية المطروحة – كتوضيح العلاقة – بين التصنيع والثورة التكنولوجية ، وتحديد خصائص وسمات التقدم العلمي والتقني في الدول النامية ومنعكساته السلبية والايجابية على مجمل عملية التطور ، اضف الى ذلك لا بد من تلمس المشاكل والصعوبات التي تعترض سبيل الثورة التكنولوجية في هذه البلدان .

الثـورة العلميـة التقنيـة

تعتبر الثورة العلمية التكنولوجية بحق انعطافة هامة وانقلابا جذريا في حياة المجتمعات والشعوب ، فقد توافرت مقوماتها في احشاء الثورة الصناعية للعصر الماضي ، والتي تم بموجبها احلال الالة محل جانب هام من الجهد العضلي للانسان ، لتأتي القفزة النوعية وتحل الالة محل حيز هام من النشاط الفكري للانسان والمتمثلة بالحاسبات الالكترونية والالات المحكمة الصنع التي افرزتها الثورة العلمية – التكنولوجية .

ولكن السؤال المطروح هل على بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ان تبدأ بالثورة الصناعية ام ان ضرورات التنمية تتطلب الاخذ بمنجزات الثورة العلمية – التكنولوجية ؟ . وللاجابة على هذا السؤال ، من المفيد استعراض بعض الآراء التي تطالب بمرور البلدان النامية بالثورة الصناعية اولا ، لتنتقل الى الثورة العلمية – التكنولوجية ثانيا – ولهذا يرى ج . سكوروف « ان من الدقة في التعبير ان يستخدم مصطلح التقدم العلمي – التقني في هذا الجزء من العالم ، بدلا من مصطلح الثورة العلمية – التكنولوجية » ، بمعنى ان العالم الثالث يفتقر الى مقومات الثورة العلمية التكنولوجية ، التي تتجلى بالقاعدة المادية – التقنية المتطورة وما رافقتها من تطور كبير في الانتاج وتمركز راس المال وتوافر الكوادر الفنية المتخصصة اضف الى التطور العاصف للعلوم وتوظيفها في

خدمة الانتاج ، وانطلاقا « من هذه الاعتبارات وغيرها فقد تبلور اتجاهين الاول ويتبناه دعاة الفكر البرجوازي الذين يؤكدون على اهمية مرور البلدان المتخلفة بجميع مراحل التطور التاريخي ، بمافيها حقبة الانتاج الالي ، اما الاتجاه الثاني ويتبناه البعض من المفكرين البرجوازيين والسياسيين في العالم الثالث ، والذين يعتقدون بأن ليس من الضروري الاخذ بالصيغ التكنولوجية المعاصرة للانتاج ، ولا ادل على ذلك من قول المهاتما غاندي « انا لا اظن ان التصنيع ضروري للهند » .

التطــور التاريخــي

ان التطور التاريخي بجوانبه **الاقتصادية** والاجتماعية **والتقنية ، كل** لا يتجزأ ، والمراحل التاريخية التي مرت بها البشرية تكمل بعضها البعض، فالقوس والسهم ، وادوات العصر الحجري والالة البخارية جميعها مهدت لانتاج الالة المعاصرة ، التي مكنت من غزو الفضاء وصناعة الذرة ، كما ساهمت في زيادة الانتاج من الخبرات المادية اللازمة لبني البشر ، الا ان الاستفادة منها ومن عطاءات التقدم العلمي والتقني لا يقضي بالضرورة ان تمر الدول المتخلفة بنفس المراحل التي اجتازتها البلدان المتقدمة وهذا ما اثبتته التجربة الخلاقة لبعض البلدان الاشتراكية ، ففي بلغاريا تحققت الثورة الاشتراكية قبل ان تخلص بعد من انجاز الثورة الصناعية ، وانتقلت مباشرة الى الاستفادة من معطيات الثورة العلمية ـ التكنولوجية ، مستفيدة من النظام الاشتراكي الذي اختصر عليها مراحل مضنية وصعبة من التطور التاريخي .

لقد اثبتت تجربة المعسكر الاشتراكي ، ان كل دولة قادرة على الاستفادة من الخبرات والتجارب التقنية المتراكمة لدى الدول المتقدمة اقتصاديا ، وان بامكانها الاستفادة من تجارب الغير في مجال التنظيم

والادارة والتكنولوجيا الحديثة التي جمدت وارشفت الثورة الصناعية وجعلتها غير ذات جدوى واعتبرتها صيغة متخلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، كونها قدمت بسخاء عوامل جديدة وفتحت آفاقاً واسعة امام التطور الاقتصادي الاجتماعي لـدول المعمورة ، فالاعتماد عـلى منجزات الثورة الصناعية السابقة لا يخدم الا مصالح الاستعمار الحديث، الذي يروج دعاته للآلات البدائية القديمة المستهلكة ، من أجل أن تبقى البلدان الفتية في غياهب التخلف الاجتماعي والتاخر الاقتصادي التي هي الاخرى لم تكترث بها وهرعت لتسليح منشآتها الصناعية والزراعية بالآلات والتجهيزات الحديثة بحدود طاقاتها وامكاناتها المالية ، وبما يلبي طموحاتها ، وبالرغم من اتجاه الدول الفتية في طريق التقدم العلمي والتقني واصرارها على متابعة السير فيه فلا يزال منظري الاحتكارات الرأسمالية يصرون على اهمية التدرج في التنمية الاقتصادية مشيرين في ذلك الى تجربة اليابان والهند ، فاليابان بدات تطورها الاقتصادي بالتدرج وصولا الى الاستفادة من التقنية العالية الانتاج ولهذا فقد تطورت بشكل ملحوظ، بينما الهنـد حسب رأيهم ، بدات مباشرة بالمرحلة الثانية من التطور باستخدام التقنية الراسمالية المتقدمة ، ولذلك تواجه الآن عملية التنمية صعوبات كبيرة .

في الواقع هذه المقارنة السطحية لا تستند الى اي اساس علمي فشتان بين معطيات الثورة الصناعية ومنجزات الثورة العلمية التكنولوجية ، فمسالة الاختيار بينهما ليست قضية مزاجية او نزوة عاطفية ، وانما يتعلق بعوامل موضوعية وشروط ذاتية يجب ملاءمتها ومتطلبات التقسيم الدولي للعمل الذي اخذ يضغط اكثر من أي وقت مضى على ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية الخارجية بين الشعوب تلك الخاصة التي يمكن للدول الفتية من ان تنتهزها وتوظفها من أجل تطوير فروع الاقتصاد الوطني وفق اعلى مستويات العلم والتقنية الحديثة التي لا تتعارض ومهام

التصنيع وانما تكمله وتدفعه قدما الى الامام ، ولهذا فان طرح السؤال اما التصنيع واما الثورة العلمية ـ التكنولوجية امر غير مبرر من وجهة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ، التي لا تحتاج الى تطور اقتصادي كيفما شاء فالجانب النوعي للتنمية والربحية العالية ، ورفع كفاية الانتاج الاجتماعية لا يمكن بلوغها بمعزل عن عطاءات التقدم العلمي ـ والتكنولوجي الذي فتح آفاقا وامكانات جديدة امام الدول المتحررة حديثا للاطاحة بالتخلف الاقتصادي وبقايا التبعية الاقتصادية للامبريالية وبالتالي لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود .

جوهر ومحتوى الثورة العلمية ـ التكنولوجية في البلدان النامية

لقد ساهمت الثورة العلمية التكنولوجية في الانتقال من الانتاج الى مكننة واتمتة عمليات الانتاج من خلال الاستفادة من الابتكارات والاكتشافات العلمية وتوظيفها وتسخيرها في بناء القاعدة المادية والتقنية وتسليحها بالآلات والمعدات والتجهيزات ذات الانتاجية العالية ، تلك النجاحات التي احرزتها الثورة العلمية ـ التكنولوجية ، لا يمكن النظر اليها بمعزل عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت المجتمعات البشرية ، مع العلم ان اعلام الفكر البرجوازي ينفون دورها الاجتماعي ، ويقللون من اهميتها في الثورة الاجتماعية ، وهذا ما اكده العالم الامريكي ل. واط « ان التقنية قائمة بذاتها ، بينما النظام الاجتماعي مرتبط بغيره » بينما اثبتت التجربة والحياة على ان للتقنية اهمية اجتماعية وليها انعكاساتها المادية على البنية الاجتماعية ولذا فان تعريف التكنولوجيا بالانقلاب التقني الذي يؤدي الى اتمتة الانتاج ، يعتبر غير دقيق ، لان الثورة العلمية التكنولوجية يمكن لها ان تتحقق في مختلف التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية ؛ الراسمالية منها والاشتراكية ، مما يكسبها

خصائص معينة ويعطيها محتوى اجتماعيا مغايرا ؛ فالنظامان الراسمالي والاشتراكي يتباريان من أجل الاستخدام الامثل والتطبيق الاوسع لمزايا التقدم العلمي والتقني ، الذي يشكل المجال الرحب للسباق الاقتصادي بينهما ، ولذلك فان خصائص النظام الاقتصادي السائد ، لا بد وان تنعكس على طريقة واسلوب تحقيق الثورة الصناعية والانقلاب التقني ، رغم القواسم المشتركة ، فالثورة العلمية التكنولوجية في ظل النظامين الراسمالي والاشتراكي تكتسب مضامين متباينة تمليها طريقة الانتاج السائدة والعلاقات الانتاجية القائمة ، وهنا يبرز الاستفسار عن ماهية ومحتوى الثورة العلمية التكنولوجية في العالم الثالث وهل يختلف محتواها عن الراسمالية والاشتراكية ؟ ان الثورة العلمية ــ التكنولوجية كانقلاب في القاعدة المادية ــ التقنية ، لا تنطوي على الجانب التقني فحسب وانما تشمل النواحي الاجتماعية ايضا ، ولهذا ليس من باب المصادفة أن تهتم بها العلوم الانسانية وتتناولها كمقولة اقتصادية ــ اجتماعية ، تتضمن نقل التكنولوجية ذات الانتاجية العالية الى الدول التي ترغب الاستفادة منها في ظروف البلدان النامية ، ومن جديد في مطلع السبعينات من هذا القرن تطالعنا الاراء القديمة بثوب جديد ، تدعو في مجملها الى الاخذ بالتقنية البدائية مع ملاءمتها والظروف المناخية للبلدان النامية ، فملاءمة التقنية القديمة او الحديثة ، اضحت ليست بالمعضلة ، في الوقت الذي ابتكر فيه الفكر البشري آلات لغزو الفضاء الذي تختلف فيه الشروط المناخية كثيرا مما على الارض ولهذا من السهل جدا ادخال تعديلات على الآلات التي تستثمر في المناطق النامية ، التي لا تزيد فيها درجات الحرارة عن ١٥ و ٢٠ درجة مئوية عن اوربة الغربية او امريكا الشمالية .

ففي الاتحاد السوفيتي الذي يمتد على مساحة من الارض تصل الى ٢٤ / مليون كم٢ توجد المناطق الباردة والحارة ولا يعاني من مشاكل تتعلق بطبيعة منتجات التكنولوجيا .

ان العمل الراسمالية في المؤتمرات والندوات الدولية المتخصصة لمناقشة مشاكل البلدان النامية ، تنادي من جهة بالاسراع من معدلات التنمية الاقتصادية في هذه البلدان ومن جهة اخرى تقترح عليها بل وتنصحها باعتماد التقنية البدائية وليدة الثورة الصناعية ، لان الثورة العلمية ـ التكنولوجية ـ حسب رايهم ـ تخلق متاعب جديدة للشعوب المتخلفة ، باعتبار ان مواردها الاقتصادية محدودة واسواقها الداخلية ضيقة لا تمكنها من المساهمة النشيطة في التقسيم الدولي للعمل ، اضف الى ذلك التقبل السلبي للتكنولوجيا من جانب هذه البلدان ، والافتقار الى الكوادر الفنية ، تلك الصعوبات التي تعترض سبيل التكنولوجيا الحديثة تعاني منها جميع البلدان بهذا القدر او ذاك افلا يمكن اعتبار الهند والبرازيل مواردها الاقتصادية محدودة لانها من مجموعة البلدان النامية او اعتبار ايرلندا غنية بالموارد الاقتصادية لانها من بلدان النظام الراسمالي فالموارد الاقتصادية والطاقات البشرية لدول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، لتشكل ارضية صلبة لادخال منجزات العلم والتكنولوجيا التي ليس لها علاقة بالنواحي الجغرافية او المناخية العرقية .

ان الثورة العلمية ـ التكنولوجية التي تنشدها البلدان المتحررة حديثا ، يفترض ان تتحقق وفقا للخصائص المحلية في كل بلد ، مع اخذ القواسم المشتركة بينها بعين الاعتبار والتي تتمثل في :

اولا ـ التكون الجديد للبنية الاجتماعية والاقتصادية ، فالبلدان النامية في اغلبها تمر في مرحلة انتقالية وبالتطور الراسمالي او اللاراسمالي الى اتجاهات لم تتوطد بعد .

ثانيا ـ التقسيم الدولي الراسمالي للعمل ، والمكان الذي تحتله البلدان النامية في العلاقات الاقتصادية الراسمالية ، مما له اثر كبير على التطبيق الطبيعي للتكنولوجيا المعاصرة .

ثالثا ـ احتدام الصراع بين مجموعة البلدان النامية والدول الامبريالية ، وهذا يعني ان تطبيق منجزات التقدم العلمي ـ والتقني ، يمر بمراحل معقدة للغاية ، بغض النظر عن الدور الذي تلعبه راسمالية الدولة الاحتكارية ، والمكان الذي يحتله الراسمال الاحتكاري الوطني وهكذا فان الثورة العلمية ـ التكنولوجية ما هي الا عملية لبناء القاعدة المادية ـ للتقنية المسلحة بآخر منجزات التقدم ، العلمي ، الذي يمكن من الاطاحة بالعلاقات الانتاجية السائدة ، حتى التشكيلة الراسمالية وبناء اقتصاد عصري متطور ، فالثورة العلمية ـ التكنولوجية لا يمكن أن تتم على نمو عفوي او بمبادرة فردية محدودة ، وانما تحتاج الى وضع خطة علمية هادفة من قبل الدولة من اجل توفير المقومات الموضوعية لانجاحها وتطوير البدايات المتواضعة لها ، لتشمل جميع فروع الاقتصاد الوطني في الدول المعنية .

متاعب الثورة العلمية ـ التقنية

امر طبيعي ان يعترض سبيل الثورة العلمية ـ التكنولوجية في البلدان النامية العديد من الصعوبات والمعوقات فالانتقال من الاقتصاد المنزلي وشبه الاقطاعي المشوب بالعلاقات الراسمالية الى بناء اقتصاد عصري ، لتشكل قفزة نوعية ، وستمكن من احداث تبدلات عميقة في البيئة الاجتماعية لهذه البلدان ، فالصعوبات التي تعاني منها الدول الفتية هي ذات طابع اقتصادي ـ اجتماعي ، وتقني ـ اقتصادي ، تبالغ في خطورته الدوائر البرجوازية التي تدعي أن تطبيق تقنية الغرب الراسمالي في ظل التخلف الاقتصادي يتطلب استثمارات مالية كبيرة وخبرات فنية غنية ، هي ليست في حوزة هذه البلدان ، فقد اشار م. برايس « ان بعض الاتجاهات الهامة للتطور التقني هي ليست في صالح البلدان النامية »

ويعتقد ان الاتجاهات تتعلق بدرجة تمركز الانتاج وراس المال وترتبط ايضا بمزاحمة الاحتكارات الراسمالية التي تحتل مكانا هاما في السوق العالمي ، ولهـذا يشك في امكانية السير في هـذا الطريق الذي وصفه « بالخطر ، السهل للاستفادة من تجارب الغير » كما يطالعنا فيركس بنظريته الجديدة « الدائرة المغلقة للعلوم والتكنولوجيا » الذي يدعي فيها بضرورة توافر درجة معينة من التطور العلمي والتكنولوجي لبناء اقتصاد متقدم يتناسب ومعطيات التكنولوجيا الحديثة ، التي تتطلب تطبيقاتها وجود اقتصاد عصري متقدم ، ولهذا فان الدائرة المغلقة لا يمكن خرقها ، لأن بدايتها غير معروفة ، وعليه فان الاستفادة من التكنولوجيا المعاصرة من قبل البلدان المتخلفة امر مشكوك في جدواه ، في الوقت نفسه يعتقد الاقتصادي البريطاني ب. ستريكن ، ان هناك صعوبات جمة تحول دون ادخال منجزات التقدم العلمي والتقني في اقتصاديات العالم الثالث ، ومن بين هذه الصعوبات ـ حسب رأيه ـ غياب المؤسسات العلمية القادرة على استيعاب وتطبيق المنجزات التكنولوجية ، وعدم مقدرة البلدان النامية على تحسين وتطوير الابتكارات التقنية لديها ، لانها تعتمد كليا على الاختراعات التي تستوردها من الخارج ، من هنا يرى ستريكن ان التكنولوجيا المعاصرة غير ضرورية للدول النامية وبالنسبة له التفكير في غزو الفضاء وصناعة الذرة ، وتطوير المواد الاولية الاصطناعية امر يلحق الضرر الكبير بالدول المعنية .

بالطبع الآراء التي استعرضناها اعلاه غير مقنعة وتسير في اتجاه خاطيء لأنها تبالغ من الصعوبات وتغالي في دور العوامل التقنية الاقتصادية ، دون اعتبار يذكر للعوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تعتبر بحق المناخ الملائم لاستقطاب التكنولوجيا الحديثة ، التي لم تعد لغزا او احجية ، وفي مقدور اي بلد الاستفادة منها ، فالاختراعات العلمية شأنها شأن اي سلعة تعرض في السوق العالمي ، يمكن لأي دولة ان تبتاعها

وتستفيد منهـا ، ولهـذا فان المعوقـات الاساسية في طريق تطبيق التكنولوجيا لا تكمن في النواحي الفنية بقدر ما تتعلق بالسياسة الامبريالية وسياسة الاستعمار الحديث الذي وضع البلدان النامية في مكان لا تحسد عليه في التقسيم الدولي للعمل ، فقد لجات الدول الامبريالية الى استغلال المعارف العلمية كصيغة جديدة لفرض التبعية الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم الثالث ، وهذا ما اكده العالم السوفييتي شبيرت « ان سياسة الاستعمار الحديث ترمي الى ابقـاء البلدان الناميـة في اطار النظـام الرأسمالي ، ليسهل استغلالها وبأساليب اكثر عصرية وتجددا عن طريق بيع التكنولوجيا الحديثة » .

وهكذا فان الصعوبات التي تعترض مسار التكنولوجيا المعاصرة ، لم تفرزها الثورة العلميـة ــ التكنولوجيـة وانما هي متوطنـة اصلا في الاقتصاديات وحيدة الجانب الموروثة من العهد الاستعماري ، فالباحثون الرأسماليون يخلطون بين معوقات التنمية الاقتصادية والصعوبات التي تصطدم بها التكنولوجيا في البلدان النامية ، فعلى سبيل المثال سكوروف اشار الى مجموعة من المشاكل التي تحول دون تطبيق التكنولوجيا ، ومنها تخلف العلاقات الاجتماعية وتدني القوى المنتجة ، بالاضافة الى غياب الضوابط الاقتصاديـة والافتقـار الى امكانيـات الاستخـدام العملي للاختراعات العلمية ، لكن هذه الصعوبات التي تصطدم بها التكنولوجيا في البلدان النامية ، فعلى سبيل المثال سكوروف اشار الى مجموعـة من المشاكل التي تحول دون تطبيق التكنولوجيا ، ومنها تخلف العلاقات الاجتماعية وتدني القوى المنتجة بالاضافة الى غياب الضوابط الاقتصادية والافتقار الى امكانيات الاستخدام العملي للاختراعات العلمية لكن هذه الصعوبات مرادفة للتخلف الاقتصادي وليس لها شأن بالثورة العلمية ــ التكنولوجية ، والهدف من ابرازها واثارتها هو اقناع الدول الفتيـة

بجدوى الثورة الصناعية ومن ثم الانتقال الى الثورة العلمية ـ التكنولوجية ، الا ان مثل هذه الآراء لا تخدم مصالح وطموحات الشعوب المتحررة من الاستعمار ، باعتبارها تريد معالجة التخلف الاقتصادي بآلات بدائية عفا عليها الزمن .

الثورة العلمية والتنمية

من سياق هذا البحث يتضح ان الثورة العلمية ـ التكنولوجية لاتحول دون تنمية البلدان النامية بل بالعكس تعتبر اداة هامة في زيادة معدلات الانتاج ورفع انتاجية العمل الاجتماعية ، كما تعتبر وسيلة متميزة واسلوبا متقدما لعبور مرحلة التخلف الاقتصادي بأقل النفقات واسرع الطرق ، حتى وان سلكت الدول الفتية طريق التصنيع فهي ايضابحاجة الى تمركز الانتاج وراس المال وتوافر الخبرات الفنية اللازمة للثورة التكنولوجية ايضا ، فضلا على المرحلة الاولى من تراكم راس المال الذي رافق الثورة الصناعية لم تكن اسهل من عملية التراكم المعاصر للاستثمارات ، بل بالعكس تتمتع اليوم البلدان بمزايا كثيرة ،منها المساعدات الاقتصادية الخارجية ، وجاهزية رؤوس الاموال الاجنبيةعلى توظيف استثماراتها في الدول المعنية ، اضف الى مرونة العرض والطلب في السوق العالمي ، تلك المزايا لم تكن متاحة في عصر النهضة الصناعية ، مما يمكن من تنظيم النمو الاقتصادي وتحقيق التقدم الاجتماعي باقل النفقات الاجتماعية من خلال الاستفادة من منجزات التقدم العلمي ـ والتكنولوجي .

لقد توافرت لبلدان العالم الثالث في مطلع السبعينات افاق جديدة للتسريع من عملية التنمية واللحاق بركب الدول المتقدمة ، فالاستفادة من معطيات الثورة التكنولوجية ، ليتم باشكال وصيغ متنوعة ، وفقا للواقع

الملموس لكل بلد وتبعا لتوفر الموارد الاولية والطاقات البشرية ، ومما ينسجم والسياسة الاقتصادية لكل دولة ، فلا يمكن الخلط بين البرازيل والصومال ، اي ان تطبق التكنولوجيا باسلوب واحد فلكل منها خصائصها المحلية ، وانطلاقا من الشروط اللازمة للاخذ بمنجزات التقدم العلمي والتقني يمكن تصنيف البلدان النامية في ثلاث مجموعات :

الاولى : وتشمل ـ ايران ـ الهند ـ زائير ـ المكسيك ـ الارجنتين ـ . حيث الاراضي الشاسعة والموارد الطبيعية والبشرية الكثيرة ، الى جانب ذلك سعة السوق الداخلي ، الذي يمكنها من المساهمة بنشاط التقسيم الدولي للعمل .

المجموعة الثانية : وتنضوي فيها البلدان المحدودة المساحة والسكان والغنية بالموارد الاقتصادية كالاقطار العربية ، وزامبيا ، وفنزويلا ، فقد مكنتها البترو دولارات من اقتناء الالات والعقول الالكترونية علما انها لاتزال تعاني من مشاكل الاقتصاد وحيد الجانب .

المجموعة الثالثة : تندرج فيها الدول ذوات الموارد الاقتصادية والطاقات البشرية المحدودة ، ومعظمها من البلدان الصغيرة التي تشكل ١/٤ العالم الثالث .

بغض النظر عن المكان الذي تحتله البلدان النامية بين المجموعات آنفة الذكر فان بامكان كل دولة ان تبحث عن الحلول الاقتصادية التي تؤهلها لاحراز التقدم العلمي ـ التكنولوجي من اجل بناء اقتصادها على قاعدة انتاجية ـ تقنية متقدمة ، من اجل الاطاحة بالتخلف الاقتصادي وتحقيق التنمية المنشودة .

* الثورة العلمية ـ التكنولوجية والمتغيرات التي احدثتها في مجال المواد الاولية الطبيعية *

لعبت الاكتشافات الجغرافية دورا كبيرا في تنبيه الدول المتقدمة بأهمية الثروات الطبيعية التي تذخر بها بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، التي تم ربطها بالة النظام الاستعماري الذي كان سائدا حتى فترة ليست بالبعيدة ، والذي فرض على البلدان المستعمرة انذاك نوعا من تقسيم العمل يتم بمقتضاه تخصيص بانتاج الحاصلات الزراعية وتوريد المواد الاولية وجعل منها بوابة لتصريف منتجاته الصناعية ؛ لقد استمرت البلدان النامية على هذا الحال كمصدرة للمواد الاولية والسلع الزراعية ومستوردة للمنتجات الصناعية ، حتى قدر لحركات التحرر الوطني الاطاحة بنظام المستعمرات الاستعماري ، وبعد ان انتزعت الدول المستعمرة استقلالها السياسي وبدات تتلمس الطريق الصحيح لاستثمار ثرواتها الطبيعية ، تنبه دعاة الفكر البورجوازي الى خطورة هذا الاتجاه فشرعوا في ترويج بعض النظريات الاقتصادية المتعلقة بالنمو الاقتصادي للبلدان النامية والتي تستهدف النيل منها وتطويق واعاقة تحررها الاقتصادي ومن بين هذه النظريات والاراء البغيضة (التكنولوجيا مصدر خطر على البلدان النامية) مشيرين الى ان الثورة العلمية ـ التكنولوجية مكنت البلدان الراسمالية المتقدمة من الحصول على مواد اولية اصطناعية بديلة للمواد الطبيعية التي تشكل المصدر الرئيسي لتوفير العائدات المالية للبلدان الفتية والتي ستلحق بها اضرار كبيرة حسب رأيهم من منجزات التكنولوجيا وبالتالي ستزداد تبعية هذه البلدان للدول الراسمالية المتقدمة ، كون المواد الاولية الطبيعية تشكل الوسيلة الاساسية المتاحة في هذه البلدان لاحراز التنمية الاقتصادية التي تنشدها فالاقتصادي البريطاني هزلود يرى، ان الاقتصاد الافريقي مرتبط بتصدير المواد الاولية اكبر بكثير من ارتباط الاقتصاد الراسمالي العالمي بالمواد الاولية الافريقية .. واذا مااستعرضنا بعض

المعطيات الاحصائية لادركنا مدى اهمية القارة الافريقية بالنسبة للدول الراسمالية وللاقتصاد العالمي بوجه عام ، حيث تقدم مناجم الاورانيوم ٢ر١٥ بالمائة من الانتاج العالمي ، بالاضافة الى الكميات الكبيرة من الحديد والكروم والكوبالت والنحاس والقصدير ، اضف الى ذلك انتاج كميات كبيرة من الذهب ٥٨ بالمائة و ٦٦ بالمائة من انتاج الماس عالميا ، فضلا عن ذلك تنتج افريقيا كميات كبيرة من المواد الاولية ذات المنشأ الزراعي فهي تملك ٦٦ بالمائة من الكتان العالمي و ١٠ بالمائة من القهوة و ٣٩ بالمئة من زيت البلح و ٢٨ بالمائة من الزيوت النباتية و ٨ بالمائة من القطن ... الخ وبدون ادنى شك لاتزال هذه المواد تشكل نسبة هامة في صادرات الدول الافريقية وبقية الدول النامية مما يلحق بها خسائر فادحة من جراء التجارة اللامتكافئة مع السوق الراسمالي ،ولكن الخطورة لاتكمن في تخصص بعض هذه البلدان في توريد المواد الاولية الى السوق الخارجي وانما تكمن في احادية هذا التخصص ، كانفراد البعض في انتاج او تصدير سلعة كالقطن والكاكاو او البن او حتى النفط ، مما يجعلها عرضة لتقلبات الاسعار في السوق العالمي ، والسؤال المطروح هل ستتاثر البلدان النامية كموردة للمواد الاولية الطبيعية بالثورة العلمية ــ التكنولوجية ؟ ، ان الاهمية التي اكتسبتها الثورة الصناعية ــ التي احلت الالة محل الجهد العضلي للانسان ــ للمواد الاولية الطبيعية لاتقل قطعا عن الاهمية التي اضفتها الثورة العلمية التكنولوجية لمثل هذه الموارد والتي لولاها لما قامت التكنولوجيا المعاصرة ، فالمواد الاولية الطبيعية ستبقى ضرورية ولا يمكن للعالم المتقدم ان يستغني عنها مهما عظم شأن الابتكارات العلمية ، ليس سرا ان منجزات التقدم العلمي والتقني احدثت تبدلات جذرية في بنية المواد الاولية الطبيعية وحتى في بنية الاقتصاد العالمي باتجاه الاقتصاد والتوفير من استخدام المواد الاولية الطبيعية،حيث لجأت الدول الصناعية المتقدمة الى الاساليب التكنولوجية

الحديثة للاستعاضة جزئيا عن المواد الاولية الطبيعية بالبدائل الاصطناعية مثل المطاط والحرير والالياف الاصطناعية مما اثر على مرونة الطلب على السلع التقليدية المنتجة في الدول الفتية ولكن هذا لايعني ان بمقدور البلدان الراسمالية المتقدمة ، الاستغناء كليا عن مثل هذه المواد اوغيرها، فبعض الاقتصاديون البرجوازيون ذهب بعيدا ليتنبأ بأن المواد الاولية الطبيعية لم تعد لها اهمية تذكر في ظل التكنولوجيا المعاصرة ، فقد اشار هفونيل ان اهم مايلاحظه المرء على التجارة الدولية في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية هو تدني مساهمة المواد الاولية الطبيعية في التبادل السلعي الخارجي ، بينما سجل الانتاج الصناعي ارتفاعا ملحوظا وذلك تحت تأثير التكنولوجيا المعاصرة في الواقع هذا ماحصل من الناحية النظرية ان الكاتب وقع في خطأ قاتل كونه لم يفرق بين النمو النسبي والمطلق للمواد الاولية في حجم التبادل السلعي الخارجي ، ففي ظل التدني النسبي لمساهمة المواد الاولية في التجارة الدولية ، يمكن ان يحصل نمو مطلق في الانتاج والاستهلاك من السلع الصناعية ، كما ان تدني مساهمة المواد الاولية الطبيعية في التجارة العالمية لايمكن تفسيره فقط بدخول البدائل الاصطناعية في عملية الانتاج وانما ايضا الى محاولات البلدان النامية استثمار ثرواتها وطنيا وتصديرها على شكل سلع جاهزة الى السوق العالمي .

ان الثورة العلمية ـ التكنولوجية افرزت بعض البدائل الاصطناعية كرديفة للقطن والمطاط والحرير الطبيعي الا انها لم تتمكن بعد من الاستغناء عن المشتقات النفطية التي تشكل ٨٪ من البترول المستخرج، ومن المعادن الثمينة التي تشكل ٢٠٪ من الانتاج العالمي وبالاحرى ساهمت في زيادة الطلب العالمي عليها ، كما مكنت من الاستفادة من موارد طبيعية اخرى لم تكن معروفة من ذى قبل كالطاقة الشمسية والطاقة الذرية . . الخ وهكذا فان التكنولوجيا المعاصرة قد ساهمت وبحدود ضيقة في تدني الطلب

العالمي على بعض المـواد الاولية ، في الوقت الذي ارتفعت فيهـا وتائر الاستهلاك والطلب العالمي على المعادن ومصادر الطاقة الضرورية للصناعة الاستخراجية والتحويلية وبالرغم منمحاولات الدول الراسمالية المتقدمة، التقليل من شأن المواد الاولية الطبيعية والتلويح بكارثة تنتظر البلدان النامية بالرغم من هذا كله لا تزال احتكاراتها تستثمر بطرق غير عقلانية ثروات وخيرات العديد من الدول المتحررة حديثا ، لقد فتحت الثـورة العلمية ــ التكنولوجية آفاقا واسعة امام بلدان العالم الثالث في استثمار ثرواتها ومواردها الاولية محليا وسيقدر لهذه البلدان وخاصة تلك التي لا تزال في فلك النظام الراسمالي من اعتماد معطيات التكنولوجيا في احراز تحررها الاقتصادي ، خاصة اذا ما اقدمت على تاميم الموارد الطبيعية التي تقع في حوزة الاحتكارات الاجنبية واذا ما حاولت ايضا الاستفادة من منجزات التقدم العلمي والتقني بتبديل وتطوير البنى الاقتصادية تبعا لخصائصها المحلية ، كما ان التكنولوجيا المعاصرة لم تقلل من شأن البلدان النامية بقدر ما زادت من تبعية الدول الراسمالية المتقدمة التي بدأ يؤرقها النهم والجوع للمواد الاولية الطبيعية التـي تعتبر سلاحا فعالا في يـد البلدان الفتية اذا ما احسن استخدامها لممارسة الضغط على احتكارات الامبريالية والحصول على شروط مجزية من خلال الاستفادة القصوى من منجزات التقدم العلمي والتقني التي ستساهم في تقويـم العلاقات الدولية القائمة والغير متكافئة والجائرة بين الدول الرأسمالية المتقدمة ومجموعة البلدان النامية .

ولكي تصبح المواد الاولية في عصر التكنولوجيا اداة هامة في احراز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، لابد من شرط اساسي وهام وهو ان يستكمل التحرر السياسي محتـواه الحقيقي ، الا وهو التحرر الاقتصادي من الدول الامبريالية سبيل البلدان النامية للتنمية .

* الثورة العلمية ـ التكنولوجية تفرض جملة من المتغيرات وتصنع عالم الغد *

تشكل الثورة العلمية ـ التكنولوجية انعطافة هامة في تاريخ البشرية، فقد تمكنت البلدان المتقدمة من احلال المكننة والاتمتة محل جانب هام من النشاط الفكري والعضلي للانسان .

وقد اتسمت الثورة العلمية ـ التكنولوجية بتنامي العلم والانتاج من جهة وتطور القوى المنتجة والكشف عن مصادر جديدة للطاقة من جهة ثانية ، وتحت تأثيرها تم ادخال تقنيات حديثة ساهمت في تطوير وسائل الانتاج وظهور سلع جديدة لم تكن معروفة من ذى قبل للبشرية ، الامر الذي ادى الى تطوير القوى المنتجة وما يطابقها من علاقات انتاجية ؛ وبالتالي الى تغيير الاتجاهات الاستهلاكية في العالم ، نظرا لانتاج سلع وآلات (الحاسبات الالكترونية) بمستوى تقني رفيع يلبي الحاجات الاستهلاكية المتصاعدة عند الانسان .

ان الاكتشافات والاختراعات العلمية الحديثة كان لها عظيم الاثر في خلق فعاليات انتاجية عصرية من خلال استبدال وسائل الانتاج المستهلكة بآلات ومعدات وتجهيزات ذات مستوى تقني على جانب كبير من الجودة فلم تكن الجودة ملحة في اي وقت من الاوقات الى تجديد وتطوير قوى الانتاج خلال فترة وجيزة الا في ظل الثورة العلمية التكنولوجية التي تسعى الدول جاهدة للاستفادة من ثمارها لتطوير اقتصادياتها وذلك باعتماد الانتاج الكبير الذي يرتكز على الاخذ بأسلوب المكننة والاتمتة لتحقيق معدلات انتاجية عالية وتخفيض تكاليف الانتاج ، حتى يتسنى لها من ان تصمد منتجاتها امام ضراوة المزاحمة والمنافسة في السوق الداخلية والاسواق الخارجية فالفروع التي لم تدخلها بعد الاساليب الحديثة في

الانتاج اضحت غير ذات جدوى اقتصادية ولا يمكن لها البقاء ، نظرا لان نفقات انتاجها باهظة ومستواها التقني لا يلبي الرغبات الاستهلاكية كما ان معايير الانتاج الكبير التي كانت سائدة في الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن قد تبدلت بشكل ملحوظ ، فعلى سبيل المثال المصنع الذي كان ينتج ٥٠ الف سيارة سنويا في عام ١٩٣٩ اعتبر من المصانع الكبيرة ذات الانتاجية العالية ، بينما نجد في مرحلة السبعينات بعض المعامل يصل انتاجها السنوي الى مليون سيارة بالطبع اذا بقي المعمل الاول على هذه الحالة سيكون عرضة للافلاس في ظل آلية السوق الراسمالية .

ان الاخذ بأسلوب المكننة والاتمتة مهد الى قيام هياكل صناعية متطورة عن طريق اشادة مصانع عملاقة تنحصر وتتمركز بها طاقات انتاجية هائلة شكلت مصدر منافسة للمؤسسات الراسمالية الصغيرة التي اعلنت افلاسها لانها لم تتمكن من تطوير انتاجها بما ينسجم ومتطلبات التقدم العلمي ـ التكنولوجي كما ان جميع المعطيات تؤكد على انه في المرحلة الدنيا من تطور الرأسمالية شكل الانتاج مقدمة موضوعية للعديد من الاكتشافات العلمية ، بينما في المرحلة المتقدمة منها نجد ان تطور القوى المنتجة في العالم مرتبط اشد الارتباط بانجازات الثورة العلمية التكنولوجية وتؤكد هذا جميع قوانين التطور التي تشير الى ان زيادة معدلات الانتاج والكشف عن مصادر جديدة للطاقة اضحى تحت رحمتها ، كما ان الاستخدام الامثل لثمار التقدم التقني يتطلب استثمارات مالية كبيرة واداء تنظيميا واداريا متقدما من ناحية وتكاملا انتاجيا بين المصانع والمؤسسات المماثلة على المستوى المحلي والدولي من ناحية اخرى ، كذلك فان بعض جوانب الثورة العلمية التكنولوجية تتطلب نفقات باهظة الثمن من اجل اعداد الدراسات والاختبارات العلمية ويمكن التقليص من هذه النفقات باللجوء الى التعاون والتخصص الانتاجي بين دول المعمورة بالاضافة الى تبادل نتائج الاختراعات والتنبوءات من اجل تطوير الفروع

الصناعية الجديدة ، كصناعة غزو الفضاء ، الصناعات البتروكيميائية ، الصناعة الالكترونية ، صناعة الطاقة الذرية ... وبتعميق التعاون والتخصص في الانتاج الذي لجأت اليه مؤخرا البلدان الراسمالية والاشتراكية على حد سواء ، وقد بدا عهد جديد من التعاون البناء لتعميم نتائج الثورة العلمية التكنولوجية حيث ادركت البلدان الصغيرة والكبيرة انه ليس في مقدورها كل على حدة ان تحل ما يواجهها من مشاكل تعترض البحوث العلمية ومشاريع غزو الفضاء وايجاد بدائل جديدة للطاقة فلابد من تضافر جهود العديد من البلدان لانجاز هذه المشاريع الضخمة لانها تحتاج الى نفقات مادية عالية والى خبرات وامكانات علمية وفنية كبيرة قد لا تتوفر حتى لدى الدول الكبرى ، ومن جهة اخرى تركت الثورة العلمية التكنولوجية بصماتها على الاستهلاك اذ ترتب على المستهلك ان يتدرب ويكتسب خبرات واسعة ، كي يتمكن من استعمال واستخدام الآلات والمعدات والتجهيزات العصرية التي يستعملها لاعادة تكوينه المعاشي والتي تتصل ببناء منزله ولباسه واعداد ماكولاته الى كل شيء يتعلق بصيرورته الاجتماعية ، فالادوات الالكترونية التي دخلت المنازل كالمكواة والمدفأة والبراد المنزلي وجهاز التلفزيون ... الخ بالاضافة الى الادوات المستخدمة في الوسائل الترفيهية (المسرح — السينما — الصحافة) تتطلب من المستهلك ان يتمتع بمهارات فنية ومستوى ثقافي معين ، فمثلا في اليابان عام ١٩٧٠ تم انتاج افران الكترونية للاغراض المنزلية يمكن بواسطتها اعداد وجبة الطعام خلال دقيقة واحدة ، كذلك تم تصميم مطابخ حديثة يمكن لربة المنزل ان تحصل على اي حاجة في المطبخ عن طريق الضغط على الازرار كما صممت حمامات منزلية ، يغتسل بها خلال ١٥ دقيقة ويحصل على المعالجة الفيزيائية داخليا ، هناك ايضا عقل الكتروني عندما تتقدم له معلومات عن القوام ولون البشرة والشعر يمكن لمستخدمه ان يحصل خلال دقيقتين او ثلاثة على قياس الثوب والزي الذي يناسبه .

ولم يقتصر التقدم التكنولوجي على اللباس وانما شمل الاثاث المنزلي ، والماكولات التي اخذت تجهز بعبوات انيقة ، ويمكن ان تكون جاهزة او شبه جاهزة للاستهلاك المباشر ، ففي الدول المتطورة نشاهد ان معظم الخضروات والفواكه ، ومشتقات الالبان معدة بعبوات يكتب عليها الصنف والسعر والوزن ، يتمون بها المواطن من مكان واحد (كالسوبر ماركت) وبهذا تكون الثورة التكنولوجية قد وفرت على المستهلك ، الجهد والوقت.

*** تأثير الثورة العلمية التكنولوجية على التقسيم الدولي للعمل ***

ساهمت الثورة العلمية التكنولوجية في تعميق التقسيم الاجتماعي للعمل الذي مهـد بدوره للانتقال الى التقسيم الدولي للعمـل فالاقبال الكبير على استعمال الآلات والاخذ بأسلوب المكننة والاتمتة طور التقسيم الاجتماعي للعمل الذي بدا العمل في ظله يتخصص بعمليات انتاجية معينة تعاد بنفس الطريقة كل دقيقة وثانية ، وتنتقل من عامل الى آخر في مدة لا تتراوح ١٠ ــ ١٥ ثانية وهذا يعني ان عمليات الانتاج بدات تتجزأ اكثر فاكثر مما يساعد في التسريع في الدورة الانتاجية وزيادة مهارات العاملين من جهة اخرى مكن التقدم العلمي ــ التكنولوجي من قيام تخصص في الانتاج على المستوى الدولي ، اذ وجدت المعامل الضخمة من الانفع لهـا ان تتعهد ببعض جوانب الانتاج الى معامل اخرى تقع في دول ثانية حيث تتوفر لانتاجها المواد الاولية والطاقات البشرية .

بالطبع هذا الامر فرضته مسألة تعقيد عمليات الانتاج واستخدام آلات ومعدات ذات قدرة انتاجية عالية والاستخدام الامثل لمثل هـذه الامكانات يستدعي اللجوء الى تقسيم العمل الانتاجي الذي يمكن مـن استثمار العامل بجميع طاقاتها الانتاجية وبالتالي الى تحقيق انتاجية عالية ، من هنا يمكن القول ان اتساع وتعقيد عمليات الانتاج قد تطور من

التقسيم الدولي للعمل اذ أن هناك العديد من المعدات والآلات الدقيقة المحكمة الصنع كصناعة قمر الفضاء وصناعة المفاعلات الذرية والصناعات الالكترونية وبعض الصناعات الاخرى يصعب على احتكار معين او دولة ما ان تنجزها بجميع عناصرها الانتاجية ، فالنقص في الكوادر والخبرات والافتقار الى المواد الاولية والآلات والمعدات يدفع بالدول للبحث عن اساليب واشكال جديدة لتحقيق التعاون بين بعضها البعض ولعل العامل الآخر الذي مكن من تطوير التقسيم الدولي للعمل هو ما احدثته الثورة العلمية ـ التكنولوجية من تطور سريع في بنية القوى المنتجة ، فقد تم ادخال طرق واساليب جديدة في عمليات الانتاج ساهمت في رفع كفاية الانتاج الاجتماعية كما ادت الى تدويل قوى الانتاج ، اي اتسمت بالطابع العالمي بالاضافة الى السمات المحلية .

كذلك من العوامل البارزة في تعميق التقسيم الدولي للعمل في عصرنا الراهن ايضا تطور البنيات الاقتصادية في العديد من بلدان العالم الثالث التي رسم البعض منها وقد ضمنها القطر العربي السوري خططا طموحة للاطاحة بالاقتصاد وحيد الجانب الذي تطلب استيراد وانتاج المزيد من الآلات والتجهيزات ومواد البناء فتنامي التبادل السلعي الخارجي بين دول المعمورة والذي تضاعف بين اعوام ١٩٦٣ ـ ١٩٧٥ هذا الامر يوضح لنا بجلاء مدى تاثير التقدم العلمي ـ التقني على التقسيم الدولي للعمل المرتبط عضويا بالتجارة الدولية فليس من المعقول ان يتطور التقسيم الدولي للعمل في معزل عن التجارة الخارجية فهي البداية التي تدخل عن طريقها آخر منجزات العلم والتكنولوجيا ـ ولم يقتصر عمل ومفعول الثورة العلمية ـ التكنولوجية على الانتاج والتبادل وانما شمل تعزيز التعاون العلمي بين دول المعمورة وخاصة في مجال البحوث العلمية واعداد الدراسات وتبادل نتائج الاختراعات والتنبوءات في مجال الفضاء والحاسبات الالكترونية والصناعات البتروكيميائية .. الخ .

* انعكاسات الثورة العلمية ـ التكنولوجية على التجارة الدولية *

للاستفادة من منجزات التقدم العلمي ـ والتقني فقد سعى العديد من البلدان الى تطوير واستبدال ادوات الانتاج القديمة بآلات ومعدات حديثة ، مما ساعد ذلك على زيادة حجم التبادل السلعي الخارجي بالسلع الصناعية الخاصة والمواد الاصطناعية كالمطاط والكاوتشوك والالياف الصناعية والحرير الصناعي كما تطور التبادل بالمواد الغذائية بمعدلات عالية جدا ، لقد فرض التقدم العلمي ـ التكنولوجي على بعض المؤسسات الاحتكارية الراسمالية ان تلجأ الى اسلوب التخصص الانتاجي لان انجاز المشاريع يحتاج الى التنسيق بين جهود العديد من الشركات المحلية والدولية ـ شركات البناء ـ النقل ـ التجارة ـ البيوتات التجارية .

ومن مظاهر تأثير الثورة العلمية التكنولوجية على التجارة الخارجية ظهور شركات تقوم بتوريد الالات والمعدات وتمثل الشركة المنتجة ومايميزها عن البيوتات التجارية انها تعقد صفقات للبيع والشراء باسمها ولحسابها، علما ان هذا النوع من الوساطة يرفع من اسعار الصفقة التجارية ورغم ذلك يفضل المشترون هذا النوع من التعامل التجاري لانه يوفر عليهم المزيد من الوقت ويضمن لهم امكانية الحصول على البضائع والتجهيزات بشكل متكامل .

هناك عامل اخر ساهم في تطوير التجارة الدولية تحت تأثير الثورة العلمية ـ التكنولوجية هو دخول اشكال جديدة من التبادل ـ مثل ـ منح الامتيازات ـ براءات الاختراع ـ تبادل نتائج الاختراعات والتنبؤات، وهذا النوع من التبادل ينمو بوتائر عالية ويحقق ارباحا مجزية تصل الى ٨٪ من مجمل الارباح التي تؤمنها التجارة الدولية مما شجع الى اقامة شركات متخصصة تعمل في مجال البحوث والاكتشافات

العلمية من اجل الكشف عن تقنيات حديثة لانتاج سلع متطورة متنوعة كذلك فان انتشار اسلوب منح الامتيازات التجارية وضرورة تحسين مستوى اداء المؤسسات الاقتصادية من الناحية التقنية والتنظيمية والادارية مهد لقيام نوع اخر من التجارة هو تقديم الخبرات الفنية كالصيانة واعداد وتاهيل الكوادر ... الخ . وقد بدات تتسع يوما بعد يوم ، لان انشاء المؤسسات الاقتصادية العملاقة يحتاج بالاضافة الى استيراد الالات والتجهيزات اعداد الدراسات حول مكان توطين المنشاة الاقتصادية واجراء الدراسات الجيولوجية وتاهيل الكوادر واسداءالخبرة والمشورة . وتحت تاثير الثورة العلمية والتكنولوجية ظهر ايضا شكل اخر من التبادل التجاري وهو استخدام الحاسبات الالكترونية الباهظة الثمن عن طريق استئجارها لفترة زمنية يتفق عليها وقد لجات الدول الى هذا النوع من التجارة بدلا من شرائها لانها اربح من الوجهةالاقتصادية من ناحية ولان الحاسبات الالكترونية بسرعة مذهلة يطرا عليها تعديلات جذرية وتصبح الحاجة ملحة لاستبدالها من ناحية اخرى ، فعلى سبيل المثال لجات المؤسسة الاحتكارية ــ مانس مان ــ في المانيا الاتحادية الى استئجار حاسب الكتروني من شركة ــ آ ــ ف ــ م ــ في الولايات المتحدة بقيمة /١٫٥/ مليون دولار سنويا بينما وصل ثمنه الى /٧/ مليون دولار امريكي ، فالشركات حين تلجأ الى مثل هذه الطريقة تضع بعين الاعتبار خاصية استخدام الاختراعات الحديثة اي سرعة ادخالها في عمليات الانتاج وسرعة استهلاكها فحتى الحرب العالمية الثانية كانت فترة صيانة الالة تستمر مايقارب الثلاثين سنة ، اما في العصر الراهن فلاتتجاوز المدة الخمس والعشر سنوات وهناك بعض الالات لفترة عامين ، وهذه الظاهرات ادت بدورها الى زيادة حجم التبادل السلعي الخارجي بالالات والذي ارتفع من ٥٪ عام ١٩٦٠ الى اكثر من ١٥٪ عام ١٩٧٥ وبعد الاخذبسياسة الانفراج الدولي بدات العلاقات الاقتصاديةوالتبادلالتجاري

تتطور وبشكل ملحوظ ايمانا من الدول الراسمالية والبلدان الاشتراكية بأن الانغلاق الاقتصادي والتمييز التجاري لايخدم مصالحهما ، فالدول الاشتراكية معنية بالتعاون مع البلدان الراسمالية للحصول على الالات والمعدات الالكترونية وكذلك فان الدول الراسمالية هي الاخرى بحاجة الى التعاون الاقتصادي مع بلدان المنظومة الاشتراكية لتامين ماتفتقر اليه من مواد اولية والات وتجهيزات . ويمكن التاكيد في هذا المجال على ان الثورة العلمية التكنولوجية هي التي مهدت لتطوير التبادل التجاري بين المعسكرين .

اي تكنولوجيا للعالم الثالث (*)

يبدو ان مؤتمر الامم المتحدة حول العلم والتكنولوجيا الذي عقد في فيينا في آب عام ١٩٧٩ لم يتوصل الى ايجاد حلول جذرية لمشكلة التكنولوجيا في دول العالم الثالث الذي اطلقه المؤتمر يؤدي الى نتائج ايجابية وحلول نهائية لاسباب تتعلق بالتكنولوجيا نفسها من جهة وبالبيئة الاقتصادية والاجتماعية للدول الناميةمن جهة اخرى .فالتكنولوجيا الغربية المتطورة هي باهظة الثمن اضافة الى انه يجب دفع ثمنها بالنقد الاجنبي والدول النامية تفتقر الى الخبرات والامكانيات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا الغربية المعقدة وتفتقر ايضا الى (بيئة) اقتصادية متينة (بنوك ــ خدمات ، مختبرات ، شبكات توزيع . .) تساعد على استعمال التكنولوجيا والاستفادة منها ومن ناحية ثانية فان استعمال التكنولوجيا في العالم الثالث من شانه ان يزيد من عمق الهوة التي تفصل الريف عن المدينة ويساعد على خلق طبقات تكنوقراطية جديدة مسيطرة .

(*) اخذت هذه المقالة من جريدة تشرين الصادرة في ٢٩/١٠/١٩٧٩ ــ اعداد : بسام الملك ــ عن « ليكونوميست دي تيير موند ــ » الصفحة التاسعة .

وتجدر الاشارة ايضا الى ان التكنولوجيا المستوردة تلزم الدول النامية بالجري وراء الدول الصناعية وتؤدي الى قيام نظام اقتصادي واجتماعي مرتبط بالغرب الراسمالي والامبريالي ولقد حذرت الدول التقدمية في العالم الثالث من الرضوخ لهذه الاغراءات الامبريالية ودعت الى استعمال اليقظة والانتباه امام الاستعمار التكنولوجي الحديث .

ونلاحظ ان دول العالم الثالث المرتبطة ارتباطا وثيقا بالغرب مثل كوريا الجنوبية وتايوان وساحل العاج وزائير ، لم تتمكن من ادخال التكنولوجيا الى صناعاتها التي بقيت بدائية ، ولا تزال مسؤولة عن تفكك الروابط الاجتماعية فيها وعن ضياع مستقبلها واستقلالها الوطني .

اما في بلدان اخرى مثل الجزائر ونيجيريا والمكسيك ، فان سياسة التحديث والتجهيز التي اعتمدتها في تطوير صناعاتها الاساسية قد انقذتها من التخلف ووضعتها على طريق الاستقلال الاقتصادي الحقيقي .

※ تكنولوجيا وسيطة ※

العالم الثالث لا يعرف الحريات الاقتصادية ، وهو يعيش تحت مراقبة الدول الغنية التي تستغله وتحتكر ثرواته وتتكسب بفقره وبؤسه، ويجب على المنظمات والمؤسسات الدولية ان تبادر الى البحث عن حلول جذرية تحرر العالم الثالث من سيطرة الدول الغنية وتؤمن له الظروف الملائمة لتقدمه وتطوره ، ويجب على هذه المنظمات والمؤسسات ايضا ان تجد لدول العالم الثالث مكانا على صعيدالعلاقات الدولية وان تبعد عنها جميع وسائل واساليب السيطرة التيتمارسها الدول الراسمالية المحتكرة بهدف تأمين الحياة الكريمة لها وايصالها الى المستوى المطلوب الذي يمكنها من استيعاب واستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة فبين

التكنولوجيا التقليدية والتكنولوجيا المتقدمة توجد تكنولوجيا وسيطة تتلاءم مع الشروط الملموسة للتصنيع في العالم الثالث وتعتبر بمثابة عامل مشترك لتطوير التصنيع في البلدان النامية، ان هذا النوع من التكنولوجيا يمكن مثلا ، الدول النامية من محاربة البطالة باستعمال الوسائل والآلات اليدوية دون اللجوء الى استعمال الآلات الاوتوماتيكية المعقدة والباهظة الثمن ، وحيث ان الظروف الاقتصادية في العالم الثالث تتلاءم مع مفهوم الاسواق المحصورة التي لا تستطيع استيعاب انتاج الطبقات العاملة ، فان التكنولوجيا الوسيطة تسمح باقامة مجموعات انتاجية مقسمة الى وحدات مصغرة والقضاء على متاعب وعوائق النقل والمسافات الطويلة ، والتغلب على المشاكل الناجمة عن الوجود المتزايد لوسائل التطور والنمو حول المدن وداخلها ، تلحظ التكنولوجيا الوسيطة ضرورة القيام بانشاء المصانع والمعامل في جميع انحاء البلاد ، وبما ان دول العالم الثالث تعطي الافضلية لمواردها الطبيعية فان هذه التكنولوجيا تطبق بصورة افضل في الصناعات الزراعية والغذائية ، وفي الصناعات النسيجية والجلدية والمعدنية ، ان التكنولوجيا الوسيطة تستقطب الكثير من الايدي العاملة الزراعية والصناعية وتقلص الديون الخارجية لدول العالم الثالث اذ ان استعمالها لا يتطلب الكثير من رؤوس الاموال والخبرات الفنية والتقنية اضافة الى كونها نموذجا صناعيا ملائما للقضاء على التخلف .

ولقد دابت وسائل الاعلام التابعة لبعض المنظمات والوكالات المالية الدولية والخاضعة لسيطرة الولايات المتحدة الامريكية على تسمية التكنولوجيا الوسيطة « بالتكنولوجيا المخصصة » بهدف جعل تطور العالم الثالث يتلاءم مع التقسيم الجديد للعمل الدولي الذي تسعى لاقامته الاوساط الاقتصادية في دول الغرب وبهدف جعل هذا التطور لا يتنافى مع المصالح والامتيازات وضمانة للاحتكارات التي تمارسها الدول الغربية في العالم الثالث .

ان هـذه الدول الغربية المتطورة تركـز جهودها لتحديث وتطوير صناعاتها التكنولوجية وتعتبر ان الدول التقدمية في العالم الثالث تعمل على بناء مجتمعاتها الصناعية المرتكزة على الايدي العاملة حتى لا تحتاج الى التكنولوجيا المستوردة التي تجر وراءها السيطرة الاجنبية والاستغلال الاقتصادي ، ولهذه الاسباب تستعمل دول الغرب جميع الخدع والاكاذيب محاولة بذلك وضع العالم الثالث تحت سيطرتها الاقتصادية خاصة في هذا الوقت الذي تستفحل فيه الازمة الاقتصادية في الغرب ، فهـي تعتقد بأن السياسة الاقتصادية المتبعة في دول العالم الثالث لا يمكنها ان تحقق التطور والنمو لها وانه يجب على العالم الثالث ان يتبع سياسة التكنولوجيا « المخصصة » كما تسميها الدول الغربية علما بأن هـذه التسمية نفسها هي شرط واضح للتخلف وعدم التطور اذ انها ترتكز على استغلال الايدي العاملة في العالم الثالث وتحرم العمال المحليين مـن حق التمتع بالانتاج الصناعي نظرا للاجور المتدنية التي تدفع لهم ولانخفاض مستوى معيشتهم اما المستفيد الوحيد فهو البورجوازية المحلية التي تعتبر امتداد طبيعيا للنفوذ الاقتصادي القائم في الغرب .

واضافة الى ذلك فان مفهوم التكنولوجيا « المخصصة » لا يسمح الا باستعمال امكانيات ووسائل محدودة نظرا لصغر الراسمال المحلي المخصص ولعدم وجود « الذهنية الصناعية » لدى الايدي العاملة والتي تعتبر من الشروط الرئيسية لتحقيق التطور لان مراكز الابحاث والنمو تبقى مركزة في الدول الغنية مما يؤدي الى حرمان العمال من فرصة التقدم واكتساب الخبرات .

لذلك تبقى التكنولوجيا الوسيطة الشرط الاساسي والضروري لتقدم العالم الثالث بشرط ان تكون هذه التكنولوجيا فعالة وتستوعب الامكانيات المادية المطلوبة واللازمة ، ويجب عليها أيضا ان تأخذ بعين الاعتبار جميع المواد والثروات المحلية وان تكون عاملا فعالا لتحقيق التطور المنشود وذلك بوضع جميع الامكانيات التجهيزية في الداخل وبتعاون دول العالم الثالث فيما بينها .

﴾ حرية الاختيار ﴿

ان الهدف الذي تسعى اليه الدول النامية هو ان تجد لانتاجها مكانا عادلا في السوق العالمية وليس مجابهة او منافسة الدول الغنية والمتطورة وان تتمكن من السيطرة على استغلال مواردها وثرواتها بوسائلها الخاصة دون اللجوء الى التكنولوجيا المعقدة التي لا تستطيع استيعابها في الوقت الحاضر .

ان استعمال التكنولوجيا هو موضوع حساس ودقيق لان التكنولوجيا ليست مظهرا حضاريا سلبيا فهي تستخدم كقاعدة مادية للنمو الاقتصادي وتؤثر تأثيرا مباشرا على العلاقات الاجتماعية للانتاج ويجب قبل كل شيء ان يفسح المجال امام العالم الثالث لاختيار جميع انواع التكنولوجيا التي تتناسب مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية وان يملك حرية اختيار الوسائل الفعالة التي تتمكن من تطبيق استراتيجيته الخاصة في مجال النمو الاقتصادية والتطور الاجتماعي .

الأمن الغذائي العربي

غسان الضاهر

لقد برز في النصف الثاني من القرن العشرين مصطلح الامن الغذائي واصبح توافر المواد الغذائية اللازمة لمعيشة الانسان احد مرتكزات الامن السياسي وينبغي علينا نحن العرب ان ننظر الى الغذاء ليس فقط من الناحية الاقتصادية الصرفة ، فالمسالة ليست بهذه البساطة ولا يعبر عنها كما يظن البعض بالعجز الناجم عن تفوق كمية او قيمة الواردات على الصادرات فعلى الرغم من أن بعض الدول العربية يشكل عبء هذا العجز في انتاج الغذاء مشكلة اقتصادية

لها وزنها وخطرها . الا ان البعض الآخر يستطيع دفع فاتورة مستورداته من المواد الغذائية ببساطة وبدون مشقة وهذا الوضع ينطبق على الاقطار النفطية التي لا تشكو عجزا في موازينها التجارية وانما لديهـا فوائض مالية تتحول الى مدخرات واستثمارات . وبناء عليه فان المشكلة هي بالدرجة الاولى مشكلة انتاج الغذاء أكثر من كونها ازمـة غذاء طالما ان الوطن العربي يستطيع زيادة انتاجه اذا وضعت الاستراتيجية المناسبة وطبقت بكفاءة واخلاص . وجوهر المشكلة ينبع من كون الغذاء سلعـة غير مرنة اي لا يمكن استبدالها او الاستغناء عنها كما ان الطلب عليهـا يزداد عالميا . وان هذا الطلب يتفوق على العرض في كثير من الاقطار العربية النامية وبالذات البلدان العربية وطالما ان الوطن يتزايد اعتماده سنويا في تأمين حاجاته من الطعام على الخارج فان ذلك يشكل خطورة كبـيرة لا على الاوضاع الاقتصادية وانما على الاحوال الامنية وبخاصة بعد ان صارت كثير من الدول تتدخل في تصدير السلع والمنتجات الغذائية وتجعلها تحت رقابتها وسيطرتها المباشرة عن وضعها في مصاف السلع الاستراتيجية الهامة « وليس ببعيد ان يستخدم الغذاء كسلاح بيد الدولة المنتجـة والمصدرة له اذا رغبت في ذلك من اجل تحقيق اغراض خاصة . وقـد سبق ان استخدم الغذاء من قبل كوسيلة ضاغطة لاجبار الشعوب واذلالها وارغامها على الاستسلام او الدخول في طاعة الغير والتاريخ مليء بالحوادث التي تروي لنا كيف كانت القوى المتحاربة تحاصر بعضها بعضا وتمنـع عنها الطعام وتحول بينها وبين الامدادات حتى تستسلم »(١) .

وفي العصر الحديث استخدم الغـذاء كوسيلة ضغط علـى الشعوب والدول الرافضـة لسياسة معينة ففي عـام ١٨١٢ استخدمت الولايات

(١) مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي ، الدكتور محمد الفرا ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٧٩ .

المتحدة الامريكية فوائضها الغذائية كسلاح استراتيجي وذلك حينما وافق الكونغرس على ارسال مواد غذائية الى فنزويلا بحجة مساعدتها بعد الهزة الارضية التي تعرضت لها . ولكن الحقيقة كانت نكاية باسبانيا التي كانت تحتل البلاد آنذاك (٢) .

وفي الحرب العالمية الاولى اصبحت الحبوب بمثابة اسلحة استراتيجية هامة وبخاصة حينما كانت اوربا في امس الحاجة الى الحبوب، فقامت الولايات المتحدة بتزويدها بها . وفي هذا الصدد قال احد الاقتصاديين البارزين في المعهد الوطني الفرنسي للابحاث الزراعية بأن « المواد الغذائية الضرورية للحياة قد لعبت دورا مهما جدا اثناء الحروب : تجويع الاماكن الصامدة المحاصرة ، وضع اليد على المحاصيل والمخزونات، وحرقها اذا لم يكن نقلها ممكنا حتى لا يستفيد منها الخصم ، تامين الجيوش بالمؤن » (٣) .

ولا تزال الولايات المتحدة الامريكية تستخدم المساعدات الغذائية لخدمة اغراضها السياسية فعلى سبيل المثال كانت هذه المساعدات في الخمسينيات تتجه الى باكستان اكثر من الهند نظرا لمواقف الاولى وسياستها المؤيدة للولايات المتحدة الامريكية في ذلك الوقت .

وفي عام ١٩٥٤ صدر في الولايات المتحدة القانون رقم ٨٠ الشهير والخاص بتنظيم مساعداتها الغذائية تحت شعار « مواد غذائية من أجل السلام » وقد علق أحد الاقتصاديين على هذا القانون آنذاك بقوله :

« ان هذه المساعدة ستصبح تدريجيا أداة اساسية في سياسة الولايات المتحدة الخارجية . وبذلك فان سياسة الولايات المتحدة نحو

---

(٢) في الطريق الى عصر المجاعة ، معهد الانماء العربي للدراسات الاقتصادية الاستراتيجية
(٣) المصدر السابق .

التصرف في فوائض انتاجها من السلع الزراعية والغذائية بدات تتبلور هذه الايام بشكل واضح فهي اي المواد الغذائية ليست لكل من يحتاجها ، انها فقط للدول ذات السلوك الحسن بالمقاييس الامريكية . انها تلك الدول التي لا تعارض سياستها ولكنها التي تساعد في تنفيذ برامجها . فعلى سبيل المثال اغرقت الولايات المتحدة كلا من فيتنام وكوريا الجنوبية بمساعدات سخية بينما قطعت المساعدات عن شيلي في عهد (الليندي) الى ان استعاد بينوشي السيطرة على الحكم فعادت معه المساعدات الى سابق عهدها .

وتشير الدلائل وجميع الفرضيات الى ان الربع الاخير من القرن العشرين سيشهد ازمة غذائية حادة ومستمرة وستؤدي بلا شك الى كارثة مخيفة . فازدياد اهمية الغذاء وتسابق الدول في الحصول عليه سيصعد الازمة ويجعلها قضية حياة او موت . وهذا من شأنه ان يزيد من اهمية استخدام الغذاء كسلاح سياسي . ومما يكسب هذا السلاح كل هذه الاهمية والخطورة انه بيد دولة عظمى وهي الولايات المتحدة الامريكية التي تمتلك معظم الفوائض من الانتاج الزراعي والغذائي . اما الاقطار الاخرى مثل كندا واستراليا التي يفيض فيها الانتاج الغذائي فلا تخرج عن دائرة النفوذ الامريكي .

ان الدول النامية كانت مصدرة للمواد الغذائية ومستوردة للسلع الصناعية حسب نظرية التقسيم الدولي للعمل التي فرضت التخصص الاقليمي على الدول النامية . اصبحت هذه الدول تصدر المواد الاولية والمواد الغذائية . ولكن منذ بداية الخمسينات بدات تظهر علائم العجز الغذائي الى ان اصبحت واضحة في مرحلة الستينات وتفاقمت في مرحلة السبعينات واصبحت الدول النامية من مناطق العجز الغذائي في العالم . والمنطقة العربية تشكل اكبر منطقة عجز غذائي في العالم وحتى في الدول النامية اذ ان العربي يستورد اكثر من نصف استهلاكه للغذاء .

ولذلك نستطيع ان نقول أن هناك هوامش اقتصادية جديدة لنظرية التقسيم الدولي للعمل ومن هذه الهوامش الاقتصادية الجديدة هي كون البلدان النامية اصبحت مستوردة لمواد الغذاء بعد ان كانت مصدرة له. واصبحت هذه الدول بحكم المصابة بالتبعية الغذائية للدول المتقدمة . لقد كانت هذه الدول بحكم التبعية التكنولوجية ولكنها أصيبت بتبعية جديدة هي التبعية الغذائية ولكن التبعية الغذائية هي اخطر بكثير من التبعية التكنولوجية لان سلاح الغذاء اذا استخدم ضد الشعوب فهو سلاح قاتل وفتاك لانه يتعلق بحياة الانسان وبقائه .

ومن هذا المفهوم فـان امتلاك الولايات المتحدة الامريكية لفوائض الغذاء وتحكمها في تجارته العالمية يجعل منه سلاحا خطيرا للغاية في امكانها استعماله بكل قوة وفعالية متى رغبت في ذلك . فكما قال رئيس الولايات المتحدة السابق هنري فورد « بأن الترسانة الامريكية تضم سلاحا سياسيا ذا فعالية خاصة، انه الغذاء » ولذلك فان الولايات المتحدة ليست بحاجة الى استخدام الاسلحة الحربية في المستقبل طالما اصبح سلاحا الغذاء اكبر سلاح.ومما يؤكد هذا القول أن وكالة المخابرات المركزية CIA كلفت خبراءها بوضع تقرير بناء على طلب من وزير الخارجية السابق هنري كسنجر عشية انعقاد المؤتمر العالمي حول التغذية في مدينة روما-بايطاليا عام ١٩٧٤ وجاء في هذا التقرير ما يلي :

« ان نقص الحبوب في العالم من شأنه ان يمنح الولايات المتحدة الامريكية سلطة لم تملكها من قبل .. انها سلطة تمكنها من ممارسة سيطرة اقتصادية وسياسية تفوق تلك التي كانت تمارسها في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية » .

ولو كانت هذه الفوائض في أيدي دول او قوى ضعيفة لما استطاعت ان تستخدمه كسلاح لخدمة اغراضها ولوقف الجميع في وجهها . ولعل

النفط أكبر مثال على هذا . فحالما لوح العرب بامكان استخدام النفط كسلاح يسخر في خدمة قضاياهم المصيرية العادلة قامت قيامة الدنيا واتهم العرب بأنهم السبب في تدمير اقتصاد العالم وبتهديد السلم العالمي. ولوحت بعض الدول صراحة وبدون مواربة بأنها على استعداد لاحتلال منابع النفط اذا ما اقدمت الدول النفطية على فرض حظر عليها . لا شك ان السلاح مهما كان نوعه يكون له فاعلية اذا امسكت به يد قوية ولكن نفس السلاح لا جدوى منه اذا كان في يد ضعيفة بل ربما كان ضرره عليها اشد ، وقد هدد هنري كسنجر الدول النفطية اذا ما استخدمت سلاح النفط . (اذا استخدمت الدول العربية النفط او قللت من انتاجه فان الولايات المتحدة سوف تستخدم سلاح الغذاء . ان النفط لا يميت الانسان فبامكان الدول المتقدمة ان تستخدم بدائل جديدة في الطاقة ولكن الغذاء يميت الانسان) .

وجاء في اول حديث للرئيس الامريكي (فورد) امام الامم المتحدة في عام ١٩٧٤ ما يؤكد حقيقة استخدام الغذاء كسلاح سياسي على الرغم من محاولته نفي ذلك بقوله :

« لم تكن سياستنا ان نستخدم الطعام كسلاح سياسي رغم الحظر البترولي ورغم القرارات الاخيرة المتعلقة بالانتاج والتسعير البترولي » الا ان هذا لم يكن سوى محاولة للتمويه على حقيقة سوف نعاصرها في الاعوام اللاحقة . اما الرئيس السابق جيمي كارتر فقد استخدم ابان حملته الانتخابية للرئاسة بشكل علني واضح وبدون مواربة اسلوب التهديد باستخدام السلاح ضد البلاد العربية اذا فكرت ثانية بفرض حظر النفط .

كما لوحت الولايات المتحدة بهذا السلاح في وجه البلاد العربية ففي اعقاب حرب تشرين ١٩٧٣ وبعد ان حاول العرب استخدام النفط كوسيلة من وسائل الضغط على القوى الغربية لتقف مع الحق العربي

وتحول بينها وبين مساعدة اسرائيل ، طالعتنا الصحف الغربية وبخاصة الامريكية تعلق على الرغبة في القيام بحركات مضادة تتلخص في ثلاثة نقاط :

١ ــ تجميد الارصدة العربية .

٢ ــ احتلال منابع النفط .

٣ ــ منع تصدير الغذاء الى المنطقة العربية .

وبناء عليه بدات القوى الغربية تفكر جديا في استخدام سلاح الغذاء ضد الاقطار العربية لانه سلاح قادر على الضغط بسهولة وتعدى الامر الصحف وصار يبحث في اعلى المستويات فالتقرير الذي اعده مجلس الشيوخ الامريكي والذي نوقش بعد حرب تشرين مباشرة يقول بصراحة « نحن نوزع فائضنا الغذائي لا على اساس الحاجات الاكثر الحاحا وانما على اساس الاعتبارات التي تمليها السياسة الخارجية » .

ومما لا شك فيه ان البلاد العربية شديدة الحساسية من هذه الناحية نظرا لضخامة استيرادها من الحبوب وزيادة ذلك عاما بعد عام . وان انحصار هذا الاستيراد في عدد محدود من البلاد التي تسيطر عالميا على تصدير المواد الغذائية جعل مشكلة الغذاء لا تتخذ طابعا اقتصاديا فحسب وانما اصبح لها جانب سياسي في منتهى الاهمية والخطورة والحقيقة المرة التي تبدو لنا واضحة جدا ، ان الوطن العربي اصبح نحو نصف غذائه الاساسي يستورد من البلاد الثلاثة ، الولايات المتحدة وكندا واستراليا وهو لا يمكنه الاستغناء عن اية كمية من وارداته من الحبوب منها فان هذه الاقطار تسيطر على تصدير الحبوب الى العالم وتتحكم تجارته الدولية . والمنطقة العربية في الوقت الحاضر اكثر منطقة مستوردة للحبوب الغذائية حيث تزيد وارداتها عن اية منطقة اخرى من العالم تماثلها في عدد السكان وان معدل الزيادة في استيراد المنطقة العربية

من المواد الغذائية أعلى من معدل زيادة استيراد اية منطقة اخرى من العالم مماثلة في عدد السكان .

محور الامن الغذائي العربي : السؤال الذي يطرح لماذا الاهتمام بالغذاء الى حد اعتباره مسألة ذات اهمية حيوية لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي . لان الغذاء يعتبر جزءا كبيرا في ظروف معيشة الغالبية من سكان الوطن العربي من النمط الاستهلاكي اللازم اتخاذه كهدف عريض لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي(٤) فالواقع ان الاستثمار اذا نظر اليه من الزاوية العينية ليس الا استعمال جزء من القوة العاملة مستخدمة لجزء من وسائل الانتاج الموجودة لانتاج سلع غير استهلاكية اي لانتاج طاقة جديدة ولا تستطيع هذه القوى العاملة أن تقوم بذلك الا اذا توافر لديها ماهو لازم من سلع استهلاكية بصفة عامة ومواد غذائية بصفة خاصة .

هذه السلع الاستهلاكية تنتج في فروع الانتاج الاستهلاكية بواسطة جزء آخر من القوة العاملة يتخصص في انتاجها ويلزم أن تكون انتاجيته من الارتفاع حيث يستطيع ان ينتج سلعا استهلاكية تفوق احتياجاته الاستهلاكية بقدر يكفي لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية لمن يقومون بالنشاط الاستثماري . ولهذا يقال ان امكانية التوسع في النشاط الاستثماري تتوقف على الفائض الذي ينتج في مجال انتاج السلع الاستهلاكية بصفة عامة والسلع الغذائية بصفة خاصة ولما كان الاستثمار كميا وكيفيا من المحدودات الاساسية للتطور الاقتصادي كان هذا الاخير معتمدا على الفائض المنتج من السلع الغذائية .

(٤) الغذاء في الوطن العربي وعلاقته باستراتيجية التنمية الزراعية . الاهرام ٢٥ اكتوبر ١٩٧٥ .

ومن هنا يعتبر توافر الغذاء حدا ادنى مـن الامان اللازم لامكانية التغيير الهيكلي للاقتصاد القومي ولبيان دلالة اتخـاذ الامـن الغذائي كمحور في استراتيجية التصنيع العربي، وسنرى تباعا ، وبأكبر قدر ممكن من الاختصار ، الوضع الغذائي في الوطن العربي ومدى امكانية تغيير هذا الوضع الغذائي عن طريق تحويل الزراعة وما تستلزمه الزراعة من النشاط الصناعي لكي يمكن تحويلها تحويلا يحقق في نفس الوقت ما تستلزمـه الصناعة من الزراعة .

اما الوضع الغذائي في الوطن العربي فيمكن القول انه مازال يتحدد بنمط تقسيم العمل الاستثماري في الزراعة اذ لا يزال هيكل الزراعة في الاقطارمتميزا بالخصائص التي كانت تميزه قبل الاستقلال السياسي بل ان بعض السياسـات المتبعة منـذ الاستقلال قد اكدت هـذه الخصائص بالحرص على الابقاء على التخصص في المدخلات الزراعية للصناعـة التي تعتمد اساسا على السوق الخارجية كصادرات في الوقت الذي لم تتغير فيه ظروف الانتاج في الزراعة بسيادة علاقات انتاج تؤدي الى تفتيت الارض وسيادة الوحدة الانتاجية القزمية وهو ما ينعكس في النهاية في انخفاض انتاجية العمل الزراعي وعدم قدرة الانتاج الغذائي على مسـايرة الزيادة في الاستهلاك .

وان خضوع البلدان العربية للنمو الراسمالي التابع قـد اوهـن امكانية نمو الاقتصاد الزراعي فيها وفرض عليها تبعية مزدوجة .

١ ــ تبعية التخصص في انتاج وتصدير سلعة او سلعتين في ظـل سيطرة الشركات الاحتكارية على اسواق التصدير .

٢ ــ تبعية اضطرار هذه البلدان الى تأمين جزء متزايد من غذائها من السوق الراسمالية العالمية في ظل انفتاح تبعي على هـذه السـوق

لاستيراد الغذاء فحسب بل استيراد نمط غذائي بكامله لا علاقة لـه بمستوى تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج في الوطن العربي .

٣ ــ ان التنمية الريفية تظل تحتل مكانا ثانويا ولا تحظى هي والتنمية الزراعية بنصيب لائق من الاستثمارات وذلك بسبب تخلف البنيـان الاجتماعي في الريف العربي فسكان الريف يشكلون الاغلبية الساحقة من سكان الوطن العربي . يتضمن تدني مستوى الحيـاة هناك والتخلف في العلاقات والقيم الاجتماعيـة تدنيـا في مستوى التعليم وفي الخدمـات الصحيـة وتسيطر الاميـة على القســم الاكبر مـن ســكان الـريف العربـي .

٤ ــ الارض المزروعة تنمو رقعتها ببطء شديد بحيث لا تتسع عن مساحتها الحالية (٦و٥٠ مليون هكتار) ومعدل تكثيف استخدام هذه الرقعة يظل محدودا نظرا لسيادة الزراعة المطرية كما ان مشروعات الري المتوقع انجازها لن تزيد الارض المروية بأكثر من ٥٪ حتى سنة ٢٠٠٠وعلى هذا الاساس سيستمر انخفاض نصيب الفرد من الرقعة الزراعية بسبب الزيادة السكانية في نفس الوقت من ٤٧٪ هكتار في عام ١٩٧٥ الى ٢٣٪ هكتار في عام ٢٠٠٠ في حين ينخفض النصيب من المساحة المحصولية من حوالي ٢٥٪ هكتار الى ٢١٪ هكتار .

٥ ــ التوسع الرأسي وانتاجية الهكتار لن يطرأ عليها تحسن ذو بال خلال العقدين القادمين بسبب تخلف التقنيـة وضعف المهارة وسـوء احوال الفلاح وظروف عمله وحياته والانتاج الحيواني لن يكون أحســن حالا من الانتاج الزراعي .

٦ ــ « يشمل العجز الغذائي للبدان العربية،عن سد احتياجاتها من المواد الغذائية، سلعا اساسية يعتمد عليها الانسان العربي في تغذيتهاليومية

مثل القمح والسكر والارز واللحوم والزيوت النباتية والحليب وقد بلغ معدل مجمل العجز السنوي خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٧٨ بين ما تنتجه البلدان العربية من القمح وبين ما تستهلكه ٥٣٪ ومن السكر ٦٩٪ ومن اللحوم ٢٠٪ ومن الزيوت النباتية ٦٩٪ »(٥) .

٧ — اتسعت الفجوة بين الانتاج من المواد الغذائية والاستهلاك عاما بعد عام خلال السنوات العشر ١٩٦٨ — ١٩٧٨ وكان مرد ذلك الى تطور على صعيدين اثنين في آن واحد : اولهما ازدياد الاستهلاك بنسب أعلى من ازدياد الانتاج . وثانيهما ازدياد الاستهلاك بنسب اعلى من ازدياد السكان . ففي القمح مثلا كانت الزيادة السنوية في الانتاج ٧ر١ بالمئة فقط بينما كانت الزيادة السنوية في الاستهلاك ٩ر٦٪ اما السكر فقد كانت الزيادة السنوية في الاستهلاك ٣ر١٨ ٪ مقابل زيادة في الانتاج مقدارها ١ر٢ ٪ واما نسبة زيادة السكان فقد بلغ معدلها ٨ر٢ ٪ وبلغت بعض البلاد العربية ٨ر٣ ٪ بينما تراوحت نسب الزيادة في الاستهلاك الاجمالي ما بين ٢ ٪ الى ٣ ٪ في كل من الارز والجبن والفواكه ٥ ٪ الى ٧ ٪ في القمح والبيض والبقوليات والخضروات ، واعلى من ١٨ ٪ في السكر والحليب المجفف ولحوم الدواجن .

٨ — لجات البلدان العربية الى سد النقص في احتياجات سكانها من المواد الغذائية باستيراد تلك المواد من الخارج وبلغت قيمة الفاتورة من المواد الغذائية التي استوردتها البلدان العربية في عام ١٩٧٨ ما مجموعه ٨ر١٧ مليار دولار مريكي واما المعدل السنوي لقيمة الفاتورة ١٩٧٥ — ١٩٧٨ فقد بلغ ٥ر٢٤ مليار دولار وخلال فترة السبعينات تزايدت اسعار التصدير للمواد الغذائية عاما بعد عام اذ زادت اسعار القمح في

(٥) الدكتور قاسم ، صبحي ، نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، ١٩٨٢ .

١٩٧٩ عنها في عام ١٩٧١ بما نسبته ٢٠٠٪ وزادت أسعار البيض والذرة الصفراء ١٠٠٪ واما القهوة فقد زادت اسعارها خلال نفس الفترة ٥٨٠٪ والحليب المجفف والجبن بنسبة ٢٦٠٪ وتدل جميع المؤشرات والتوقعات على ان اسعار تصدير مختلف المواد الغذائية آخذة في الصعود عاما بعد عام .

٩ - نتيجة لهذا الوضع وبناء على تقديرات متواضعة لاحتياجات الفرد من السلع الغذائية يرتفع العجز في الحبوب في مجموع البلاد العربية من ١٠ر١ مليون طن عام ١٩٧٥ الى ٢٩ر٢ مليون طن سنة ٢٠٠٠ كما يقرب العجز في اللحوم البيضاء والحمراء من ٤ر. مليون طن ويرتفع العجز فيمجموعة الالبان ومنتجاتها من نصف مليون طن الى حوالي ٦ر٨ مليون طن .

النتائج الاقتصادية : تتحدد النتائج الاقتصادية لمشكلة الامن الغذائي في العلاقة بين معدل الانتاج الغذائي وبين هيكل السكان من حيث توزعهم بين الريف والحضر فكلما ارتفعت نسبة السكان الريفيين انخفض مستوى المعيشة والدخل . ومن مقتضيات التقدم الاقتصادي ارتفاع نسبة السكان الحضريين وترجع العلاقة بين الهيكل الريفي والحضري للسكان وبين المستوى الاقتصادي السائد الى حقيقة انه كلما ارتفعت نسبة السكان الريفيين فان ذلك يعني نسبة مرتفعة من الموارد البشرية للمجتمع يلزم تخصيصها لانتاج الغذاء .

على ان امكان توالي انخفاض نسبة سكان الريف يتوقف على أمكان توفير فائض متزايد من المواد الغذائية لمواجهة الاحتياجات الاستهلاكية لسكان الحضر الذين تتزايد نسبتهم .

« ان هذا الفائض الغذائي هو الذي يحدد امكانات النمو الحضري وما يصحبه من نمو في الصناعة والخدمات ومن الواضح ان تحقيق هذا

الفائض يتوقف على توالي زيادة الانتاجية الزراعية العربية . وبدون هذه الزيادة يتجمد حجم الفائض الغذائي عن استهلاك الريف ، والذي يخصص لاستهلاك المدن ، ثم يبدأ في التناقص مما يؤدي الى تعثر عملية التحول الحضري والصناعي »(٦) .

على ان خطورة المشكلة الغذائية في البلاد العربية لا تتمثل اساسا في ارتفاع نسبة الموارد البشرية التي ترتبط بانتاج الغذاء وانما تتمثل في ان ما تنتجه من المواد الغذائية لا يترك فائضا بعد استهلاكها لتغطية هذا الاستهلاك وهنا تتبلور الطبيعة الاقتصادية لمشكلة الغذاء في البلاد العربية في حقيقة عجزها عن ان توفر فائضا محليا من الغذاء اللازم للنمو الحضري والصناعي واضطرارها الى ارساء قواعد هذا النمو على الغذاء المستورد .

ان اعتماد المدن العربية جزئيا او كليا على الاغذية الرئيسية المستوردة اصبح امرا قائما في البلاد العربية ،وان ازدياد هذا الاعتماد بصورة مطردة كان نتيجة ازدياد القوى الداخلية الدافعة للنمو الحضري نتيجة سياسة التصنيع والهجرة من الريف وذلك بصرف النظر عن مدى توافر القدرة الذاتية على توفير الفائض الغذائي اللازم لهذا النمو الحضري،ومع استمرار القوى الدافعة لهذا النمو فان واردات الاغذية الاساسية لاستهلاك المدن العربية ستزداد طالما ظل تطور الانتاج الزراعي في مستوياته السائدة التي لا تسمح بتوفير فائض يذكر او اي فائض على الاطلاق احيانا لاستهلاك المراكز الحضرية .

« واذا كانت التنمية الاقتصادية كما يستهدفها النمو الحضري والصناعي هي سبب التوسع في استيراد المواد الغذائية فان كل هذا

(٦) استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك : محور الامن الغذائي : د . ديدران، مؤتمر الاقتصاديين العرب ، دمشق ١٩٧٩ .

الاستيراد يؤدي الى تعثر وجمود هذه التنمية المستهدفة ذاتها وذلك لانه يلقي عبئا سنويا باهظا ومتزايدا على ميزان المدفوعات لا يلبث بعد سنوات قليلة أن يصل الى مرحلة تتعثر فيها التنمية الاقتصادية بسبب مشاكل ميزان المدفوعات وتوالي ازدياد المديونية مع الخارج وعدم امكان تحويل الواردات الاستثمارية والمواد الخام اللازمة للانتاج . ان خبرة العالم بأسره وليس خبرة البلاد العربية وحدها تؤكد خطورة محاولات النمو الحضري والصناعي دون ان يكون هناك فائض غذائي يستند اليه هذا النمو فقد انتهت هذه المحاولات الى وقوع الدول النامية في مأزق استيراد الغذاء والى نضوب مواردها من النقد الاجنبي والى تعثرالتنمية الاقتصادية وضعف الخدمات الاجتماعية »(٧) .

ولا يمكن للمدن العربية شأنها في ذلك شأن باقي المدن في البلاد النامية ان تقوم في مراحل نموها الاولى بدفع قيمة وارداتها الغذائية من تصدير انتاجها الصناعي وذلك بسبب ضآلة حجم الانتاج من جهة وارتفاع تكاليفه من جهة اخرى مما لا يسمح له بمنافسة انتاج البلاد المتقدمة . وتقوم بتحمل اعباء الواردات الغذائية للمدن قطاعات اخرى منتجة للبترول والخامات المعدنية او الزراعية وبهذا يصبح نمو المدن في الواقع عبئا على الاقتصاد بدلا من ان يكون قوة دافعة له ولا ينتظر مع مرور الوقت انخفاض تكاليف انتاج كثير من الصناعات وزيادة قوتها التنافسية في الاسواق وذلك بسبب اعتماد هذا الانتاج على الواردات الغذائية المرتفعة التكاليف عما هي في البلدان المصدرة لها وهي في نفس الوقت البلاد الصناعية المتقدمة اقتصاديا .

أن قيام الصناعات على الغذاء المرتفع التكاليف لا بد وان ينعكس بالزيادة على تكاليف هذه الصناعات ويوجه انتاجها الى الاستهلاك المحلي

---

(٧) مشكلة الامن الغذائي في البلاد العربية : الدكتور سيد جاب الله . (ص ٧٢٥-٧٢٦)

بدلا من التصدير في الوقت الذي تكون فيه نسبة عالية من هذه التكاليف بالعملات الاجنبية نظرا لاستيراد الغذاء بالاضافة الى الواردات الصناعية الاخرى ويعني هذا بدوره ان التوسع في النمو الحضري والصناعي بدون فائض غذائي محلي يلقي عبئا متزايدا على القطاعات المحولة للواردات الغذائيـــة .

هل يمكن تحقيق الامن الغذائي العربي ؟

كان تاريخ الانسان منذ نشاته الاولى هو تاريخ نضاله في سـبيل الحصول على قوته . ورغم مضي مئات الآلاف من السنين على هذا النضال لاتزال الملايين من بني الانسان لا تحصل على القدر الكافي من الغذاء الذي يحفظ لها بناء أجسامها في حالة صحية سليمة تمكنها من الانتاج والابداع ولا يهد من كيان الامة ويضعف من قدرتها الانتاجية شيء كنقص الغذاء . فالغذاء يحتل مكان الصدارة في كل مشكلة اقتصادية واجتماعية فهـو يرتبط بالزراعة وأكثر من نصف سكان العالم من الزراع وهو يؤثر في التجارة اذ يأتي في مقدمة السلع المتداولة في الاسواق العالمية . وهـو يؤثر في العلاقات الدولية فالدول التي لديها فائض من الغذاء لا تصدره الى الدول التي تحتاج اليه الا بشروط بل ربما اتخذت منه أداة للضغط . ويؤثر في مستوى معيشة الافراد فينفق الفرد من الدول الغنية مايتراوح بين ربع وثلث دخله على الطعام . « اما الدول الفقيرة فهو ينفق نحو ٧٠٪ من دخله على الطعام ويعيش في مستوى معيشي منخفض . والشـعب الجائع تقل قدرته على الانتاج . وقلة الانتاج تباعد بينه وبين الامـن الغذائي وهكذا يبقى في حلقة مفرغة ومن ثم فعندما نفكر في خطط التنمية لزيادة الناتج القومي فان موضوع الامن الغذائي يجب ان يكون أول ما يخطر على البال »(٨) .

---

(٨) نحو استراتيجية عربية للامن الغذائي : د . محمد محمود الصياد . المستقبل العربي . العدد (٦) — ١٩٧٩ .

اما على صعيد الوطن العربي فلا تتوافر مقدمات التنمية في كل قطر على حدة فقد توجد الارض ولا يوجد لها المال وقــد يتوافر المال حيث لا توجد الايدي العاملة المدربة والخبرة الفنية المطلوبة ولكن اذا نظرنا الى الوطن العربي ككل وجدنا ان به من الامكانات ما يجعله قادرا على الوصول الى الاكتفاء الذاتي في الغذاء بل ويصبح من الجهات المصــدرة للمواد الغذائية . فهو يضم مساحات شاسعة من الارض القابلة للزراعة ولكن هذه الارض لا تستغل بسبب قلة الايدي العاملة او عدم توفر المال اللازم للمشروعات او لمجرد الاهمال وتمثل هذه الارض رصيدا ضخما يمكن استغلاله في توفير الطعام والنهوض بالاقتصاد العربي .

والماء عنصر هام في الزراعة وهو متوفر الى حد ما في الوطن العربي ولكننا لا زلنا ننظر الى الانهار نظرة قطرية ضيقة بدلا من استغلالها على أساس قومي . بالاضافة الى ذلك ان مياه الانهار غير مستغلة الاستغلال الامثل لان القسم الاكبر من مياه الانهار يذهب هدرا الى البحار ولذلك لابد من بناء شبكة للمياه في الوطن العربي على أسس علمية وقومية وتشمل الوطن العربي بأسره .

والاسمدة الكيميائية لها اهميتها في زيادة الانتاج اذ يمكن لها ادخال أصناف عالية الانتاجية تستجيب لمعدلات عالية من التسميد وتتوافر العوامل المساعدة على قيام صناعة ضخمة للسماد في الوطن العربي بمــا يكفي حاجته لو توافر لها رأس المال المطلوب .

لقد أصبح التعاون بين الاقطار العربية بهدف التكامل انتاج الغذاء ضرورة ملحة واذا كان ثمن الحرية هو الحرص واليقظة الدائمة فان ثمن زيادة الطعام هو الروح القومية العالية والرغبة الصادقة في الوصول بالمواطن الى مستوى الرفاهية ولو توافر الجهد الصادق والنية الخالصة فسيصبح الوطن العربي قادرا على ان يطعم الملايين التي تعيش على أرضه ويطعمها بوفــرة .

القيم الأخلاقية والقانون العام

ديب أبو لطيف

مقدمة تاريخية :

ان الانسان محب للاجتماع بطبعه ، وهذا يعني انه يرغب دوما أن يؤلف مع أمثاله جماعة ، وهو يفقد طبيعته الانسانية اذا عاش منعزلا ، ورغم هذا كله فان الانسان لا يمكنه العيش على مشيئته وهواه ، وانما هو مضطر لتنظيم علاقاته مع افراد الجماعة وقبوله أن يخضع الى قواعد تحكم سلوكه ،وتصرفاته. من هنا نشأت الضرورة الى قيام نظام ينزل الافراد على حكمه ، ويلتزمون بطاعته وهذا النظام هو ما اطلق عليه اسم القانون وهو عبارة عن مجموعة القواعد التي تقيم نظام المجتمع ، وتحكم سلوك الافرادوعلاقاتهم فيه ، والتي تكفل السلطة العامة في المجتمع احترامها بما تملك من قوة الجبر والالزام .

ولكن هذا النظام ، هل خلق فجأة ؟ ام انه جاء نتيجة تطور معـين رافق تطور الانسان وسلوكه واتباعه لعادات وتقاليد عاشت معه وتطورت بتطوره وصقلت برغباته حيث نقيت من الشـوائب التي برزت عبر مساره الانسـاني الطويـل .

ان ذلك امر بديهي ، اذ نجد منذ بدء الخليقة ، حيث الانسان الاول ، كانت هناك قواعد ا خلاقية واجتماعية عاشت معه وحكمت وتحكم سلوكه، ونظمت علاقته مع الاخرين هذه القواعد التي لعبت دور الموجه الرئيسي للافراد ، اذ اعتبر كل من يتجاوزها او يخالفها ، خارجا على قيم آمنت بها الجماعة التي ينتمي اليها وحرصت على تطبيقها وعدم المساس بها . ولم تكن جميع المجموعات البشرية عبر التطور الانساني تؤمن بقواعـد اخلاقية واحـدة .

بل كان لكل جماعة من هذه الجماعات معتقداتها ، وقواعد ادابها الاجتماعية التي تتبعها وتؤمن بها .

ومن خلال تطور الفكر الانساني في جميع مراحله نجد في الجماعات البدائية احكاما وتقاليد دينية تطورت معالزمن، فاضحت عادات واعرافا ، منها نشأت فكرة القانون ، وفيها نمت وترعرعت ثم تطورت بفعل التشريع، وتفسير القضاء والفقه ، حتى بلغت بها القوانين مراحلها الـ [illegible] ـة .

لان القانون ظاهرة اجتماعية متصلة الحلقات بالماضي [illegible] ر في حاضره لا يمكن ان يفهم فهما صحيحا الا بالكشف عن هذا الماضي و [illegible]ـبر اغواره ، لانه امتداد له ، وقد اثبتت البحوث التاريخية ان الشرائع والنظـم القانونية ، وان اختلفت من عصر لاخر ، فان قواعدها تتصل في عصورها اللاحقة ، اذ يحوي كل عصر أسـباب التطور الذي نشاهده في العصـر الذي يليـه .

وهكذا نجد ان الحياة الاجتماعية في اقدم عصورها قامت على اساس من القواعد الاخلاقية لتأمين سلامة المجتمع في داخله وخارجه ، وان هذه القواعد كانت تتطور وتزداد بتطور المجتمع وازدياد حاجاته ، وقد اختلفت الشرائع باختلاف تلك الحاجات وتباينت ، بتباين العقائد والظروف السياسية والاقتصادية والعوامل التاريخية ، من هنا كانت كل امة من الامم تختص بشريعة خاصة بهـا .

والواقع ان كل امة من الامم الحاضرة لها امتداد تاريخي قديم ، وبالتالي فان قواعدها الاخلاقية وشرائعها الحديثة هي امتداد لقواعد وشرائع قديمة ، وعند بحثنا في حاضر هذه الامم وشرائعها وقواعدها الاخلاقية لا بد لنا من معرفة ماضيها وفهمه فهما صحيحا ، خاصة وان شرائع الامم هي مقاييس يمكننا ان نقيس بها حضارة الامم وادراك حياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والعقلية . لذا فانالقوانين اللاتينية الحديثة كالقانون المدني ، الفرنسي والايطالي ، والاسباني ، قد اخذت مبادئها من الشريعة الرومانية . وهذه الشريعة بدورها اخذت اساسها الاول من الشريعة اليونانية ، وهذه الاخيرة مدينة للشريعة المصرية ، وقد اشير الى ان قانون الالواح الاثني عشر ، قد اقتبس من مصر التي اخذت عن شريعة حمورابي الذي استمد اصول شريعته من الشرائع السومرية .

ونحن نرى ان القواعد القانونية لم تكن واضحة ومستقلة او منفصلة عن القواعد الاخلاقية كما هي عليه الان ، وهذا يأتي في ارتكاز القواعد القانونية على قواعد اخلاقية او على معتقدات دينية يدينون لهـا ، ومثالنا على هذا نظرية القوة القاهرة والحادث الفجائي التي تبرر عدم تنفيذ الالتزام اذا استحال تنفيذه بحادث طارىء ، لا يمكن توقعه او دفعه ، ودون ان يكون هناك خطأ من جانب المدين ، هذه النظرية التي اخذهـا

القانون العام فيما بعد عن القانون المدني جاءت في قوانين حمورابي المادة ـ ٤٨ ـ التي تنص على :

(اذا كان احد مدينونا ، وكان الاله آداد قد اغرق الارض التي زرعها او ان المحصول قد خسر او الزرع لم ينبت لعدم وجود الماء ، فليس له ان يدفع للدائن في تلك السنة ، قمحا او سمسما بل عليه ان يغرق صحيفة الاتفاق بالماء) .

من هنا نجد ارتباط هذه القاعدة الحقوقية بالاله الذي امن به شعب حمورابي وهو الاله (آداد) .

كما ان الامم تصون طرائق حياتها ، وتدافع عنها ، وتعمل على تطوير عاداتها المفضلة بدفعها اشواطا بعيدة الى الامام . كما ان بعض العادات التجارية البسيطة يمكن ان تتطور من خلال الطقوس القبلية الكبرى كطقوس مهرجانات الشتاء لدى هنود اميركا ، حيث كان يرغب بعض الزعماء في قهر منافسيهم من الزعماء الاخرين باقراضهم عددا كبيرا من الدنانير والسلع الاخرى حتى يعجزوا عن دفع فوائدها في المستقبل . وبهذا كانت الفكرة الرئيسية للحياة الحضارية لمثل هذه القبائل صادرة عن موقف (الدائن والمدين) .

ففي الازمنة القديمة ربما كانت التجمعات الصغيرة ذات المئات من البشر تشكل (المجموعة الداخلية) التي تعرفها هذه القبيلة او تلك وجميع الاخرين كانوا عبارة عن (المجموعات الخارجية) عنها .

(فالمجموعات الداخلية) هي عبارة عن مجموعة من الناس تشترك في ولاء وحقوق وواجبات متساوية ، بينما كانت المجموعات الخارجية هي كل التجمعات الاخرى برمتها .

وكانت المجموعات الداخلية البدائية ، اقتصاديا ، تجمعا ذات اكتفاء ذاتي كل فرد فيه ضروري لمعاش ورفاهية القبيلة ، وكانت المجموعات الخارجية عبارة عن عناصر ازعاج او اعداء خارجين غرباء ، وكان لمثل هذه القبائل في كل مكان نظام اخلاقي واحد ينظم شؤون الاعضاء الداخليين ونظام آخر مناهض للتجمعات الخارجية او عدائي لها ، فالسرقة مثلا لم تكن معروفة ضمن التجمع الداخلي ، ولكنها فضيلة حين يسرق الفرد من تجمع خارجي ، وهذه ظاهرة كانت سائدة في المجتمع القبلي العربي . والكرم فضيلة رئيسية ضمن القبيلة ، ولكنه لا يمتدح حين يشمل شعوب التجمعات الخارجية .

لهذا نجد ان التناقض واضح بين اخلاق المجموعة الداخلية واخلاق المجموعة الخارجية ومثالنا الاخير الذي يساعد في الوضوح هو جريمة القتل ، فقتل شخص في وطن ما يعتبر جريمة كبرى بينما يمجد قاتل عدو في الحرب وترفع الرايات للجنود الظافرين .

ديب أبو لطيف

مفهوم القواعد الحقوقية ، والقواعد الاخلاقية :

لقد ظهرت القواعد الحقوقية منذ ظهور الانسان ، وتابعت مسارها على مساره ، وعاشت معه في جميع مراحل تطوره ، اذ اصبح النظر اليها يشكل مقياسا يدل على ما وصل اليه الفرد من فهم وتطور ، وما وصلت اليه الدولة من رقي في افكارها وسلطتها .

وعندما يراد تعريف القواعد الحقوقية ، نجد ان تعريفها يعود الى نظرة الفقيه ومفهومه الى الفرد والدولة . والى نظرة الدولة للفرد وموقفها من حياته الشخصية ، والاجتماعية ، وقد قسم الفقهاء القواعد الحقوقية الى ثلاثة اقسام . (حقوق شخصية ، وحقوق موضوعية ، وحقوق وضعية) وهذا التقسيم هو التقسيم المدرسي للقواعد الحقوقية ، الذي بني على اساس ان الفرد هو القوي العزيز في الدولة ، وتقوم حقوقه الى جانب التنظيم الحقوقي للدولة . اما وان الدولة تسهر عليه وترعى شؤونه ، ولم تخلق الا بيده ومن اجله ، فلم لا تكون له حقوقه الشخصية مثلما وجدت للدولة قواعدها وحقوقها ؟

اما الحقوق الشخصية . . فتبدو بنظر هؤلاء في قدرة الفرد وارادته وسلطته التي يملكها عندما يمارس حقوقه تجاه الاخرين .

اما الحقوق الموضوعية فهي تظهر من خلال المجتمع ، وشعور الناس بالضرورة الماسة للقواعد التي تنظم حياتهم فيه ، وتتجسد هذه القواعد في قيم خلقية ، واحكام مكتوبة او غير مكتوبة ، في العادة او العرف اذ يتقبلها الناس ويلتزمون بها ويخضعون لاحكامها حرصا على انتظام حياتهم الاجتماعية وانتظام العلاقات فيما بينهم في هذا المجتمع . وهكذا تكون الحقوق الموضوعية ، هي مجموعة القواعد التي التزم بها الناس بسبب اعتيادهم على ممارستها او نتيجة اعراف ساروا عليها او لكونها

قيماً روحية اعتنقوها ، فاصبحت بمجموعها كل متكامل بشكل قواعد موضوعية تقرها الدولة ويخضع لها الناس في المجتمع .

اما الحقوق الوضعية فهي المستوى الحقوقي الارقى الذي ياتي بعد الحقوق الموضوعية وهي تتمثل في القواعد الحقوقية المكتوبة فقط . اي الاحكام التي تصدر عن السلطات المختصة في الدولة .

وهنا لا بد من الاشارة الى فارق جوهري بين الحقوق الموضوعية التي اشرنا اليها سابقا والحقوق الوضعية وهذا الفارق يتركز في ان الحقوق الموضوعية قد تكون مثار نقاش وجدال ، وقد يصل هذا الجدال او النقاش الى خلاف في وجهات النظر التي تعالج عرفا من الاعراف وقد تتباين هذه الآراء في حدود العرف وآثاره .

بينما نرى الحقوق الوضعية على عكس ذلك اذ تبدو ثابتة بموجب نصوص قائمة بذاتها وضعتها السلطات المختصة في الدولة ، مما جعلها ملزمة بالسهر عليها وعلى حمايتها وتنفيذها وهكذا تكون القواعد الوضعية هي مجموعة القواعد التي يلتزم بها الافراد بقوة السلطة العامة .

تطور القواعد الاخلاقية الى قواعد حقوقية :

من خلال ما تقدم في البحث السابق تتبين لنا العلاقة الجدلية بين القواعد الحقوقية والقواعد الاخلاقية . حيث تبدو الاخيرة متجسدة في التقاليد والعادات والاعراف التي آمن بها المجتمع . ومارسها عملا حيا في الواقع من خلال علاقاته المتنوعة المتعددة . كما يمكن ان تكون مكتوبة احياناً لكي ترقى قليلا عن العرف والعادة في المجتمع . الا ان هذا الرأي وهذه القواعد تشكل قواعد اخلاقية كرسها المجتمع ومارسها وتبلتها القبيلة والعشيرة والدولة فيما بعد وعملت

بموجبها في كثير من الاحيان ، الا ان رقي ما كتب من هذه القواعد الأخلاقية يبدو واضحا في سموه عن هذه القواعد في الحقوق الموضوعية ، التي تبنى على قواعد حقوقية ، تستقى من القواعد الاخلاقية السائدة في المجتمع ، ومن متطلبات حياة المجتمع التي يرسمها المشرع لتلبية هـذه المتطلبـات .

والحقيقة المدونة ان الانسان عرف الحقوق منذ بداية الخليقة ، وعرفانه لها كان في قواعد الهية ، يوم كان المجتمع ضيقا ، وما قول الله تعالى لسيدنا آدم الا مثـال حـي يمكننا أن نضعه في هـذا السياق . قال الله تعالى : وقلنا يا آدم اسكن انت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ،ولاتقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين . فازلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه ، وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الارض مستقر ومتاع الى حين .

بهذه الاية الكريمة نجد ان الله وضع للمجتمع الاول هذه القاعـدة الحقوقية الناهية وجعل لها مؤيدا ، وعندما خرجت عليها الجماعة كان لها عقابها عندما اخرجها الله من كنفه وجعلها في الارض تحيا . من هنـا بدات مرحلة الخيار للبشر على الارض يفعلون ما يشاؤون ، والله يراقبهم ، ويضعون القواعد الحقوقية التي يرونها لتنظيم علاقاتهم التي استقيت من معتقداتهم الدينية وحاجاتهم الدنيوية .

وهكذا اخذت القواعد الاخلاقية الموضوعية تتطور مع الزمن من ابتدائية اولية الى قواعد حقوقية اكثر شمولا وعمقا ، اذ تقوم الجماعة بوضع القاعدة وتقرها بعد ان تدعمها بمؤيداتها اللازمة ، لتضمن تنفيذها واحترامهـا .

من هنا نجد ان القواعد الحقوقية التي تضعها الدولـة (القواعـد الحقوقية الوضعية) هي اسمى من القواعـد الاخلاقيـة الموضوعية ،

اذ لا يستطيع الافراد ان يضعوا ، فيما بينهم ، قواعد مخالفة للقواعد الاساسية في الدولة التي تتصف بصفة النظام العام . ومن المؤكد ان القواعد الحقوقية التي اوجدتها الدولة قد تكون برمتها هي نفس القواعد الموضوعية الاخلاقية التي كانت سائدة وتعارف عليها المجتمع ، وتحولت هذه القواعد في الجماعة الى قواعد حقوقية نظرا لضرورتها وللحاجة الى تطبيقها في اكثر من زمان ومكان .

واشار الفقيه (دونمي)(١) الى ان الانسان يسير نحو المجموعة العالمية بعد ان قطع صلة الحقوق بالسماء ليربطها بالارض ، وان الانسان قد اجتاز بالامس عقبات قامت بوجهه ، فتجاوز حياة العائلة الى القبيلة ، فالقرية ، فالمدينة فالدولة ، فالمنظمات الدولية ، اذ ليس الانسان هو الذي يملي بيده اوضاعه الحقوقية ، وانما تمليها عليه حاجاته الاجتماعية، وهذه الحاجات في تحولها مع الزمن رافقت الانسان منذ حياته البدائية الى واقعه الراهن وستبقى هكذا حتى مطافه الاخير .

ويتابع دونمي ما يمكن تلخيصه : ان الحقوق علم كسائر العلوم ، يجب ان يقوم على المشاهدة الحية ، وهو علم من العلوم الاجتماعية ، لانه يقوم على دراسة حوادث اجتماعية ، لهذا يجب على هذا العلم الحي ان لا يتطلع الى السماء وانما هو قائم على الارض وعلى دعامة قوية هي (التضامن الاجتماعي) .

وخلاصة القول ان هذه المدرسة تجد ان القواعد الحقوقية تصوغها جماعة ما لسداد حاجة اجتماعية ، والحقوق لا تخلق خلقا ، وانما يشعر

---

(١) الموسوعة الكبرى . د . زين العابدين بركات .

المجتمع بحاجة اليها فيتبناها . وتصيغها الدولة اخيرا بقواعد حقوقية قد تزول بزوال حاجة المجتمع .

وبهذا تخرج هذه المدرسة عن المتعارف عليه بشرعنا ومعتقداته ، حيث تتسم شريعتنا بسمات ثابتة تبرز من خلالها القواعد الحقوقية التي رضيها الله للناس في دياناته السماوية المنزلة .

تلك هي مسيرة القواعد الاخلاقية الى قواعد حقوقية عبر الزمن حيث نجد ان الكثير من هذه القواعد الاخلاقية قد تثبتت في قواعد حقوقية معاصرة . منها القواعد الاخلاقية الحقوقية التي جاءت بها اليهودية والمسيحية والاسلام . خاصة وان الرسول عليه الصلاة والسلام قال : (إنما بعثت لاتم مكارم الاخلاق) .

وهذا يعني ان هناك عادات واعرافا وتقاليد كانت سائدة وقد احترمتها المجتمعات البشرية وعملت بها وكانت محكمة في علاقاتها الاجتماعية ، فقد نظر اليها الاسلام بمنظار موضوعي وقدرها وثبتها كقواعد تصلح في كل زمان ومكان . كما ان ما جاءت به الاديان من تعاليم وقواعد ايضا نظر اليها بنفس المنظار لياتي الرسول الكريم ويكمل هذه المبادىء وهذه القواعد الاخلاقية بقواعد كلية متكاملة تصلح لسعادة البشرية ، وسلامها .

المفاهيم الاخلاقية والدولة

لقد رافق سلطة الدولة مفاهيم عدة لان الدولة كانت عبر الزمن (مصدر شقاء الناس او سعادتهم) حيث كان الانسان يدفع جزءا من حريته وحياته مقابل وجوده وكيانه وقد قيل في الدولة اراء كثيرة من الزاوية الاخلاقية منها :

آ ــ المفهوم المثالي :

وقال بـه الفيلسوف الالماني هيجل . عندما اعتبر ان السلطة هي (مشيئة الله على الارض) . هي تجسيد للخير والمثل العليا . اذ يمكن عن طريقها الوصول الى تحقيق العدالة الانسانية . هي تمثل الضمير الاعلى للانسان ، اذ من الممكن عن طريقها الوصول الى الحق والعدالة .

ب ــ المفهوم الماركسي :

وهذه النظرية تنظر الى السلطة كوسيلة قسر وسيطرة من طبقة مستغلة على طبقة مستغلة ، وتؤمن في النهاية ان الدولة لا محال فانية وعندها يتحقق للانسان السعادة والخير ، وتؤمن هذه النظرية بان المبادىء الاخلاقية التي تحميها الطبقات الظالمة هي المبادىء والاخلاق التي يجب ان تسود في المجتمع عبر نظرة مادية متكاملة للمجتمع .

ج ــ المفهوم الميكيافيلي :

يؤمن صاحب هذه النظرية بان (المكر ــ والقسوة) هو الطريق لاعطاء السلطة هيبتها وقوتها وتستطيع عن طريق ذلك تطبيق قوانينها وانظمتها وهذه النظرة لا تعطي اية اهمية للمبادىء والقيم الخلقية في المجتمع . المهم ان (الغاية تبرر الوسيلة) سواء كانت هذه الوسيلة اخلاقية ام لا اخلاقية ، وهذه النظرة اثبتت فشلها وفناءها من خلال منطلقاتها التي لفظتها الانسانية ، كما لفظت نظريات مثيلة لها في عصور قديمة في بلاد الاغريق وانتصرت المبادىء الاخلاقية والانسانية للشعوب .

وقد تسلح بالافكار الميكيافلية عدد من الدول . وحتى ان الفلاسفة طرحوا افكارا تستقي جذورها من هذه الافكار حينما أكد (نيتشه) ان

القوة هي مصدر الاخلاق والاداب العامة في المجتمع ، وعن طريق القــوة يمكن تبرير أي تصرف سواء كان سلبيا ام ايجابيا ومما لا شــك فيه ان اللا اخلاقية تسود في المجتمع وتأخذ مداها كلما كان هذا المجتمع موغلافي الفقر والتخلف .

د ــ المفهـوم الاســلامي :

لقــد اكدت الشريعة السمحاء على اساسيات اخلاقيــة عديدة يرتكز عليها اولي الامر ومنها التقيد بقواعد الاخلاق والاداب العامة ، وقد جاء ذلك من خلال القران الكريم والسنة الشريفة ، كما تحقق على يــد افقهاء المسلمين فيما بعد شروحات كثيرة تناولت (الولاية ومفهومها مثل رسالة الحسبة لابن تيمية) مؤكدين ضرورة التقيد الحرفي بالقيم الاخلاقيــة من قبل الحاكم في الدولة ، وذلك ليستطيع اقامة العــدل والحق وتحقيق سعادة الانسان ومكافحة الظلم والحيف الذي يصيبه وما قول الرسول عليه الصلاة والسلام الا منهج دائم ومستمر ودليل حياة اذ قال (ان احب الخلق الى الله امام عادل ، وابغض الخلق الى الله امام جائــر) . وفي نهاية هذا المطاف لا بد من تساؤل :

ما هو القانون والعدالة والاخلاق في المنظار بين الاشتراكي والراسمالي .

آ ــ المنظــار الاشــتــراكي :

وباختصار يؤكد الاتحاد السوفيتي ان مبدأ الشرعية تسود في بلاده ، ولكن هذه الشرعية يجب ان تشفع دوما بالوصف الذي لا انفصام بينه وبينها وهو : الشرعية الاشتراكية .

وهم لا يضفون على القانون الهالة والكرامة . لان تباشــير الماركسية تقول ان القانون بنية فوقية وهيكل فوق الهياكل العليا ، ومثله في ذلك

كمثل الاخلاق والعدالة ، اضف الى ذلك ان القانون مقضي عليه بالتلاشي عند حلول الشيوعيــة .

ويؤكد رجال القانون في الاتحاد السوفيتي انهم ليسوا خدام القانون ولا سدنة العدالة كما هم عليه في الغرب زملاؤهم ، وانما هم عمال العدالة وصناعها ، والعدالة ليست الا ادارة مــن الادارات العامــة ، ومصلحة كســائر المصالــح ، انهـا ليست مثـلا اعلى وشـيئا يحاكي الديــن في قداسته وحرمتــه (١) .

كما ان القانون ليس غايــة لذاته ، انما وسيلة مــن الوسائل التــي يستخدمها الحاكمون لبلوغ الاغراض التي يرجونها ، انــه الــة صالحة تستخدم في الكفاح من اجل تصفية الراسمالية وتحقيق الشيوعية (٢) .

وليس لمبدا الشرعية اي معنى اخلاقي لديهم ، والتشريع لديهم ليس الا مظهرا من مظاهر السياسة ، والشرع السوفيتي اذ يخالط الاخلاق الاجتماعية ويمازجها ممازجة دقيقة كل الدقة ــ ينبغي ان يطبق حكما في كل زمان ومكان ، ومن اجل ذلك اقيم تسلسل رتبي خاص من الموظفين ، تقوم عليه هيئة الادعاء العام (البروليتاريا) من اجل هذا الغرض .

ب ــ النظام الراسمالي :

ينظر هذا النظام الى الحرية باوسع معانيها ، كما ينظر الى الملكيــة نظرة فيهــا شيء مــن القدسية لانه يؤمــن بحريــة التملك ، والحريــة الاقتصادية ، فهو يرى ان في ذلك سعادة الانسان طالما انه يعمل ويتكلم بحرية داخل مؤسسات هذا المجتمع القائم على فكرة الممارسة الحــرة ،

(١) كتاب الحقوق السوفيتية .

(٢) نفس المصدر .

ويعتبر كل تصرف يسيء او يعيق تصرفات الفرد وحريته قولا وعملا هو تصرف ينافي القواعد والقيم الاخلاقية في الدولة .

ومن خلال ما تقدم يتبدى لنا ان كل نظام له مبرراته التي يتمسك بها ويشدد على المفاهيم الاخلاقية التي يؤمن بها . ويعتبر اي اخلال بهذه القيم من قبل الدولة فيه اساءة للانسان والمجتمع .

القانون العام ــ والاخلاق والاداب العامة

اولا : القانون العام والاخلاق في الميزان :

من المعلوم لدى المهتمين بمسيرة القانون ان قواعد القانون ليست هي الوحيدة التي تنظم علاقات البشر في المجتمعات ، وتوضح لهم سبيل سيرهم ، وسلوكهم ، ولكن هناك قواعد اخرى تلعب دورا لا يقل شأنا عن الدور الذي تلعبه القواعد القانونية ، هذه القواعد هي :

أ ــ القواعد الاخلاقية والاداب العامة :

لهذا يتوجب علينا ان ندرك مفهوم القانون وعلاقته مع القواعد الاخلاقية والاداب العامة بوضوح ، لنتبين فعالية ودور كل منهما في تنظيم وتسيير المجتمع .

وفي الحقيقة ان التمييز بين القواعد القانونية والاخلاقية لم يحدد بصورة علمية وواضحة حتى القرن الثامن عشر ، اذ كانت في العصور السابقة تعيش تداخلا كبيرا ، من الصعوبة بمكان الوصول الى التفريق بينهما .

والجدير بالذكر هنا ان الفقهاء حاولوا القيام بوضع بعض النقاط التي تميز القواعد القانونية عن القواعد الاخلاقية ، يقول الحقوقي

بول : (ان ما يسمح به القانون لا يكون دوما موافقا للاخلاق) ، وهذا يعني انه يريد القول ان هناك فرقا بين القانون من جهة والاخلاق من جهة اخرى . هذا اذا علمنا ان المعتقدات الدينية كانت تلعب دورا اساسيا في تسيير وتنظيم مسار الشعوب بل ان هذه المعتقدات كانت مسيطرة اذ ان اوامر الدين هي الوحيدة التي كان ينظر اليها انها موافقة للاخلاق وللقانون ايضا .

وان قولنا هذا لا يعني ان القواعد الاخلاقية والاداب العامة لا تؤثر على القواعد القانونية في العصر الحاضر ، واصبح هناك تمييز واضح بينهما . فاذا قلنا ذلك نكون قد جافينا الحقيقة ، وكذلك اذا نفينا وجود سمات تختص بكل منهما نكون مخطئين .

ما يزال التداخل قائما بينهما ، خاصة واننا ندرك ان القواعد القانونية مستمدة من القواعد الاخلاقية . فالقواعد التي تأمر بعدم التعسف باستعمال الحق ، هي قواعد قانونية واخلاقية بآن واحد .

وعلى كل حال فان القواعد الاخلاقية تهدف بشكل اساسي الى تحقيق الطمانينة والسلامة الداخلية للانسان وبلوغ الكمال الفردي بينما يهدف القانون قبل كل شيء الى تحقيق الطمانينة والسلامة العامة او الخارجية ، وتأمين نظام المجتمع .

ولهذا يمكننا توضيح الفروق بين القواعد الاخلاقية والقواعد القانونية من عدة وجوه .

آ ـ اختلافهما من حيث الشمول :

مما لا شك فيه ان شمول القواعد الاخلاقية والآداب العامة اكثر مدى من شمول القواعد القانونية . وذلك لأن هذه الاخيرة ، لا تهتم الا بقسم

معين من تصرفات الانسان وأعماله اي القسم الذي له علاقة بالسلوك الاجتماعي ، بالعلاقة بين أفراد المجتمع .

بينما تشمل القواعد الاخلاقية اضافة لما تشمله القواعد القانونية ، التصرفات الخاصة التي تدخل في نطاق السلوك الفردي الذي لا علاقة لأحد بـه .

لهذا فان القواعد تمر بعـدة نقاط التقاء لتفترق بعدهـا لتفرض قواعد يستوجبها القانون والاخلاق معا ، وقواعد تستوجبها الاخـلاق فحسب لانهـا اكثر شمولا واتساعا . ويمكننا القول ان القاعـدة تبقى قاعدة اخلاقية لا قانونية طالما بقيت لها علاقة بالفرد وحده دون المجتمع واذا امتد اثرها على المجتمع تحولت الى قاعدة قانونية واخلاقية (مثال مهم : فالاخلاق لا ترضى بالجبن او التخاذل ، ولكن القانون لا يعاقب الانسان على جبنه وتخاذله الا حين يسبب ذلك ضررا للمجتمع كما في حال الفرار أمام العدو) .

ب ــ من حيث الالتزام :

أن القواعد الاخلاقية تختلف عن القواعد القانونية في مجال الالتزام حيث يصل مستوى الالزام الى أعلى مجالاته في القواعد الاخلاقية ، بينما نجده اقل مستوى في القواعد القانونية وذلك بسبب تقديرات القانون الخاصة به التي تنظر الى مقتضيات المصلحة العامة والضرورات التي لها اثر في وضعه وتكييفه . لهذا ندرك ان القواعـد الاخلاقية دائمـا ترمي الى تحقيق التكامل المطلق في كل شيء . بينما القانون يصبح مجالا اقـل مدى رغم انه ينشد ايضا تحقيق المصلحة والنفع والمثل الاخلاقيـة من خلال تطبيقه .

من هنا نجد أن القانون ينص على التقادم ويسقط حق صاحب الحق بالتقادم ، بينما القيم الاخلاقية لا تسقط هذا الحق مهما مر من زمن عليه . وكذلك الغبن الذي يمكنه ان يحصل من خلال العقود (ادارية كانت ام مدنية) فان القانون يحدد مبررات يجب ان تتوفر لدى المغبون بينما هذه المبررات لا حاجة لها وفق القواعد الاخلاقية ، طالما ان الغبن قد تحقق لا بد من ازالته حسب مفهوم ومنطق هذه الاخيرة ، ولهذا قال الفقيه الفرنسي بورتاليس (ما لا يكون مخالفا للقوانين فهو مشروع ، ولكن ليس كل ما هو مطابق للقوانين يكون دوما شرعيا لأن القوانين تهتم بالمصلحة السياسية للمجتمع أكثر من اهتمامها بالكمال الخلقي للانسان) . من خلال هذا كله تتوضح شدة الزام القواعد الاخلاقية والتي تجاوزت بها شدة الالزام التي تتسم بها القواعد القانونية .

جـ ـ من حيث مؤيدات التطبيق :

لقد اشير سابقا الى ان القواعد القانونية تصدر عن مؤسسات مختصة في الدولة . اي انها نصوص وضعية ، وهذه النصوص لا بد من أجل تطبيقها من ايجاد العوامل المساعدة على تطبيقها واحترامها والالتزام بها ، هذه العوامل هي المؤيدات الجزائية المتدرجة في نصوص هذه القوانين .

ولكننا اذا نظرنا الى القواعد الاخلاقية فاننا نلقاها متجسدة في ضمير المجتمع وفي ضمير افراده . فان اراد الفرد او المجتمع تحكيم القواعد الاخلاقية حكمت وسرت وطبقت ، وان لم يرد تحكيمها وجدانيا لن يتعرض لاي عقاب سوى تأنيب الضمير . لهذا فان بعض الناس يمارسون الكذب او التدليس ، والغش في سلوكهم اليومي دون ان يكون لهذه التصرفات اي مساس مباشر بمصالح الافراد ، او بمعنى آخر ان تكون هذه التصرفات بمنأى عن التعامل الرسمي (كالعقود الادارية ـ او المدنية

الخ . .) فهنا لا يعاقب القانون على هذه التصرفات . ولكنها اذا مورست من خلال التعامل الرسمي والذي يقع ضمن اطار تعامل الافراد مع بعضهم او تعامل الافراد مع الدولة او العكس ، فاننا نجد القانون العام والخاص ينبري كل منهما لفرض أحكامه على من احدث خللا وخالف القوانين لتفرض بحقه العقوبات اللازمة . ورغم ما تقدم نستطيع القول اننا تلمسنا معالم شخصية واضحة لكل من القواعد الاخلاقية والقانون . اذ نجد ان الاولى تطمح لتمثل موقع الثانية ، والثانية تعمل على تحقيق الاولى . فالعلاقة الجدلية بين هذه القواعد تؤكد مدى الترابط والتداخل بحيث لا يمكننا فصلها وفرزها ، لان القواعد الاخلاقية والقانونية تستقي من بعضها للوصول الى الاسمى .

كما انها تلتقي في عدة نقاط منها :

آ ــ من حيث نشوئها :

من المعلوم أن القوانين والقواعد الاخلاقية نشأت كنتيجة للممارسة السائدة في المجتمع الانساني عبر تطوره ، وكنتيجة لتكريس العادات التي عايشها على مر الظروف ، ورغم انه أصبح فيما بعد شخصية مميزة للقواعد القانونية عن القواعد الاخلاقية نتيجة تطور المجتمع والدولة ، الا ان هذه العلاقة بينهما لم تنقطع مما يجعلنا نؤكد ان وجودهما متساو في الوجود والأهمية .

ب ــ من حيث الغاية :

تهدف الاخلاق والآداب العامة الى الفضيلة ، عن طريق سيادة العدالة ، والرفاهية والخير في المجتمع وذلك عبر اوامر ونواهي سلبية ، وايجابية تهدف جميعها الى تحقيق ذلك . بينما نجد أن القواعد القانونية تهدف الى تحقيق نفس هذه الاهداف من خلال رغبتها في سعادة المواطنين

التي تتجسد في معاملتهم معاملة متساوية في ظل نظام موحد وشامل لا يفرق بين كبير وصغير .

ج ـ من حيث الطاقة :

لقد وضح من خلال التجربة ان هناك علاقة جدلية بين القواعد الاخلاقية والقواعد القانونية ، اذ نجد ان هذه العلاقة تنعكس سلبا على ديمومة ووجود اي منهما في المجتمع ، ودليلنا على ذلك ان القوانين التي لم تبن على قواعد اخلاقية يؤمن بها المجتمع ، لن يكون عمرها طويلاً لانها تمارس كانظمة دخيلة عليه وبشكل قسري ، وان حاولت بعض القوانين فرض قواعد اخلاقية جديدة لم تستطع الثبات والاستمرار في ميدان التطبيق .

كذلك القوانين التي لا تبنى على اساس خلقي مقبول فانها تولد ميتة ولن تكون مرشحة للاستمرار والحياة والتطبيق .

تأثير القواعد الاخلاقية ، في القانون العام :

قبل البدء في معالجة ذلك ، لا بد من توضيح مفهوم القانون العام ، ومعرفة مدى شموله وغاياته التي وجد من اجلها لكي نتبين ، مدى تأثير ، القواعد الاخلاقية والآداب العامة في القانون العام .

اولا ـ ما هو القانون العام :

لن استطرد كثيرا في الاجابة على هذا السؤال ، والذي يسعفني في ذلك ان الباحثين من اساتذتنا ، وخاصة الفقهاء منهم ، قد اجابوا قبل ذلك على مثل هذا السؤال ، حيث اوضح الدكتور هشام القاسم ذلك عندما حدد مهام القانون وشموله بقوله (فالقانون العام ، ينظم العلاقات

التي تكون الدولة بصفتها صاحبة السيادة والسلطان ، طرفا فيها ، فهو ينظم كيان الدولة ، واجهزة الحكم فيها وعلاقات هذه الدولة مع غيرها من الدول ، ومع الافراد) (١) .

من هنا نجد انه من السهولة بمكان ان يلاحظ الانسان في المجتمع الذي ينظمه قانون بأن هنا دولة ، تمتلك مؤسسات ، واجهزة حكومية لها شخصياتها الاعتبارية وانظمتها ، وهناك فئات محكومة وتتمثل في الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين ، كما يلاحظ بوضوح ان الدولة التي تعتبر مسؤولة بشكل مباشر عن تسيير مصالح المجتمع العامة تتمتع بامتيازات ، تقتضيها المهمة العامة التي اوكلت اليها ، لا يتمتع بمثل هذه الامتيازات غيرها .

ونظرا للتحول الكبير الذي اصاب مسيرة الدولة ، من حيث طبيعة ، ومدى المهام التي كانت موكلة اليها في فترات مضت ، هذه المهام التي اصبحت معروفة ، والتي يلخصها مفهوم (الدولة الحامية) ذلك التحول الذي ادى الى بسط يد الدولة على جميع مرافق الحياة في المجتمعات (تأسيسا ، وتخطيطا ، وتنفيذا) وعلى مستوى جميع الفعاليات والقطاعات ، هذا التطور بذاته كان لا بد له من الاطر التنظيمية التي تستطيع ان تواكبه(٢) ، ولا بد من المزيد في سن التشريعات القانونية التي توضح مساره وتحدد مداخله ولا بد من التأهيل والاعداد ، والتخطيط للقوى البشرية التي ستسهر على تنفيذه ، ومما لا شك فيه ان هذا التطور قد ضاعف المهام القانونية الملقاة على عاتق القوانين التي كانت سائدة آنذاك ، وافرز معطيات اجتماعية ، وقانونية ، وسياسية واقتصادية جديدة ، على المستوى الداخلي لكل بلد في علاقات الدولة مع

(١) المدخل الى علم القانون .

(٢) الوظيفة العامة . د . خليه .

افرادها ، او في علاقة الافراد فيما بينهم او في علاقات هذه الدولة مع الدول الاخرى من نظائرها ، لهذا وجدنا بأم اعيننا ، المواكبة القانونية لهذا التطور ، والبحث الدائم المستمر الذي تمخض عنه ولادة قوانين كثيرة بعد ما كانت مقتصرة على (ابي القوانين ـ القانون المدني) وولادة بحوث فقهية غزيرة تستطلع آفاق المستقبل متنبئة كيف يمكنه ان يكون من الناحية القانونية ومعالجة الواقع القانوني الراهن ، وقد تمثل ذلك بتطور القانون العام ، واكتمال بنيانه ، وتميز شخصيته ، واخذه لدوره الفعلي ، نظريا ، وعمليا ، ونؤكد في هذا المجال هذه النقطة لأننا نستند في هذا الى ما جاء في بحث الدكتور عبد الاله الخاني حول القانون الاداري وحقوق الانسان ما نصه (اذا قلنا ان القانون العام أو بالأحرى القانون الاداري ، انما وضعت قواعده او بالاحرى وجدت قواعده مع الانسان حارسا لحقوق الانسان ، وبالفعل فانه عندما ننادي بالمشروعية ، فلا بد اننا نعتقد بوجود قواعد ثابتة سابقة في الوجود نقيس بها السلوك (١) .

مما يؤكد لنا وجود القانون العام منذ أن وجد الانسان ، وهذا امر صحيح لأن الانسان منذ ان وجد وجدت معه حاجاته المتنوعة التي تتطلب التنظيم ، والرعاية ، والمعالجة ، وهذا القانون وان لم يكن بارزا بشخصية متميزة الا أنه كان موجوداً يعطي ولا يأخذ ، يرعى ويحرس ولا يرغب في البدايات الاولى الظهور مما يدلل على غيرية القانون العام ، الا انه بنفس الوقت كان يتطور ويواكب تطور الانسان ومع حاجاته ، كونه وجد مع تطور قواعد اخلاقية واجتماعية اصبحت بحكم صحتها من خلال التعامل بها ثابتة يمكن الرجوع اليها في كل زمان ومكان كمقاييس للسلوك لأن هذه القواعد نفسها لم تخلق مجردة ومن عدم بل انها جاءت نتيجة

(١) القانون الاداري وحقوق الانسان . د . عبد الاله الخاني ـ مجلة المحامون .

عصارة قيم وعادات وتقاليد سادت وثبتت بجدارة فحازت على ثقة المجتمع لانها لاءمت متطلبات وحاجات اجتماعية ملحة وقد رأينا كيف تتنافس القواعد الاخلاقية مع القواعد القانونية . كي يحتل كل منها مكان الآخر سعيا من اجل التكامل ، والوصول الى الصورة الموضوعية التي يطمح اليها القانون ، والصورة المثلى التي تسعى اليها القواعد الاخلاقية .

وفي هذا السياق نستطيع ان نلقي ضوءا على غايات القانون العام ، ويساعدنا في ذلك التصوير الدقيق الذي جاء عليه الدكتور عبد الاله الخاني عند معالجته لأساس التقنين الاداري ما نصه (من المعروف لدى العاملين في القانون ان القانون العام ليس قانونا نوعيا كالقانون المدني ، يهيأ كتقنين وتعقد الندوات ، لصياغته ثم يجري اقراره في الهيئات والمجالس التشريعية .

ان انتفاء صفة التقنين النوعي عنه امر ضروري ، كقانون يحمل صفة العموم ويعود نفسه لحماية حقوق العموم من جهة ، ولكونه لا ينظم حقا نوعيا ، وانما ينظم وضعا عاما لانسان في بيئة معينة أو مجتمع معين ، اي انه ينظم وضع هذا الكائن الحي كانسان .

من هنا تتوضح لنا رسالة القانون العام ـ بشكل عام ـ الانسانية ، والقانون الاداري بشكل خاص ، حيث جاء من اجل معالجة وتنظيم الانسان ، بما يحقق له سعادته وخيره وتخفيف اعباء الحياة عليه وتحقيق الأمن والطمأنينة التي ينشدها دائما وابدا .

وهنا لا بد من التساؤل . فنحن عندما نقول قانون عام هل نقصد بذلك اننا امام قواعد ومواد محددة تحت هذه التسمية ؟.

والاجابة بسيطة : ان القانون العام ليس هو قانون واحد . بل انه عبارة عن جملة نصوص قانونية تتضمن مبادىء وقواعد اساسية تحدد

حقوق وواجبات الافراد، والمؤســـسات داخل اطار الدولة الواحدة وحقوق وواجبات الدولة ورعاياها امام الدول الاخرى ، وهو يتمثل في الفروع الاربعة التالية التي تكون بنيانه المتكامل : (القانون الدستوري ، القانون الاداري والمالي ، القانون الجزائي ، القانون الدولي العام) .

وللوصول الى معرفة مدى تأثير القيم الاخلاقية والآداب العامة في هذه القوانين لا بد من استعراض بعض المفاهيم الاخلاقية عبر مسيرة الدولة . لنات بعــد ذلك على معالجة تأثير القيم الاخلاقيــة في القانونين الاداري والدولي . اذ يعيننا البحث فيهما على استعراضها جميعا . ونتمكن من خلال ذلك من القاء الاضواء على هذا التأثير في القانون العام بشكل عام .

القانون الاداري :

عندما نتحــدث عن القانون الاداري ، لا بد من الاشارة الى كيفية نشأته ، وتميزه عن غيره من القوانين ، وكيف استقرت قواعده الحقوقية، ومدى تأثر هذه القواعد بالقواعد الاخلاقية .

٥ ـ نشوء القانون الاداري وأسبابه :

لقد نشأ القانون الاداري في بدايته في فرنسا . ولكن كيف نشأ القانون الاداري في هذا البلد ؟.

١ ـ هل جاء نتيجة قرار سياسي .

٢ ـ أم جاء نتيجة تطور حتمي .

٣ ـ أم جاء نتيجة ثورة على القيم الاخلاقية والآداب العامة والسالفة، وعند دراستنا للكيفية التي نشأ بها القضاء الاداري في فرنسا نرى انه جاء

نتيجــة ثورة . حيث كانت الدولة قبــل الثورة الفرنسيـة تتمثل في دكتاتوريتها المطلقة . حيث التعسـف باستعمال السلطة من قبل الدولة من خلال اصدارها القرارات الظالمة بحق افراد الشعب من موظفين وغيرهم . وحيث مصادرتها للملكيات الخاصة التي كانت تحاط بقدسية معينة دون اي تعويض . وكانت تصدر قرارات غـير شرعية ومطعون بدستوريتها اذ اخذت اللاشرعية مداها وسيطرت في كثير من الاحيان قبل اندلاع الثورة الفرنسية .

ويعود الفضل الاكبر والاخير الى كبار المفكرين الذين ادركوا الظلم الاجتماعي الذي كان سائدا في اجهزة الدولة امثال ــ روسو ،ومونتسكيو .

حيث اثر هؤلاء في مجمل القيم الاخلاقية التي كانت تسـود المجتمع الفرنسي واستطاعوا بفضل آرائهم ان يثبتوا شيئا من الشرعية وان يزرعوا مفهوما للقيم الاخلاقية التي كان لها دور كبير في نجاح الثورة الفرنسية .

وبعد قيام الثورة ومجيء نابليون للحكم أراد أن يظهر فرنسا دولة متحضرة امام العالم في جميع المجالات فقرب اليه كبار الفقهاء القانونيين(١) واستطاع بفضلهم ان ينشيء مجلسا للشورى في فرنسا وكان من جملة مهامه الرقابة على الشرعية وحل المشكلات الناجمة بين الدولة والافراد .

وفي تلك الفترة رغم الولادة الجديدة لمجلس الشورى الفرنسي لم يقف موقفا مترددا الا انه سار سيرا حذرا خوفا من اساطين القضاء العادي . ولكنه كان في مساره يثبت خطى مستمرة لتثبيت مركزه وارساء قواعده وتدعيم اسسه بين مختلف القوانين الاخرى التي شهدت النور قبله . بل كان في ذلك يهدف لاحتلال موقع مرموق بينها .

---

(١) محاضرات في القانون الاداري لطلاب دبلوم العلوم الادارية ــ عبد الاله الخاني .

والناظر الى الفقه الاداري الفرنسي واعمال مجلس الشورى أو اعمال مجلس الدولة الفرنسي يرى بامعان وتقييم موضوعي ان القضاء الاداري الفرنسي برمته لم يبن الا على اسس خلقية تستهدف اقامة التوازن وتطبيق العدالة بين ما يهم المجموع العام وما يهم الفرد . واستطاع مجلس الدولة الفرنسي ان يحقق التوازن هذا وان يقيم المشروعية على اسس دستورية ويرد للفرد اعتباره الذي انتهكته ممارسة السلطات الادارية الخاطئة ، وان يقيم المشروعية منطلقا من المبادىء الخلقية النابعة من اعراف المجتمع وتقاليده . مثبتا ومطورا اياها في قواعد قانونية.

ان الفقه الاداري خارج فرنسا لم يقف إزاء هذا التطور الكبير الذي اصابه داخلها موقفا سلبيا . بل اخذ منه الكثير كعلم قانوني جديد ، فانطلق الفقهاء يدرسون هذا العلم ليأخذوا ما يلائم واقعهم ويطوروه من خلال كتاباتهم الفقهية .

حيث برزت للوجود نظريات فقهية ادارية عملاقة وجبارة . ومن هذه النظريات مفهوم الشخصية الاعتبارية في الحقوق الادارية حيث تصدرت فيها عدة نظريات منها النظرية الوهمية والنظرية الواقعية ، ونظرية الضرورة ، ثم ظهرت نظرية الوظيفة العامة ، حيث تفرعت عنها نظريتان كالنظرية التعاقدية والنظرية النظامية ، ثم نظرية الضابطة الادارية ، ونظرية القرار الاداري ، ونظرية العقود الادارية ، ونظرية الظروف الطارئة او الاستثنائية ونظرية التعسف باستعمال السلطة وكذلك تطور نظرية التعسف باستعمال الحق . وان كانت هذه النظريات قد اخذت من القانون الخاص بشكله الجامد ، ولكن الفقه الاداري عمل على تطويرها ووضعها في قواعد ثابتة بعد تهذيبها منطلقا من مبدأ ان القيم الاخلاقية هي احدى الاسس الهامة التي تبنى عليها النظريات القانونية . ولا ريب ان هذه النظريات جاءت بعد ولادة الحقوق الادارية كجزء من القانون العام منذ

مئتي سنة تقريبا حيث بدات شيئا فشيئا تقر في الافكار ، في حين انها لم تكن قبل ذلك تتخذ الشكل الذي تبدو به في مفهومها الحديث ، ولم تحتل ايضا المكانة المرموقة التي هي عليها الآن ، اذ تعتبر قوام حياة الدولة . وتتجه الانظار باستمرار لدعم الجهاز الاداري في الدولة ، وتقويته ليحفظ وجود الدولة ، كما انه لم يعد هناك ثمة شك في اهمية وقيمة الحقوق الادارية ، واستقلال اجراء انتهاء احكامها ، لهذا السبب اختلف الفقهاء في تعريف الحقوق الادارية ، فمنهم من كتب عند رؤيتها لاوائل خيوط النور . وقد ساعد هؤلاء الحقوق الادارية في تاكيد وجودها ، والحقيقة المؤكدة هي انه عند البحث في هذا الفرع من الحقوق العامة وتعريفه لابد من الانطلاق من حقيقة أولية هي ان وجود الحقوق الادارية مرتبط بوجود الادارة (الادارة العامة) التي تتألف من هيئة من الاشخاص الطبيعيين ومن مجموعة من العناصر التي تؤلف بمجموعها هذه الادارة التي تنظم وجها عظيما من نشاط الدولة فمن الواجب ان ننظر اليها في مكانها بين اخواتها من قواعد الحقوق العامة الناظمة للدولة ، امام هذا كله لابد لنا من التساؤل كيف ومتى نشات الحقوق الادارية التي تميزت عن بقية فروع الحقوق . وكيف استقرت قواعدها بمفهومها الحديث ، ومما لاشك فيه ان الحقوق الادارية كما تقدم انطلقت عن قرارات مجلس الدولة الفرنسي ابتداء من مطلع القرن التاسع عشر واتخذت طابعها المميز في نهاية القرن المذكور بعد ان احدثت محكمة الخلافات من قبل المشرع الفرنسي واخذ القضاء الاداري في فرنسا وغيرها دوره في تثبيت وتطوير وتجديد القواعد التي اقرها الاجتهاد المبدع لهذه الحقوق الجديدة .

من هنا ارتبط نشوء الحقوق الادارية بنشوء مجلس الدولة الفرنسي، الذي كان يعتبر فوق جميع المحاكم الادارية المختلفة ، على ان تتم العودة عند النزاع بينه وبين القضاء العادي الى محكمة الخلافات .

والجدير بالذكر ان سبب نشوء مجلس الدولة يعود الى الانطلاقة التي عاشتها السلطة الادارية خلال مدة وجيزة بعد الثورة الفرنسية بعيداً عن قيود القضاء كما كان لمبدأ فصل السلطات الذي آمن به رجال الثورة الفرنسية الاثر الكبير في تسريع وولادة هذا المجلس وبالتالي الحقوق الادارية ، وتحقيق ما كان ينادي به (مونتسكيو) في الفصل بين السلطات. بل حاولوا تطبيق هذا المبدأ بصورة حرفية اذ تحقق فصل حقيقي بين السلطات الثلاث . مما سبب بشكل مباشر ولادة الحقوق الادارية في فرنسا ، وقد ثبت فصل السلطات في الدساتير المتتالية بعد الثورة مؤكدين حرية السلطة التنفيذية في اعمالها الادارية ، وقد حرم على القضاء التدخل في شؤون الهيئات الادارية او عرقلة اعمالها او حتى مقاضاة رجال الادارة .

وهذا التحرر الذي اصاب السلطة الادارية من السلطة القضائية اوجب بالضرورة قيام القضاء الاداري الذي يعتبر جزءاً من السلطة الادارية ، حيث استقل عنها فيما بعد ، لتولد على يديه في فرنسا احكام الحقوق الادارية .

ولكن هل اثر هذا التحرر على الافراد بعد ان رفع القضاء العادي يده واطلق يد السلطة التنفيذية ؟ لاشك ان ذلك ادى الى ضرورة مراجعة الافراد والاشتكاء لدى اي ظلامة يمكن ان تصيبهم وكانت الشكاوي توجه للادارة لتصلح ما تم افساده ، وتقدم الظلامات للشكوى من قبل المتضررين ، ولكن الادارة كانت هي الخصم والحكم في الوقت نفسه ، ولكن الادارة ومن عليها هم من البشر يخطئون ويصيبون وقد يخطئون ويتعسفون باستعمال الحق .

وبعد ان تحدثنا عن نشوء القانون الاداري في فرنسا لابد من ان نتطرق قليلاً الى تشريعنا الاداري في سورية ، حيث ان تشريعنا الاداري قد

استمد بالضرورة احكامه من الحقوق الادارية في فرنسا فنرى ان قضاءنا الاداري لم ينشأ نشأة صحيحة الا في عهد قريب اي اعتبارا من عام ١٩٤١ ، حيث تبدو الادارة في تشريعنا قائمة على مبدأ الصالح العام متمتعة بامتيازات جمة ابرزها الامتياز التنفيذي متفوقة في السلطة على الذين يتصلون بها وباعمالها راجحة في الحق والسلطة على بعضهم كما هو شانها مع الموظفين العاملين على خدمتها وفق احكام تذهب ببعض حرياتهم امام الادارة ، وكما هو شانها مع المتعاقدين معها فيما يتعلق برجحان ارادتها في تبديل شروط العقد او الغائها ولكن الحقوق الادارية الكاملة في سورية وضعت الى جانب هذا كله قواعد تدفع عن الافراد ظلم الادارة او تضطر الادارة للتعويض عليهم حين تؤول اعمالها الى الاضرار المادية ، وحتى المعنوية بالافراد ، وهذه القواعد لم تستمدها الحقوق الادارية من القانون وانما جاءت على يد الاجتهاد الذي لعب دور المشرع ، واملى القواعد الواجبة التطبيق بتواتر ، آخذا بها بعد ان يخلقها خلقا من عنده لاول مرة ، مستمدا اياها من عوامل عدة أولها مبدا الانصاف والعدالة وآخرها زرع القيم الاخلاقية المستمدة من اعراف الشعب وتقاليده . وقد وقف القضاء الاداري في سورية مواقف عديدة اذ استطاع بفضل قضاته ومجتهديه أن يعمل جاهدا على إلغاء معظم القرارات الادارية الصادرة عن الادارة في حق افرادها وكذلك استطاع ان يقف مع الافراد والمتعاقدين معها موقف القيم على العدل والانصاف واضعا نصب عينيه ان الفرد هو اللبنة الاساسية لتشكيل المجموعة وان الجماعة اولى بالفرد . ومن اكثر الاحكام التي صدرت عن القضاء الاداري في سورية نرى أن القضاء الاداري واحكامه واجتهاداته وكذلك اكثر كتبه الفقهية استمدت مادتها من مفهوم القيم الخلقية التي اثرت تأثيرا ملموسا في تثبيت الشرعية في سورية ، وكذلك في تطور القضاء الاداري فيها .

وتنص المادة / ٨٥ / من قانون الموظفين الاساسي رقم / ١٣٥ / تاريخ ١٩٤٥ على ان لمجلس الوزراء ان يسرح الموظف دون بيان الاسباب الموضوعية ، وقد وقف مجلس الدولة السوري ازاء هذه القرارات الظالمة بحق الموظفين رغم قانونيتها طاعنا بها لعدم دستوريتها لانها تنافي الشرعية والعدالة . هذا من حيث القرارات التي استطاع مجلس الدولة السوري ان يقف ضدها وضد عدم مشروعيتها وكذلك فان مجلس الدولة السوري قد تصدى للعقود الادارية ، واستطاع ان يوجد مبدا التوازن بين الصالح العام وحقوق الافراد المتعاملين مع الدولة . كل ذلك يدفعنا الى ان نقر ان جميع ما بني في القضاء الاداري من احكام واجتهادات نتيجة واقعية للرد على المظالم التي كانت تصيب الافراد من سلطة الدولة وممارستها لهذه السلطة بغير حق . فقد اخذت هذه الاحكام بعين الاعتبار ان لا حياة للتطور الحضاري الا بترسيخ القيم الاخلاقية في روح الجماعة والافراد على السواء .

من هنا ندرك ان القانون الاداري الذي نظر في شؤون الادارة مستقلا عن القضاء العادي ، وطبق فيها قواعد الحقوق الادارية ، كان وما يزال ملاذا للافراد كي يصونوا حقوقهم من تعسف الادارة في استعمالها لامتيازاتها . حيث يمكن من خلال الذين يقومون عليه من اختصاصيين توفرت فيهم حكمة القضاء ، وحكمة الادارة ، إذا عملوا بنفس الوقت على صون الادارة من تعسف الافراد عندما يتمسكون بغير منطق وموضوعية بمساءلة قانونية قد تؤدي الى عرقلة العمل الاداري في الدولة وتعطيل الصالح العام ، وهذا سلوك عادل وممارسة اخلاقية هادفة الى تكريس القيم الاخلاقية في المجتمع من خلال تثبيت جذور العدالة ، وهذه رسالة حملها على كتفيه القانون الاداري في بلادنا وان كانت هناك عراقيل جمة تصادف مسيرته ، الا ان هذه العراقيل لم تمنعه من متابعة السير الى الامام .

بعض مواطن الاخلاق والآداب العامة في القانون العام (الاداري ـ الدولي)

آ ـ في القانون الاداري :

كي نستطيع أن نكشف بعض هذه المواطن لابد من ان نشير الى مواقف القضاء الاداري من بعض التصرفات التي تصدر عن الافراد بحق الدولة او عن الدولة بحق الافراد . وسواء كانت هذه المواقف معروفة في القانون المدني او كانت مبتكرة فهي بكل الاحوال تدل على رغبة القانون الاداري في البحث عن العدالة والوصول اليها عبر القواعد الاخلاقية المعروفة من خلال تطبيقها والتنقيب عن القيم الاخرى المجهولة للعمل بها ، وابتكار القواعد الاخلاقية الجديدة التي تواكب حاجات المجتمع وتطوره .

١ ـ التعسف باستعمال الحق في القانون الاداري (فيه نظرية عدم التعسف باستعمال الحق) .

لقد عبثت الحقوق الادارية في اساءة استعمال السلطات ، والحد من تصرفات الادارة والقائمين عليها ، وتقررت جواز الاعتراض على قراراتهم وافعالهم بالدعوى الادارية ــ التي عرفت بدعوى تجاوز حدود السلطة ــ وهي الدعوى التي يطلب فيها الغاء القرار الاداري الذي اشتكي بسببه .

ان الحد من التعسف باستعمال الحق هو مبدأ اخلاقي تبناه القانون الاداري كما تبناه من قبل القانون المدني وهذا يدلل على رغبة هذا القانون في ارساء احكامه على أسس أخلاقية عادلة ، ومما لا شك فيه ان ذلك عرف في الحقوق القديمة الاجنبية ولكنها كانت تعرف تحت اسم (مبدأ الانصاف وقواعد العدالة) لا التعسف باستعمال الحق . ورغم مرور هذا الحق بفترات سبات عميقة الا اننا وجدنا له استفاقة بفضل التعاليم التي كانت تصدرها الكنيسة ، حرصا منها على تحقيق العدالة ، ورفع الظلم والحيف عن المظلومين وقد قال فولتير شعرا :

ان الحق المغالى فيه بعيدا ينقلب الى ظلم .

وقد حدد القانون استعمال الحق غير المشروع في :

آ ــ اذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير .

ب ــ اذا كانت المصالح التي يرمي الى تحقيقها قليلة الاهمية بحيث لا تتناسب مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها .

جـ ــ اذا كانت المصالح التي يرمي لتحقيقها غير مشروعية .

لقد تبنى الاداري هذا المبدأ الذي يتيح المجال للمتعاقد في العقود الادارية حق فسخ العقد الذي عقده بسبب غبن اصابه ، كما اتاح له طلب ابطال عقده بسبب الاكراه اذ اعتبر ان ارادة المتعاقد في هذه الحال لن تكون حرة في التعاقد ، ومما لا شك فيه ان ذلك يمثل احدى القواعد العادلة التي تبناها القانون الاداري وان كانت معروفة من قبل في القانون المدني وقد اخذ القانون الاداري بعين الاعتبار جميع التصرفات التي تشوب الرضا ، واعتبر كل من يتسبب عيبا في ارادة احد المتعاقدين يعتبر العقد باطلا والزم بالتعويض للمتضرر .

٢ ــ الاجراءات الادارية :

لم يتبن القانون الاداري اجراءات معقدة ، بل حاول دائما ان تكون هذه الاجراءات ادوات سهلة وفي متناول جميع الافراد للوصول الى حقهم وتحقيق العدالة التي ينشدها ، لهذا فقد اتسمت الاجراءات الادارية بالسمات التالية :

آ ــ أنها اجراءات بسيطة وليست معقدة ، لان الاجراءات المعقدة تكبد الافراد المشقات الكثيرة التي يمكنها ان تشكل حائلا بينهم وبين حقوقهم .

ب ــ انها اجراءات سريعة .

ان هذه السمة من أهم السمات التي اتصفت بها الاجراءات الادارية حيث نجد ان مفوض الدولة يقوم بتهيئة جميع اجراءات الدعوى المتعلقة بجميع الاطراف خلال مدة محددة لا تتجاوز الشهر الواحد وذلك ليتم الفصل فورا في القضية الادارية المعروضة ، ورفع الظلم عن المظلومين خاصة وان القاضي الاداري مبتكر ومبدع للاجراءات الادارية ، اذ خوله القانون الاداري صلاحية الابتكار والابداع بما يحقق التوازن بين مصلحة الافراد والمصلحة العامة ، بحيث يتم تحقيق العدالة والمحافظة على حقوق الافراد وحمايتها. وهذه الصلاحية تبدو على سبيل المثال في المهل. ويعتبر مثال المواطن الذي اخطأ وطعن في الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف في دير الزور او الحسكة مثالا حيا يؤكد دور القاضي بتكييف الامر وقبول هذا الطعن ، اذ اقام الدعوى ضمن المهل بعد قرار محكمة النقض بعدم الاختصاص(١) ، كما تبدو واضحة بالدور الذي يقوم به مفوض الدولة عند تهيئة واعداد القضية المطروحة وذلك بعكس الاسلوب المتبع في القانون المدني حيث المدد الزمنية والاجراءات المعقدة التي لابد من ولوجها .

ـ التكييف :

هو استنتاج المحكمة لوصف يتصف به النزاع القائم امام المحكمة وذلك بان يوصف النزاع وصفا قد يختلف وصف اي طرف من الطرفين له في عريضة الدعوى او في الدفوع المقابلة(٢) والتكييف في القضاء الاداري يؤلف الجزء الاعظم من الدعوى . وهو الذي يحل عقدة الدعوى ويتولى عملية التكييف مفوض الدولة اثناء تحضير الدعوى ويلي التكييف عملية الرقابة على التكييف لمحكمة الدرجة الاولى ثم يراقب مفوض الدولة

---

(١) د . عبد الاله الخاني ـ محاضرات على طلاب الدراسات العليا .

(٢) د . عبد الاله الخاني ـ الرقابة القضائية .

تكييف الدرجة الاولى . والتكييف هنا هو ممارسة مبدئية ، اخلاقية لتحقيق التوازن والعدالة بين الفرد والادارة على السواء الا ان حرية القاضي تختلف في التكييف وفق المستويات التالية :

- من حيث الاختصاص ، ويكون مفيداً .

- من حيث الشكل ويكون القاضي الاداري اكثر حرية من القاضي المدني .

- من حيث الموضوع ، ويملك القاضي الاداري حرية كاملة في ذلك بخلاف القاضي المدني .

٤ ـ مجلس الدولة :

يعتبر مجلس الدولة ، العين الساهرة على صحة المشروعية. ومراقبة القوانين ومدى ملاءمتها معاً . وقياس التصرفات المختلفة التي تقوم بها الدولة لمعرفة مشروعيتها ومدى انسجامها مع القوانين ، والدستور . اذ يعمل هذا المجلس على وضع الامور في نصابها عند اي انحراف او تجاوز من قبل المؤسسات الحكومية المختلفة ، ورغم ان القضاء الاداري نشأ من اجل حماية الدولة ، كون القضاء العادي في فرنسا على سبيل المثال كان يعرقل اعمال السلطة الادارية ، الا ان مجلس الدولة لعب دوراً ايجابياً عندما ارسى قاعدة ثابتة راسخة وهي قاعدة تنم عن مبدأ اخلاقي تمثل في (الموازنة بين الصالح العام والمصالح الخاصة للافراد) وهذا بالتأكيد سلوك عادل. الا ان السير على هذه القاعدة لا يعني سلب السلطات العامة امتيازاتها ، ولكنه بنفس الوقت الزمها اداء ثمن اخطائها اذا ما اساءت استعمال سلطاتها ، او تجاوزت الحدود القانونية لتلك الامتيازات . وبذلك اضحى مجلس الدولة يدع للادارة سلطتها ، ويصون حق الافراد. واكثر من ذلك فإنه خطا خطوات جريئة في اجتهاداته عندما رجح جانب الافراد وبخاصة في ما رايناه من قضايا التبعية الادارية حين

يحكم للافراد على الدولة ولو لم تكن مخطئة في اعمالها التي سببت ضررا للافراد(١) وبذلك حلق مجلس الدولة بنفسه بعيدا ، وابدع قواعد فوق القانون ليستلهم منها قواعد الحقوق الادارية ، فنراه يبدع مبدأ المساواة امام الاعباء العامة ، وهو مبدأ دستوري فوق القانون ، ومنه يستلهم المجلس القواعد التي راح يحكم بموجبها على الدولة في قضايا التبعية(٢)، وتوسعت نظرة القضاء الى تبعة الادارة ، حتى يكاد يثقل على الادارة لانه يميل أكثر الاحيان الى قبول طلبات التعويض التي يقدمها الافراد ادعاء على الدولة ، ولو لم يكن هناك خطأ من قبل الدولة اوقع الضرر بهؤلاء الافراد ، واندفع القضاء الاداري في اجتهاده يعمل على هدى مبادىء الحقوق العامة والنظرة الاجتماعية الجديدة للدولة (الدولة المسؤولة عن مراعاة المساواة بين الافراد أمام الاعباء العامة) .

فاذا ماحدث حادث له علاقة بالدولة وسبب ضررا للافراد كان الافراد في نظر القضاء الاداري اصحاب حق في نوال التعويض من الدولة ، وبذلك أضحى مجلس الدولة حامي الافراد بعد أن كان حامي الدولة ، فحماية الافراد ضمن المنطق والاخلاق ، والعدالة هي في الحقيقة حماية لاستمرار وجود الدولة .

٥ ـ القاضي الاداري :

ان هذا الفكر المتدفق والمتجدد والذي نشهده في كل مكان ينبوعه الاساسي القاضي الاداري . حيث يتسم فكر القاضي الاداري ـ أو من المفروض ان يتسم به فكره ـ بالبعد عن المناخ الذي فرضته النصوص المكتوبة ، وان لا يكون أسير الرقابة التي يعيشها القضاء العادي .

(١) القضاء الاداري . د. مصطفى البارودي .

(٢) نفس المرجع السابق .

لذا خلق القاضي الاداري مناخه ، وابداع ، واجتهد ، وكيف قواعد واجراءات قضائية ادارية لها سماتها المميزة ، امام هذا كله اعترف القانون للقاضي الاداري بحق ابداع قواعد الحقوق الادارية الجديدة المتجددة من خلال الاجتهادات المتقدمة والجريئة عند فقدان النصوص او وجودها ــ فلا فرق ــ حيث يستطيع القاضي الاداري ان يحكم بقواعد الحقوق العامة توخيا لتحقيق العدالة ، وهذا سلوك توجهه مبادىء وقيم اخلاقية تأصلت في القانون الاداري . خاصة وان الحقوق العامة في القضايا الادارية لا تعتمد على التشريع وحده بل تتولد من اجتهاد القضاء الاداري الذي اتيح له البحث عن الحقيقة والوصول الى العدالة ومما لا شك فيه انه مستنبط مقومات حكمه من القواعد الاخلاقية والاداب العامة التي تأصلت في المجتمع ، هذا اضافة الى التشريع والاجتهاد . وبهذا يعتبر القاضي الاداري احد المواطن التي تقوم على تجسيد القيم الاخلاقية ، بالفصل بالدعاوى الادارية على اساسها وانزالها منزلة القانون واعطائها القوة نفسها .

ب ــ القانون الدولي :

مقدمة :

لقد سطرت صفحات التاريخ عددا من الادلة التي تبين قيام علاقات دولية في العصور القديمة وكانت تحكم هذه العلاقات قواعد ارتضتها المجتمعات القديمة ، ومن هذه الادلة المعاهدات والتحالفات المعقودة بين الدول المتجاورة ، هذه المعاهدات التي كان من ثمارها الوصول الى عقود صلح كانت نهاية لحروب طاحنة ، ومن الشعوب التي اوضح تاريخها ذلك شعوب اسيا وافريقيا ، والاغريق والرومان . ومن البديهي ان تلك القواعد التي حكمت تلك العلاقات لابد وانها عبارة عن تقاليد واعراف، نظمت القيم الاخلاقية التي كانت تحكم تلك المجتمعات مما يجعلنا نسوق في هذه المقدمة سؤالا : هل القانون الدولي العام قانون ؟ أم لا ؟ .

وللاجابة على هذا السؤال : لا بد من استعراض آراء عدة فقهاء في هذا المجال . حيث نجد ان بعضهم انكر صفة القانون على قواعد القانون الدولي . مثل (هوبس واوستن)(١) اما البعض الآخر فاعتبر أن قواعد القانون الدولي عبارة عن قواعد أخلاقية لا ترتب أية مسؤولية جزائية في حال خرقها من قبل الدول . بل ان هذه المخالفة او تلك للقواعد الاخلاقية قد تثير حفيظة الضمير العالمي ، ومن الذين قالوا بذلك (كراون واريك)(٢) .

واذا ما نظرنا الى مناقشات هؤلاء فاننا نجدها تعالج الامر من جانبه التالي :

١ ــ انهم لا يقرون مفهوم القانون الا اذا كان صادرا عن سلطة سياسية عليا تنفذ هذا القانون قسرا عند الاقتضاء ، وهذا يستدعي بالضرورة صدور القاعدة القانونية من سلطة تشريعية .

٢ ــ يجب أن يكون لهذا القانون المؤيد الجزائي الذي ينال مخالفه .

٣ ــ ضرورة وجود نظام قضائي يتولى الرقابة على مدى انطباق تصرفات الافراد على القاعدة القانونية .

ومن خلال هذا الفهم نجد أن القانون الدولي العام لا تتوفر له هذه المعطيات .

وهناك فريق اخر يحاول البرهنة على توفر الشرائط الثلاث السابقة في القانون الدولي ــ رغم اقرارهم بعدم تكامل عناصرها ــ من خلال النقاط التالية :

آ ــ أن المعاهدات الدولية تقابل التشريع الداخلي اذ تلزم هذه المعاهدات الدول التي دخلت فيها ، عملا بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين .

---

(١) اوستن (محاضرات في الفقه وفلسفة القانون الوضعي) .

(٢) القانون الدولي . د . عزيز شكري .

ب ــ ان الجمعية العامة للامم المتحدة تمثل السلطة التشريعية ، مع (الفارق) .

جـ ــ اما بالنسبة للرقابة القضائية ، فقد اقر هؤلاء ان المجتمع الدولي قد اوجد عددا من المحاكم مثل : محاكم التحكيم الدولي ، ومحاكم الغنائم الحربية ، ومحكمة العدل الدولية ، وهذه المحاكم تتولى الفصل في المنازعات الناشئة بسبب الاخلال بالنصوص الدولية .

د ــ اما بالنسبة للجزاء فقد اعتبرت نقمة الضمير العالمي والقرارات التي تصدر عن هذه المحاكم ــ كقرارات الضغط ، وقرارات عدم الاعتراف بدولة او حكومة الخ . . ــ مؤيدات جزائية لمخالفي القانون الدولي العام .

وعلى كل حال فان هذا القانون موجود على الصعيد الدولي ويعمل به، الا ان الخلاف ، على وجوده او عدم وجوده ، منسار بحث بين فقهاء القانون الدولي الذين يرغبون في تأكيد هويته واظهارها على حقيقتها .

القانون الدولي والمجتمع الانساني :

من المعلوم أن لكل مجتمع عادات ، واعراف وقيم اخلاقية يؤمن بها ويعمل على تجسيدها بسلوكه ، ومن هذه العادات والاعراف ما هو نافع وانساني ومنها ما هو ضار وبعيد كل البعد عن الانسان وسعادته ، وعلى سبيل المثال الغزوات التي كانت تحدث بين القبائل او بين الدول ، التي اطلقنا عليها فيما بعد اسم الحروب .

والحرب تصرف لا اخلاقي وبعيد عن الانسانية تقع في شركه بعض الدول بسبب ممارسة بعض العادات السيئة . ولا شك أن القانون الدولي الذي رافق الانسان منذ نشأته ــ يعمل على رعايته ، وينقي سلوكه ويهذبه ، ويحول تصرفاته باتجاه ايجابي بعيد عن العنف والقسوة والارهاب . هادفا الى ايصاله لمجتمع يسوده السلام والطمأنينة .

وقد ضرب (ريتشارد) عددا كبيرا من الامثلة التي تؤيد ما ذهب اليه من استجلاء قانون تهذيب العادات الاخلاقية ، من العنف الى اللطف . وليس من ريب ان لآداب المجاملة وقواعد التصرف المهذب دورا كبيرا في الحياة الاجتماعية المعاصرة ، فالتهذيب بوجه عام يتيح للبشر (التعامل على مستوى انساني) وهو يصحب المنافسة في جميع العلاقات ويجعل الحوار ممكنا ،وهو بذلك نقيض العنف . ونحن نعلم انه يوجد في كل زمان انصار للعنف ، كما نعلم ايضا ان العنف يشكل عائقا امام تقوية عرى التعاون الانساني ، لذا فان التهذيب وآداب المجاملة على جانب هام في العلاقات المراسيمية بين الدول وممثليها . خلفت المراسيم القديمة رواسب تنم عن أصلها ومن ذلك (الشكليات) القضائية والمراسيم الدبلوماسية ، ففي اصول المحاكمات القديمة عند الرومان مثلا كان من الواجب على المدعي التقيد ببعض الحركات امام المحكمة والنطق ببعض الصيغ الثابتة ، والدعوى أمام القضاء هي الصيغة التي يمكن حل الخصومة بها ، وبذلك امكن اضمحلال العنف في العلاقات الاجتماعية بين الاسر — وكذلك بين الدول فيما بعد — من خلال التطور الذي اصاب العلاقات الدولية ، وهذه مهمة قاسية قام بها القانون الدولي العام في المجتمع ، بغض النظر عن الكيفية التي نفذ بها هذه المهمة والتي كانت مختلفة حسب العصور ومنطق التطور الانساني ، ومازال القانون الدولي يسعى الى تحقيق سعادة الانسان وحريته من خلال تحقيق مجتمع انساني يسوده السلام بعيدا عن الفقر والاضطهاد والعبودية والاستعمار .

القانون الدولي والفرد :

أثار مركز الفرد في القانون الدولي جدلا فقهيا كبيرا . فهناك من يرى ان القانون الدولي هو قانون الدول . وهذه الدول هي وحدها التي تعتبر اشخاصا دولية وبذلك لا وجود للفرد في القانون الدولي ولا يمكن ان تطبق قاعدة عليه مباشرة (وانما اعتبره مجرد محل لهذه القواعد)(١) .

(١) القانون الدولي . د . عزيز شكري .

ورغم ان هذه النظرة متطرفة وتحرم الفرد من القانون الدولي الا ان القانون الدولي رتب عددا من القواعد التي تنطبق مباشرة على الافراد ، فهذه القواعد تستهدف حماية حياتهم (كتحريم القرصنة واستعمال الغازات الخانقة والسامة) . أو تستهدف حرياتهم (تحريم الرق والاتجار بالرقيق ، او تستهدف حماية اخلاقهم (حظر الاتجار بالمخدرات واستعمالها ومنع النشرات المخالفة للاخلاق العامة) .

هذه القواعد التي ارسيت على قواعد اخلاقية آمنت بها المجتمعات الانسانية المتحضرة ، هذه القواعد الاخلاقية طورتها البشرية وساهمت في ترسيخها حتى صاغتها في قواعد دولية مازالت البشرية تناضل لتحقيقها وتجسيدها ممارسة حية في الواقع . مما يوضح بشكل جلي تاثير القواعد الاخلاقية في القانون الدولي العام .

ومن جهة اخرى نرى ان القانون الدولي . بفرض عقوبات على الافراد مباشرة لارتكابهم جرائم ضد الانسانية او ضد السلم العالمي (محاكمات نورنبرغ الشهيرة) وهذه ممارسة اخلاقية حية من القانون الدولي ضد الافراد الذين لا يابهون للانسانية ويرتكبون الجرائم مهددين امن الانسان ووجوده ، وقيمه وتراثه . وذلك بفرض اشد العقوبات الجزائية من المجتمع الانساني .

ومن جهة ثالثة لقد استطاع الفرد أن يمثل امام المحاكم الدولية ضد الدولة وذلك بموجب المادة الرابعة من الاتفاقية الثانية عشرة لمعاهدة لاهاي لعام ١٩٠٧ التي اسست محكمة الغنائم الدولية وخولت الفرد حق مراجعة المحاكم الدولية .

كما ان معاهدة واشنطن التي وقعت في عام ١٩٠٧ ، والتي احدثت بموجبها محكمة عدل ، خولت رعايا الدولة المنضمة حق مراجعة هذه المحكمة ، الى آخر ما هنالك من قواعد نظمت حقوق الافراد في القانون الدولي .

وقد اشار الدكتور شكري الى حق الفرد في القانون الدولي بقوله: (ان القانون الدولي الوضعي ـ بدءا من العصبة واستمرارا في ميثاق الامم المتحدة ـ يرتب للفرد حقوقا والتزامات منظمة بقواعد هذا القانون مما يحمل على الاعتقاد بان الفرد قد تجاوز مرحلة مجرد المحل او الموضوع الذي يهتم به القانون الدولي الى مرحلة اقرب الى الشخصية الدولية المحـددة) .

وفيما يلي اهم الحقوق التي رتبها القانون الدولي للافراد :

١ ـ اعلان حقوق الانسان :

لقد اهتم بحقوق الانسان منذ القديم حيث اعتبر اليونان حق الانسان في الحياة وحرية التعبير والمساواة امام السلطة ، واعتبروا ذلك اللبنة الاساسية في بناء المجتمع السياسي والدولة الفاضلة .

وكذلك فلسفة بوذا ، والصين ، التي اكدت حـق الانسان في ان ينشد العدل والتعبير الحر عن النفس .

اما الشريعة الاسلامية فقد عنيت بحقوق الانسان اشد عناية بدءا من القرآن الكريم حتى كتابات فقهاء المسلمين ، ونستطيع القول ان الشريعة الاسلامية هي التي تهدف الى حماية حقوق الانسان ، وقد تضمن اعلان حقوق الانسان حقيقتين اساسيتين للفرد :

اولهما : الحقوق السياسية والمدنية : التي تشمل حق الحيـاة والحرية والامن ، وحرية التفكير والعقيدة ، ودفع العبودية والتعذيب الجسدي والفكري .

وثانيهما : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر اساسيـة لاستمرار الفرد في الحياة بكرامة وحرية .

٢ ـ حق تقرير المصير :

ويعتبر موقف القانون الدولي من هذا الحق اهم موقف اخلاقي اذ يتعلق بالفرد كمجموعة بشرية ويعني تقرير المصير الآتي :

آ ـ ان حق تقرير المصير حق قانوني . بل هو موقف اخلاقي ويشكل اهم حقوق الانسان .

ب ـ انه حق لجميع الشعوب ، بحيث تعتبر حرة مستقلة .

ج ـ يمارس حق تقرير المصير بواسطة الاستفتاء الشعبي المباشر وعلى اساس لكل انسان صوت واحد .

ادى تحقيق هـذا المبدا الى انقاذ ملايين الناس مـن نـير العبودية والاضطهاد والاستغلال . واي دور اخلاقي اهم من هذا الدور الذي ينبغي ان يلعبه القانون الدولي العام .

لذا فعندما يقال ان القانون الدولي مجرد قواعد اخلاقية لا قوة الزامية لها سوى غضبة الضمير العالمي ، فنحن نقول اذا سادت القيم الاخلاقية المجتمع الانساني فان ذلك هو هدف الانسان الحقيقي للخلاص من الويلات والحروب والقهر .

وبذلك اكون قد وصلت الى نهاية المطاف في هذا البحث كما تـم تحديده مسبقا معترفا ان اي بحث لا يمكن ان يكون جامعا ولجميـع الجوانب التي تتعلق بالموضوع . الا انني ارجو ان يكون هذا مساهمة جادة في الكشف عن مواطن الاخلاق والاداب العامة في القانونين الاداري والدولي .

المراجع

١ ــ الحقوق السوفيتية : (الجزء الاول عام ١٩٦٩ رنيه دافيد جون هازارد) .

٢ ــ الانسان والحضارة والمجتمع : ١٩٧٨ ــ هاري ل ــ شابيرو

٣ ــ مبادىء القانون الاداري : د . زين العابدين بركات

٤ ــ مقرر الاخلاق : سليم بركات

٥ ــ قانون مجلس الدولة : ١٩٧٤

٦ ــ الرقابة القضائية : د . عبد الاله الخاني

٧ ــ مجلة المحامون : اعداد عدة

٨ ــ الموسوعة الادارية : د . زين العابدين بركات

٩ ــ المدخل الى القانون المدني : د . هشام القاسم

١٠ ــ الوظيفة العامة : د . عبد الاله طلبه

١١ ــ القانون الاداري : عدنان العجلاني

١٢ ــ القانون الدولي العام : د . عزيز شكري

١٣ ــ القانون الدولي العام : د . فؤاد شباط

١٤ ــ كتاب الاخلاق : د . عادل العوا

١٥ ــ محاضرات الدكتور عبد الاله الخاني في دبلوم العلوم الادارية والمالية

١٦ ــ القانون الاداري : د . مصطفى البارودي

١٧ ــ بحث حقوق الانسان : مجلة المحامون ــ د . عبد الاله الخاني

١٨ ــ مجلة القانون : اعداد عدة

١٩ ــ قانون مجلس الدولة

٢٠ ــ ميثاق الامم المتحدة

٢١ ــ بعض النشرات الصادرة عن الامم المتحدة

التنمية في البلدان المتخلفة

من خلال نظريات النمو غير المتوازن

علي السيد

مقدمة :

اهتم معظم الباحثين والمفكرين الاقتصاديين بمفهوم التنمية في البلدان المتخلفة. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن تطرح قضية التنمية نفسها ، بقوة متزايدة على السياسات الاقتصادية والاجتماعية لحكومات وشعوب البلدان المتخلفة .

واهمية تحديد مفهوم التنمية بجانبيها الاقتصادي والاجتماعي ينبع من العلاقة العضوية ما بين التنمية وطبيعة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجاري واللاحق وبسبب تجسيد نمط التنمية المنتهج لمحتوى السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولةواسس استخدام الموارد الاقتصادية المادية والبشرية المتوفرة وتعبيره عن مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية وتأثيره المباشر وغير المباشرعلى مستوى حياة ومعيشةالجماهير الشعبية الواسعة .

يقول الدكتور كاظم حبيب في كتابه مفهوم التنمية الاقتصادية ، ما يلي(١) :

«يقصد بمفهوم التنمية في البلدان النامية ، تلك العملية التي تستهدف تحقيق تغيير ثوري وجذري شامل ومخطط في العلاقات الاقتصادية القائمة ، في القاعدة الاقتصادية والبنى الفوقية ، في هيكل الاقتصاد الوطني المشوه وفي التركيب الطبقي للمجتمع . عملية اقامة بناء اقتصاد وطني متوازن وديناميكي متطور باستمرار عملية تعتمد على الامكانيات والقدرات الفعلية والكامنة في الاقتصاد والمجتمع المعين ، وتفيد من العلاقات الاقتصادية الدولية الى اقصى حد ممكن ، عملية تستند الى دور الدولة القيادي وقطاعها الاقتصادي المهيمن على العملية الاقتصادية ، والى المشاركة الديمقراطية للجماهير الشعبية الواسعة في عملية التغيير المنشودة » .

ان عملية التنمية في المفهوم المعاصر لا تعتمد طريق التطور الراسمالي، العاجز حقا عن ازالة عوائق التنمية الفعالة ــ كالاستغلال والنهب الامبريالي وتشديدالتناقضات الاجتماعيةوالصراعاتالطبقيةوالسياسية ــ

(١) د . كاظم حبيب ــ مفهوم التنمية الاقتصادية ــ دار الفارابي ــ بيروت ١٩٨٠ ص ٢٨

وعن تحقيق التنمية ، بفعل طبيعة النظام الراسمالي وقوانينه الموضوعية . التنمية عملية رفض حقيقية للراسمالية على المستويين المحلي والعالمي ، وهي تسعى الى اعادة النظر في أسس تكوين الدخل القومي لاعادة توزيعه بما يحقق مصلحة الجماهير الشعبية والحركة المتطورة للاقتصاد الوطني .

والاهتمام بمفهوم التنمية لم يقتصر على الاقتصاديين والمفكرين في البلدان النامية على الرغم من انهم المطالبون بهذه المهمة مباشرة ، بل انطلق التنظير لها ، وتحديد مفهومها من اقتصاديي البلدان المتقدمة سواء كانوا برجوازيين ام اشتراكيين ، مستندين في تحليلاتهم الى مدارسهم الفكرية المختلفة والى التراث الضخم المتراكم عبر مئات السنين للنظرية الاقتصادية البرجوازية والاشتراكية ولمفاهيم التنمية والنمو الاقتصادي، وعلى اعتبار ان هذه الدراسة مخصصة للبحث في التنمية بالاعتماد على نظرية التنمية غير المتوازنة لن اتطرق الى البحث في النظريات المتعددة الا من خلال هذه الناحية .

لمحة عامة عن نظرية التنمية المتوازنة(١) :

تنسب استراتيجية التنمية المتوازنة لنوركس الذي اعتمد على نظرية الدفعة القوية لردون ، التي تتلخص في انه يتوجب على حكومات البلدان النامية ان تتدخل بشكل منظم في الحياة الاقتصادية . وهذا

(١) لمزيد من المعلومات ، انظر :

- الدكتور محمد مروان السمان - اقتصاد وتخطيط الصناعة جامعة حلب ١٩٨٢ - ص ١١٦ وحتى ص ١١٧ .

- م.م الحسنيف - نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية - دار الفارابي ودار ابن رشد .

التدخل يتم عن طريق قيام الدولة بالاستثمارات الضخمة ، حيث تؤدي الى احداث دفعة قوية في الهيكل الاقتصادي بأكمله دون الاعتماد على الاستثمارات الصغيرة وبشكل جرعات صغيرة ، لان ذلك سيؤدي الى تقدم بطيء وسيؤدي الى الحصول على نتائج لا تذكر .

لقد بدا نوركس تحليله بدراسة مفصلة عن دائرة التخلف المفرغة التي تكمن في ان البلدان المتخلفة تواجه في سبيلها للتنمية عددا من العقبات المتفاعلة والمتشابكة مع بعضها البعض على شكل دائري ، بحيث تؤدي الى ابقاء حالة الفقر والتخلف لهذه البلدان .

ومن هنا فلا بد من دفعة قوية في سبيل كسر هذه الحلقة توجه الاقتصاد على شكل استثمارات ضخمة بشكل متوازن . اي ان هـــذه النظرية ينبغي النظر اليها من جانبين : مـــن جانب حجم الاستثمارات اللازمة من جهة ، ومن جانب تزامن هذه الاستثمارات في جهات مختلفة وتحقيق التوازن بين قطاعات الاقتصاد المختلفة خلال عملية التنمية ، كما يؤكد انصار هذه النظرية انه من الافضل الامتناع عن القيام ببعض التدابير والاجراءات الجزئية لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية ، لان التدابير والاجراءات الجزئية لا تعطي النتائج المرجوة ولا بد من توجيه التوظيفات على جبهة عريضة وذلك لتحقيق كسر الحلقة المفرغة للتخلف وتحقيق امكانية النمو الذاتي .

وعندما يقترح نوركس مبدا التنمية المتوازنة كعلاج لدفع عجلـة التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ، يرى ان توزيع الاستثمارات على دائرة واسعة من الصناعات المختلفة التي يستخدم فيها العمال افضـــل واحدث الالات والمعدات ، فهؤلاء سيكونون هـم انفســهم السوق اللازمة لتصريف منتجات كل هذه المشاريع ، وعندئذ يحدث التكامل الصناعي الحقيقي حيث تفيد الصناعات بعضها البعض بشكل متوازن ، وعند ذلك

فلا بد من توسع كبير في حجم السوق المحلية ، الامر الذي يحرك عمليات التنمية قدما الى الامام .

١ ـ تتطلب نظرية التنمية المتوازنة توافر رؤوس اموال طائلة جدا ، بحيث تستطيع دفع عجلة التنمية الاقتصادية بوتيرة عالية ، ولكن السؤال هو : هل تستطيع الدول النامية توفير هذه المبالغ بالكميات المطلوبة ؟ . طبعا لا ، وبالتالي فان ذلك يستوجب استكمال النقص في رؤوس الاموال من الخارج عن طريق القروض الخارجية ، وهذه طريقة لها محاذيرها الاقتصادية السياسية .

٢ ـ يرى هيروشمان ان نظرية التنمية المتوازنة تفرض اقتصادا صناعيا متكاملا على قمة قطاع تقليدي راكد . اي ان الاقتصاد ينقسم الى قطاعين مستقلين ، احدهما صناعي حديث متقدم والاخر تقليدي راكد متخلف . وبالتالي فان هذه النظرية ليست الا احياء لظاهرة الاقتصاد الثنائي ، أو ثنائية الاقتصاد التي اورثها الاستعمار الاجنبي للبلاد المتخلفة مع ما ينجم عن ذلك من آثار سيئة .

٣ ـ ان نظرية التنمية المتوازنة تفترض ان البلد يبدأ التنمية من الصفر ، بينما الواقع غير ذلك ، لان اغلب البلدان المتخلفة تبدأ النمو من وضع معين ، أي ان الاوضاع الاقتصادية للدول النامية هي في بداية عملية التنمية لم تكون أوضاعا متوازنة ، فبعض الصناعات ـ لاسباب استعمارية او غيرها ـ قد تكون متقدمة جدا على غيرها من الصناعات ومن هنا ـ وعلى حد تعبير سنجر ـ فان الاستثمارات الكبيرة التي تتطلبها نظرية التنمية المتوازنة ستؤدي الى نمو غير متوازن .

٤ ـ من العيوب الموجهة لنظرية التنمية المتوازنة هي صعوبة تطبيقها داخل الاطار الرأسمالي الذي يعتمد على القطاع الخاص ، فالنظرية تتطلب

دفعة قوية من راس المال المستثمر على جميع الجهات الانتاجية بشكل متوازن اي ان النظرية تتطلب تخطيطا واعيا وهادفا يعتمد على توزيع موارد الثروة القومية على اوجه الاستثمارات المختلفة من قبل الحكومة ، وبالتالي سيظهر هنا التناقض ما بين القطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصاد(١) .

اضافة لانتقادات كثيرة اخرى ، كما يقول الدكتور محمد مروان السمان :

« يمكننا القول بأن نوركس من اجل ان يتحاشى ضيق السوق الخارجية قد وقع في مشكلة اكبر واعقد وهي ضيق السوق الداخلية(٢)»

ـ نظرية التنمية غير المتوازنة ـ

نظرا للانتقادات الكثيرة والمتعددةالتي وجهت لنظرية التنميةالمتوازنة، وبالتالي عدم امكانية صلاحيتها في تنمية البلدان المتخلفة ، اتى المفكرون الاقتصاديون وعلى رأسهم هيرشمان ودي برنيس وفرانسوا بيرو وغيرهم ليؤكدوا ان التنمية غير المتوازنة هي الاستراتيجية التي يجب على البلدان المتخلفة اتباعها من اجل كسر حلقة التخلف المفرغة التي تعاني منها تلك البلدان والنهوض باقتصاديات هذه البلدان وتنميتها من خلال الصناعات التي يقترحونها .

(١) د . عبد الرحيم بوادقجي ـ التنمية الاقتصادية ـ جامعة دمشق ـ مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ـ ١٩٧٦ .

(٢) د . محمد مروان السمان ـ المرجع السابق ـ ص ١١٩ .

اولا ــ نظرية الصناعات الرائدة عند هيرشمان(١)

اعتمد هيرشمان على التطور الاقتصادي الذي حدث في اوربا الغربية التي اعتمدت في تطورها على المبادرات الفردية للمستحدثين بتوظيف رؤوس الاموال في المجالات المربحة ، وبناء على ذلك ، يتبين لنا ان التطور كسلسلة من اختلالات التوازن والتـي تظهـر فيها صناعات معينـة ــ الصناعات القائدة ــ بحيث تكون مؤهلة بجذب النمو الاقتصادي ، وتلعب دورا كبيرا في دفع عملية التنمية والتطور الاقتصادي الى الامام .

فالتنمية ــ حسب نظرية هيرشمان ــ سلسلة متصلة من اختلالات التوازن ، حيث ان كل اختلال يولد قوى مصححة له ، الا ان تصحيح هذا الاختلال سوف يخلق ايضا اختلالا جديدا في التوازن يولد بدوره قوى مصححة لتعديل هذا الاختلال وبذلك يتولد اختلال جديـد في التوازن ... وهكذا ، مما يدفع بالنتيجة العملية التنمية نحو الامام .

ويركز هيرشمان على مفهوم الارتباط المتبادل بين الصناعات وعلى مفهوم الوفـر الخارجي الناجم عن هذا الارتباط ، فكـل استثمار سوف يخلق فرصا جديدة لاستثمارات جديدة ، وبالتالي يشكل دفعـا جديـدا للتنميـة .

ان عملية البدء بعملية التصنيع عند هيرشمان تبدأ عن طريق اختيار الاستثمارات المحرضة وليس الاستثمارات المستقلة ، أي ان النمو غـير المتوازن لبعض القطاعات يؤدي الى تحريض الاستثمارات في القطاعـات الاخـرى .

---

(١) انظر ، د . محمد مروان السمان ــ مرجع سابق ص ١٢٠ وحتى ١٢٧ كذلك ، انظر ، م.م اليسنيف ــ المرجع السابق .

يؤكد هيرشمان ، على اقامة الصناعات الرائدة ، التي تتمتع بقوة جذب وتنشيط الصناعات الاخرى ، واعتبار الصناعة الرائدة يعود لتميزها بعلاقات امامية وعلاقات خلفية بالنسبة الى غيرها من الصناعات، تتمثل العلاقات الامامية في قدرة الصناعة على خلق فرص للاستثمار في مراحل مابعد انتهاء العملية الانتاجية ، اما العلاقات الخلفية فتتمثل في قدرة الصناعة او الاستثمار على خلق الطلب وبالتالي فرص الاستثمار في المراحل السابقة للانتاج .

وهكذا تبدو نظرية ــ الصناعة الرائدة ــ عند هيرشمان ، وكانها شكل من اشكال صناعات احلال الواردات Import - substitution وبنفس الوقت مفتوحة على العالم الخارجي ، ان نقطة البدء ، يجب ان تكون بالصناعات الاستهلاكية ، اذا يمكننا اعتبار نمط التصنيع الذي يقترحه هيرشمان ــ كما يقول الدكتور : محمد مروان السمان ــ نمطا برانيا extroverti على الاقل في مراحله الاولى ، معتمدا على ما يسمى بالتوازن الخارجي ، اي يجب تامين وسيلة فعالة للتصدير من اجل تمويل النمو المضطرد للواردات .

وهنا يقع هيرشمان في التناقض ، حيث ان المشكلة ليست مشكلة انتاج وخلق فائض للتصدير فقط وانما الصعوبة تكمن في كيفية تصريف منتجات الصناعة الرائدة في السوق العالمية ، حيث المنافسة والاحتكار و . .

« ان نقطة الضعف الرئيسية في نظرية هيرشمان ، تكمن اذا ، في امكانية دوران الصناعات التي هي في الاصل صناعات ــ احلال الواردات نحو الخارج بعد فترة بسيطة جدا من انشائها ، من اجل تمويل الواردات من المعدات والادوات الضرورية لتوسيع هذه الصناعات »(١) .

(١) د . محمد مروان السمان ــ المرجع السابق ص ١٢٦ ــ ١٢٧ .

ثانيا ـ نظرية الصناعات المصنعة عند دي برنيس (٢)

اقترح دي برنيس اقامة ، الصناعات المصنعة ، التي تشمل صناعات الحديد والصلب ـ الصناعات الميكانيكية ـ الصناعات الكيميائية ـ الصناعات الكهربائية ـ المراكز الحديثة للطاقة ـ وهذه الصناعات تتميز بانها ذات حجم كبير جدا ، وتتمركز في قطاع السلع الانتاجية كما انها ذات كثافة راسمالية عالية ، والصناعات المصنعة التي يقترحها هيرشمان حيث يؤكد على ضرورة توليد علاقات خلفية وبالتالي اقامة صناعات احلال الواردات في القطاع المنتج للسلع الاستهلاكية وبين الصناعات المصنعة التي يقترحها دي برنيس عندما يؤكد على ضرورة توليد علاقات امامية لاقامة صناعة احلال للواردات في القطاع المنتج للسلع الانتاجية ، وباختصار فان دي برنيس ينادي بتطبيق موديل جوانية الصناعات وبالتالي الاعتماد على النموذج الذاتي في التنمية .

الا ان استراتيجية التصنيع التي اقترحها دي برنيس ، تعاني من مشاكل عدة ، نذكر أهمها (٣) :

١ ـ المشكلة الاولى :تتعلق بكيفية تمويل الصناعات المصنعة .

٢ ـ المشكلة الثانية : تتعلق بمبدأ جوانية الصناعة ، وعلى الاخص ما يتعلق بالمجال التكنولوجي ، فالصناعات المصنعة تتطلب تكنولوجيا متقدمة خصوصا في البدء ، مثل هذه الحالة يولد على المدى البعيد ، تبعية تكنولوجية ويكرس من تبعية البلدان المتخلفة للبلدان المتقدمة ، وخير دليل على هذه التجربة الجزائرية .

---

(٢) انظر الدكتور محمد مروان السمان ، مرجع سابق ـ ص ١٢٨ وحتى ١٣٤ .

(٣) انظر مجلة المعرفة ـ عدد / ٢٤٣ ـ ٢٤٤ / د. محمد مروان السمان ص ٦٣ ـ ٦٤ .

٣ ــ المشكلة الثالثة : تتعلق بدور التجارة الخارجية وصمام الامان الذي يخلق الانسجام والتناغم في مستوى القدرات الانتاجية الداخلية ، وهذا حسب مبدأ (تأمين وتصريف الفائض) ، ويترتب على هذا ان امكانية جعل الصناعة المصنعة ــ الجوانيه ــ صناعة تصديرية ، وهنا تناقض للاساس النظري في نظرية هذا الفكر .

ثالثا ــ نظرية التنمية القطبية (مراكز النمو) (*)

يقول الاقتصادي الفرنسي (فرانسوا بيرو) ان التنمية لا تظهر في كل مكان في آن واحد ، بل تنشط على شكل نقاط او مراكز (بؤر) او (اقطاب) للتنمية بكثافات متغيرة ، كما تنتشر بوساطة قنوات مختلفة وبآثار نهائية متغيرة بالنسبة الى مجموع الاقتصاد الوطني ... وكاحد الاشكال المعبرة عن هذه العملية ما يلي : ان مركزا معدا لاستخراج المواد الاولية يحتاج الى تواجد مركز لانتاج الطاقة ، ويؤدي اليه ، وبوساطة طرق المواصلات الى تواجد مراكز للنقل والتحويل .

الفقرة الاولى : طبيعة ظاهرة مراكز النمو .

١ ــ مراكز النمو والنشاطات المحركة :

٢ ــ النشاطات المحركة والنشاطات المتجمعة :

يقول فرانسوا بيرو ان مركز النمو ينشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محركة ، قائدة ، وتتمتع بأسواق تصريف هامة وينتج منها توزيع دخول بمستويات مرتفعة وتستعمل سياسة التسعير الفعلية ، ولهذه الصناعة نتائج وآثار تابعة (لاحداث صناعات اخرى رديفة) .

(*) اخذت هذه النظرية من كتاب التنمية الاقتصادية للدكتور بكري جميل الناصر ــ جامعة حلب ــ مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ــ ١٩٨١ ص ٢١١ وما بعد .

ان هذه الصفة المحركة تكون مؤقتة ويمكن ملاحظتها في مكان معين مع توفر مستوى معين للتنمية ، ومركز النمو pôle de croiss ance او ما يسمى احيانا بـ « قطب التنمية » ، لا يتحدد بالصناعة المحركة فقط ، بل يجبعليه ان يقوم بمهمة المسيطر على المجال المحيط به ،ولهذا السبب فان كلمة مركز أو عبارة قطب التنمية تشمل بشكل عام مجالا جغرافيا واسعا أو ضيق المساحة (وغالبا ما يكون مدينة) ، ومجهزا بالوسائل والخدمات الجماعية ، وبمراكز تجارية او ادارية ، تجعله مستعدا لاشباع عدد كبير من حاجات المستهلكين .

ب ـ اختيار « النشاطات المحركة » :

يجب على مركز النمو ان يقوم ان يقوم بنشاطات تستطيع احداث تغيرات هيكلية في مختلف القطاعات الاخرى ، بوساطة تاثيره في مستويات انتاجياتها في اوضاع المزاحمة في الاقتصاد ، اما اختيار النشاط المحرك فانه يتأثر بعدة عوامل اهمها :

ـ مدى توفر الثروات الطبيعية .

ـ مدى توفر اليد العاملة .

ـ حجم الوحدات المنتجة الواجب احداثها .

ـ حجم طلبي السلع الداخلي والخارجي التي ستنتجها الوحدات المنتجة .

٢ ـ اثر مركز النمو في جذبه النشاطات الاقتصادية وتوطن المراكز :

آ ـ قوة الجذب

تتبع قوة الجذب لحجم ومركز النمو ، ولا بد من ملاحظة انه عندما يتجاوز حجم انتاج هذا المركز قدرات السوق المحلية ، فانه يكون مضطرا الى تصدير جزء هام من انتاج هذا النشاط المحرك ، ويضيع في هذه الحالة

جزء من فعاليته في الوسط المحلي ، وكمثال على ذلك : المراكز القائمة على استخراج الثروات المنجمية في البلد المتخلف .

وشكل مركز النمو (مدينة + محور مواصلات) يؤثر ايضا في مدى قوة جذبه للنشاطات الاخرى ، كما يؤثر التواجد الجغرافي لهذا المركز في امكانية جذبه لهذه النشاطات .

ب ـ التوطن الجغرافي لآثار المركز المحرك

ان تأثير الجذب الذي ينتج من مركز النمو بالنسبة الى النشاطات الاخرى يمكن ان يحدث في مستوى المنطقة الصغيرة ، وفي مستوى المنطقة الكبيرة ، وفي مستوى الدولة وعلى مستوى العالم ، ان مثل هذا المركز يمكن ان يكون في آن واحد نقطة تطور على مستوى المنطقة الصغيرة ، كما يمكن ان يكون مركزا دوليا ، ولكن في هذه الحالة الاخيرة تكون آثاره ضعيفة في مستوى المنطقة او مستوى الدولة .

ج ـ علاقة المركز بمجاله :

قد لا يجد المركز ترحيبا في المجال الذي يوجد فيه ، وهذا الرفض ينتج عادة من السلوك السائد لدى افراد المجتمع في هذه المنطقة (كالعادات والتقاليد) او قد ينتج عن الهياكل القانونية القائمة (كالملكية العقارية والمؤسسات العائلية) او من عدم كفاية التصنيع الذي يمنع تطور العلاقات فيما بين القطاعات الاقتصادية ، ان استمرار غياب هذه العلاقات وعدم احداثها يؤدي الى ان يتجه المركز التنموي نحو الخارج ، ويقيم علاقاته الاقتصادية مع المناطق او مع الدول الاخرى ، ولا يشكل بعد ذلك الا نقطة تطور محلية . اذا فان المركز لا يمكن ان ينشط الا اذا كانت الهياكل الاخرى التالية قوية :

ــ الهياكل السكانية : يجب ان تكون قوية ، ويتم فيها تهيئة اليد العاملة واستخدامها استخداما جيدا .

الهياكل الفنية : يجب اعتماد اساليب حديثة في الانتاج ولا سيما في المجال الزراعي بوساطة الاعتماد على التقنيات الحديثة واستعمالها .

ــ الهياكل القانونية : يجب وجود أو تنفيذ الاصلاحات الزراعية وانشاء التعاونيات .

ــ الهياكل الادارية والمالية : يجب ان تجد قوتها في اسلوب العمل الاداري الجيد والفعال البعيد عن الروتين وعن الاسراف فيه .

ان المركز اذا ، لا يمكن ان يؤدي مهمته اداء « كاملا الا في نهاية مرحلة الانطلاق الاقتصادي ، وعندئذ تتمكن الزراعة من أن تهيء شروط التنمية (كفائض اليد العاملة ــ وفائض راس المال) ، يساعدها في ذلك فيما بعد تواجد الصناعات الصغيرة .

ان احداث مراكز النمو لا يكون ممكنا ومفيدا الا عندما يبلغ الاقتصاد مستوى معينا من التطور ، لان كل احداث مبكر لمثل هذا المركز يؤدي تدعيم الصفة الازدواجية للاقتصاد ، وهذا الامر يؤدي الى عزل هذا المركز المشع عن الاقتصاد المحلي وربطه بالخارج .

الفقرة الثانية : آليات التنمية القطبية :

ان آلية التنمية القطبية وحركتها تظهر خلال الآثار المحركة لمراكز النمو « للاقطاب » ، وخلال آليات عدم التوازن التي ترافق التنمية القطبية .

١ ــ الآثار المحركة لمراكز النمو :

ان هذه الاثار المحركة لمركز النمو تشمل الاثار الهيكلية ، كما تشمل الآثار الاقتصادية .

آ - الآثار المحركة الهيكلية لمركز النمو :

ان احداث مركز (تنموي) في منطقة معينة يترك آثارا هامة في الهياكل السكانية ، فيلاحظ في المجال الذي يوجد فيه مركز النمو ، انخفاض في معدل الوفيات وتحقق معدل مرتفع لزيادة السكان الطبيعية ، ان هذه الظواهر الهيكلية تحدث بسبب تواجد تركيب هيكلي للسكان حسب السن ، على اساس ان هذا المركز التنموي تكون نسبة فئة السكان الذين تكون اعمارهم ما بين عامي (١٥ و ٣٥) سنة هي السائدة فيه ، ولكن يلاحظ ايضا ، انخفاض معدل الولادات في هذا المركز اولا ، كما يلاحظ نتيجة الهجرات السكانية (اليد العاملة) الكثيفة والمستمرة باتجاه هذه المراكز ، ان نسبة عدد السكان الذين هم خارج قوة العمل بالنسبة الى مجموع سكان المنطقة ، اهم واكبر من نسبتها في باقي انحاء البلاد (تشكل البطالة) ثانيا .

ان تواجد هذه المراكزايضا ، يؤدي الى حدوث تغيرات اجتماعية رئيسية وهامة : فالمنطقة التي يتواجد فيها هذا المركز المشع ينتشر فيها التحرك والتبدل في أسلوب المعيشة ويلاحظ تعديل أو تخفيف لاثر الطبقات الاجتماعية التقليدية وسيطرتها ، كما يلاحظ تغيير في السلوك والمعتقدات وتعديل له .

ب - الآثار المحركة الاقتصادية لمركز النمو :

ان كميات الاستثمارات المنفذة تؤدي الى توزيع اضافي للدخول التي تقود الى زيادة في الطلب ، وتدفع الى تنفيذ استثمارات جديدة والى زيادة الانتاج ، فنحن نلاحظ أن كميات رؤوس الاموال المدفوعة ثمنا للمستوردات الهامة (من رأس المال التقني بشكل خاص) تكون كبيرة جدا ويمكن في بعض الحالات الخاصة ان يصل المركز (التنموي) الى امكانية

تحقيق استمرار تطوره تلقائيا وذاتيا والى احداث مجال تنموي مستقل ذاتيا ، ولا يعتمد على الاقتصاد الوطني ، اما فيما يتعلق بالتكامل بين القطاعات فانه يظهر بشكل قوي ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقات بين القطاعات افقيا ، او عموديا كما تقوم الوفورات الخارجية بمهمتها الاساسية في هذا المجال حيث يؤدي ذلك الى انتشار التنمية بين القطاعات كافة .

واخيرا فان ظهور مظاهر نفسية جديدة بالاضافة الى تواجد العادات والسلوك المتطور نتيجة احداث هذا المركز (التنموي) يؤثر تأثيرا ايجابيا في تحقيق التنمية .

٢ ـ آليات عدم التوازن :

ان آليات عدم التوازن تشمل المجالات التي يظهر فيها عدم التوازن اولا واسباب عدم التوازن ثانيا .

آ ـ المجالات التي يظهر فيها عدم التوازن :

ـ أن عدم التوازن يظهر اولا في المجال السكاني : فنلاحظ تناقص عدد السكان في بعض المناطق ، التي تتم الهجرة منها باتجاه المراكز المحركة بالاضافة الى ملاحظة شيخوخة السكان في المجال الزراعي ، بسبب هجرة الشباب نحو المراكز (المدن) .

ـ ان عدم التوازن يظهر في الانتاجية وفي حجم الانتاج : فيصاب القطاع الحرفي بالازمات بالاضافة الى ازدياد البطالة فيه .

ـ ان عدم التوازن يظهر ايضا على مستوى المناطق : فتزدهر المناطق التي تتوطن فيها مراكز النمو وتستمر المناطق الاخرى في تخلفها .

ب ـ اسباب عدم التوازن :

يمكن ارجاع هذه الحالة من عدم التوازن الى الاسباب الرئيسية التاليـة :

ـ وجود الصلابة الهيكلية الناتجة من وجود بعض العوامل التي تعيق عملية التنمية في بعض المناطق المتخلفة كالجهل والبطالة وغيرهما .

ـ وجود بعض الخسارات من تسديد القروض التي نفذت لتمويل الاستيرادات الكبيرة مع فوائدها المرتفعة ، ان هذه الخسارات تحد من انتشار الاثار الايجابية الاولية للاستثمارات انتشارا جيدا في بعض الحالات .

ـ ان تطور الاستيراد وارتفاع الدخل يقود في بعض المناطق الى تفضيل السلع المستوردة وعدم اتجاه الطلب نحو السلع المصنعة محليا .

الفقـرة الثالثـة : اشكال مراكز النمـو .

ان اشكال مراكز النمو تختلف حسب طبيعة المراكز وحسب مستوى النمو الاقتصـادي .

١ ـ اشكال مراكز النمو حسب طبيعة المراكز :

أ ـ ان المركز يمكن ان ياخذ شكل محرك : فهو هنا يؤدي الى زيادة في الانتاج الاجمالي ، او يؤدي الى تنمية في المجال الذي يوجد فيه فينتج من ذلك تغييرات هيكلية .

ب ـ ان المركز يمكن ان ياخذ شكل نقطة او محور تطور : ان نقاط التطور تتصف بوجود صناعات محركة ويتوقف على وجودها تطور المنطقة الصغيرة الموجودة فيها هذه الصناعة فقط ، اما في حال وجود مركز نمو فان آثار هذا المركز تظهر خارج حدود المنطقة التي يوجد فيها هـذا المركـز ايضـا .

اما محاور التطور فهي مجموعة من النقاط ومراكز النمو المرتبطة بمحور اتصال وبروابط التكامل التقني .

آ ــ اختيار النشاطات المحركة في البلاد المتطورة والمتخلفة :

آ ــ اختيار النشاطات المحركة في البلاد المتطورة والمتخلفة :

ــ تأثير مستوى التنمية في طبيعة النشاطات : بالنسبة للبلاد المتطوره يلاحظ ان المزاحمة تكون قوية في البلاد المتطورة بين المؤسسات القائمة فيها ، لذلك فان هذه المؤسسات تعمد الى تحديد نوعية النشاط الذي تقوم به ، انها تلجأ دائما الى النشاطات الحديثة والمتطورة والتي تمتاز بمستوى تقني عال ، كما انها تضطر الى القيام بالنشاطات المكلفة بشكل عام من حيث تكوين رأسمالها الثابت .

اما الدول المتخلفة : فيمكنها احداث صناعات خفيفة لمجابهة حاجات السوق المحلية ، ويكون في بعض الحالات من الضروري اختيار الصناعات القليلة من حيث تكوين رأسمالها الثابت .

ــ تأثير مستوى التنمية في ربحية النشاطات : ان تحقيق الارباح يعد ضرورة هامة في الدولة المتطورة بسبب المزاحمة الوطنية او الاجنبية .

اما في البلدان المتخلفة : فان النشاطات الجديدة تستفيد من احتكار الدولة لها وحمايتها بوساطتها ، ومع ذلك فان الحماية يجب ان تكون محدودة ، لكي لا تؤدي الى ايجاد منشآت ذات كلفة انتاج مرتفعة ، فتكون غير قادرة على تحقيق فائض مقابل لاعادة الاستثمار (لانها تضطر الى بيع السلعة بسعر قريب من الانتاج فيكون الربح محدودا جدا بل ضئيلا) .

ب ــ هيكل المراكز في البلاد المتطورة وفي البلاد المتخلفة :

ــ في البلاد المتطورة : نلاحظ ان التنمية هي التي تحدث المحاور (مثال توطن الصناعات حول نهر الرين والسين في أوربا وحول البحيرات

الامريكية الكبرى ..) اما ما عدا المحاور ، فنلاحظ في المناطق الاخرى وجود نقاط للتنمية ذات آثار وطنية وترتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الوطني ، ولكنها لا تقوم الا بمهمة جزئية بسيطة في تحقيق التنمية في المنطقة فيها (مثال ذلك : المدن الغربية في الولايات المتحدة الامريكية) .

ـ في البلاد المتخلفة : نلاحظ تواجد نقاط التنمية .. اي ان المركز (التنموي) يرتبط بارتباطات وثيقة في المكان الذي يوجد فيه والمحيط به ، كما انه لا يساهم الا مساهمة ضعيفة في التغيير الهيكلي ، وهكذا فان المراكز (التنموية) في البلدان المتخلفة تتبع غالبا لاقتصاديات الدول الاخرى لتموينها بالمواد والمعدات ولتسويق منتجاتها .

اما المراكز الحضرية (المدن) فانها هي كذلك ما تقوم غالبا بمهمة نقاط التنمية .

واما الضخامة الحضرية فيقود ازديادها الى خلل في توازن الاقتصاد الوطني .

جـ ـ اليات مراكز النمو في البلاد المتطورة والمتخلفة :

ـ اليات التطور خلال مسارات الدخول والعلاقات بين القطاعات : ان الملاحظة الاولى في البلاد المتخلفة تكون في وجود هروب هام لرؤوس الاموال الوطنية لدفع قيمة المستوردات من الاستثمارات او نتيجة لارتفاع معدل الاستهلاك من السلع المستوردة .

اما في البلاد المتطورة فان انتقال رؤوس الاموال يكون من منطقة الى اخرى ضمن الدولة الواحدة ، ولكن كثرة النشاطات وتعدادها يضمنان تحقيق التطور تحقيقا عاما في الدولة المتطورة .

كما ان المشكلة الرئيسية في الدولة المتخلفة تنبع من اسلوب توزيع التطور بشكل غير عادل (جغرافيا) بالاضافة الى وجود قطاع تقليدي

معيشي واسع .. اما في الدولة المتطورة فان حالة الجمود تنتج من مراقبة السوق ومن المنشآت المتوطنة في المناطق القوية اقتصاديا ؛ ان الدولة المتطورة تسعى لتحقيق مستوى العمالة الكاملة ، اما الدولة المتخلفة فانها تشكو من ندرة اليد العاملة المؤهلة فنيا بسبب تفشي الامية وانخفاض المستوى الثقافي .

ـ آليات التطور والتغيرات الهيكلية : ان البنية الهيكلية في الدولة المتطورة تكون من انتاج المجتمع وتؤثر لاسباب الاعتبارات التقنية اثرا هاما في ذلك ، لذلك فان احداث مركز النمو يسهل تطور هذه الهياكل خلال حركتها النشيطة ، اما في الدولة المتخلفة فان جزءا من الهياكل القائمة تكون من انتاج المجتمع التقليدي ، ان احداث مركز التنمية الذي يعد مركزا حضاريا مختلفا » ، لا تكون مهمته هنا تقوية او تنشيط الهياكل التقليدية القائمة ، ولكن مهمته تتلخص في تغيير هذه الهياكل وتبديلها بهياكل جديدة والمركز هنا يعد عامل تحويل للاقتصاد المزدوج الى اقتصاد متطور وحديث .

واخيرا ، فان الصناعة المحركة غالبا ما تكون في الدولة المتطورة مجالا ملائما لتحقيق اختراعات جديدة مرتبطة ومتأثرة ، بحركة ونشاط مركز النمو ، ولكن هذا الواقع غير موجود في الدولة المتخلفة التي تستعمل التقنيات الجديدة بوساطة شرائها وليس بوساطة اختراعها .

ان نظرية ــ اقطاب النمو ــ التي تعالج سياسة انتقائية متميزة للاستثمارات على مستوى خطة القطاع او المنطقة تستحق اهتماما كبيرا ، ويمكن ان تكون قابلة للتطبيق اكثر من غيرها ، حيث توجه قوى المجتمع هنا نحو تحويل الهياكل الموجودة ، فتنتفي القطاعات والمناطق التي تتمتع بآفاق افضل ، وتطويرها قد يحقق نموا على مستوى الاقتصاد الوطني بكامله ، مثلا ، يمكن ان تلعب في الجزائر دور ــ اقطاب النمو ــ تلك

القطاعات المرتبطة بصناعة النفط والغاز ، حيث يمكن الاعتماد على هـذه القطاعات ضمن شروط معينة في احدى تحويلات هيكلية هامة في الاقتصاد الوطني بكامله ، ودفع مختلف القطاعات الاقتصادية نحو الامام ، بما في ذلك الزراعة ، ويعتبر سد اسوان بدون ادنى شك ـ قطب نمو ـ حقيقي في جمهورية مصر العربية .

كما وتعتبر مجموعة الهيدروتكنيك التي اقيمت في مدينـة الطبقـة بالقطر العربي السوري (سد الفرات) ـ قطب نمـو ـ له اثر كبير في عمليـة التنميـة .

نظريـة تفتيق الاماكن الضيقـة :

وتعتبر هذه النظرية من احدى النظريات التي تعتمد على النمو غير المتوازن ويرى انصار سياسة التطور المبنية على هذه النظرية ؛ ان اكثر السبل فعالية هو استخدام الموارد المتوفرة لتأمين اسرع تطور ممكن في المجالات التي تعيق تأدية الاقتصاد الوطني لمهامـه بشكل عادي .فمثلا ، يكتب الاقتصادي الفرنسي المتخصص بمشاكل الزراعة في البلدان المتخلفة (وليس الزراعة فقط) ريني ديومون ، ما يلي : « ان الاقتصاد المخطط يستطيع السماح بتوجيه الموارد التي تعتبـر نادرة بشكل مستمر الـى المجالات الاكثر فعالية ، وذلك بمهاجمة « الاماكن الضيقة » في التطـور « الاقتصادي وتفتيقها » .

ويقول الاقتصادي الامريكي ـ من وجهة نظر مشابهة ـ هـ .تشينيري : « ان النموذج مطالب بتحديد مختلف العوامل التي تحدد النمو وطـرق تعديله ، بمساعدة السياسة الحكومية » .

وعلى الرغم من أن فكرة وضع سياسة اقتصادية على اساس « تفتيق الاماكن الضيقـة » تستحق درجـة معينـة من الاهتمام ، لان التطـور

الاقتصادي مستحيل بدون ابعاد العوامل المعيقة له ، فانها لا تستطيع بحد ذاتها تلبية متطلبات البلدان النامية في مجال تحديد « استراتيجية عامة » اكثر فعالية ، للاسباب التالية :

١ — يجب أن تجمع السياسة الاقتصادية العقلانية دوما عنصرين اثنين هما : اجراءات موجهة للقضاء على العوامل المعيقة للتطور ، وتحويلات ايجابية تتلخص في تأمين العناصر المادية والاجتماعية التي تساعد على التطور وهذا يتناول مختلف مجالات الاقتصاد : كاقامة الهياكل الجديدة والعلاقات الاجتماعية الجديدة وتغيير الوضع في السوق العالمية .. الخ ، أما نظرية « تفتيق الاماكن الضيقة » فتقترح بعض الاجراءات التي تمس جانبا واحدا للمسالة فقط ، علما بأنها ضرورية احيانا .

٢ — تستند الغالبية العظمى لانصار هذه النظرية الى آلية معينة ، عندما تعتبر أن سياسة « التفتيق » قادرة بحد ذاتها على تحقيق تطور عام في الاقتصاد وهذا كلام غير صحيح دائما .

٣ — على اعتبار ان النظرية تستند في فكرتها الرئيسية على ان راس المال الخاص سيتجه نحو « الاماكن الضيقة » التي ستحقق ارباحا عالية ، فإن نقطة الانطلاق هنا تبين خطأ هذا الاساس ، لان معظم « الاماكن الضيقة » الموجودة في البلدان المتخلفة (كتنظيم نظم التعليم العقلانية ، والقضاء على ازمات نقص المواد الغذائية وغيرها) ، تعود الى مجالات غير جاذبة لراس المال الخاص ، صحيح ان بعض الاقتصاديين ، مثل ر. ديومون ، يرون أن « تفتيق الاماكن الضيقة » يقع على عاتق الحكومة ، ولكن توجيه السياسة الحكومية في هذا الطريق بدون استثمارات مناسبة في المجال الانتاجي سيخلق عددا من حالات عدم التناسب الجديدة التي تقود بدورها الى احداث عجز مزمن في ميزانية الدولة وما يرافق ذلك من تضخم ممكن .

نظريــة الدفعــة الخارجيــة :

هذه النظرية تسمى احيانا بنظرية (النبضة الخارجية) .

ومن ابــرز المفكرين الاقتصاديين الذين يدعــون بهــا ، الاقتصادي البرازيلي س. فورتادو ، ويقول ان نمو تجارة التصدير في البلد ، في ظل اقتصاد متخلف « يسمح باعطاء دفعة للتطور الاقتصادي ، بدون تراكم رؤوس اموال المشاريع الخاصة » .

يمكن تلخيص آلية هذه النظرية بالشكل التالي :

ان البلدان المتخلفة تعاني من نقص احد عوامل الانتاج الضرورية الثلاث (راس المال والعمل والارض) وعلى الاخص راس المال ، مما يسبب استخداما غير كامل للارض واختلاسا لموارد العمل ، ونتيجة لانتاجية العمل المتدنية ، فان الغالبية العظمى من العاملين في المجال الانتاجي يحصرون جهودهم في تلبية حاجات المواطنين الاساسية (وخاصة الاطعمة) .

وضمن هذه الشروط ، فان الفائض الذي كان بالامكان توجيهه لمضاعفة الاستهلاك كما ونوعا (تنويع الاستهلاك) وللاستثمارات ، يساوي عمليا الصفر ، وهذا يعني بدوره ان التوجه نحو مصادر التراكم المحلية لن يحالفه النجاح ، لذلك لا بد من دفعة خارجية تأتي من البلدان الراسمالية المتطورة ، اذ تحتاج هذه الاخيرة الى الخامات والمواد الغذائية التي تنتجها بلدان العالم الثالث وبدون شك فهي تدعو الى اتخاذ عدد من الاجراءات التي تضاعف الانتاج ، وبالتالي تصدير هذه السلع ، ان البلدان الراسمالية المتطورة تضاعف حجم توريد السلع التي تحتاجها (من هنا يأتي نمو حجم العملات الصعبة التي ترد الى البلاد المتخلفة) ، وبالتالي تستثمر رؤوس الاموال في قطاعات التصدير في هذه البلدان المتخلفة ،

وهكذا فان « الدفعة الخارجية » تمس قبل كل شيء تلك القطاعات المرتبطة بتجارة التصدير ، غير انه يترتب على هذه سلسلة خاصة من الانعكاسات .

ان « الدفعة الخارجية » بمضاعفتها للعمالة في قطاعات التصدير وللاستخدام العقلاني لموارد العمل ، تسبب نموا في دخول الافراد والحكومة بشكل عام ، ومنتوجا اضافيا لا بد منه لتأمين الاستثمارات بما في ذلك قطاعات انتاج السلع للسوق الداخلية التي تزداد قدرتها على الاستيعاب مع نمو الدخول ، والاستثمارات الجديدة تؤدي بدورها الى احداث نمو لاحق في انتاجية العمل ، التي تحدث بدورها نموا جديدا في الدخول . . . وهكذا ، والنتيجة الطبيعية لهذه السلسلة الخاصة من الانعكاسات يجب ان تتجسد ، كما يقترح انصار نظرية « الدفعة الخارجية » على شكل نهوض اقتصادي عام .

وتبقى هذه النظرية قاصرة ومهملة لعدد من المشاكل الجدية فعلا ، التي تواجه البلدان المتخلفة ومنها :

١ ـ ان آلية نظرية « الدفعة الخارجية » لا تضمن ايرادات كافية من العملات الصعبة ولا نهوضا في مستوى السكان المعاشي .

٢ ـ ان نمو الدخول بشكل عام لا يؤدي بالضرورة ، في حال حدوثه ، الى رفع المستوى المعاشي للطبقات الكادحة ، وبالتالي الى توسيع السوق الداخلية سواء للسلع الاستهلاكية او السلع ذات الاغراض الانتاجية .

٣ ـ ان انصار هذه النظرية يعتمدون اما على تعجيل التصدير او على اجتذاب الاستثمارات الراسمالية الاجنبية ، او على هذين العاملين معا ، ولكن ماذا وبأي طريقة تغير هذه العوامل في خطة القضاء على مرتكزات التخلف ـ اي على الانتاج المشوه ، والتبعية للدول الامبريالية العظمى والاحتكارات العالمية ؟ .

وبشكل عام فان نظرية الدفعة الخارجية تبدو قاصرة ، حتى اذا ، انطلقنا من جملة المبادىء التي نادى بها معظم الاقتصاديين ، فكما يرى أصحاب هذه النظرية لا بد أن تكسر الدفعة الخارجية (النبضة) حلقـة التخلف المفرغة وتحولها الى حركة حلزونية ، أي تأمين « نمو يعتمد على ذاتـه » على حد تعبير المفكرين الغربيين ، ولكن الغالبية العظمى من البلدان الفتية المتحررة (باستثناء بعض دول النفط) غير قادرة على تحقيق ذلك بدون مساعدة خارجية ، كما أن هذه الدول النفطية ذاتها لا يمكن ان تكون نماذج للقضاء السريع على التخلف الاقتصادي ـ الاجتماعي ، صحيح ان هذه البلدان مزودة بالادوات التمويلية بشكل جيد ، غير انها لسبب او لآخر غير قادرة على استيعاب هذه الادوات ، فمثلا تستوعب الجماهيرية العربيـة الليبية نصف مـا لديهـا تقريبا من عملات صعبـة مخصصة لحاجـات التطويـر .

وهكذا فانه لاتعجيل التصدير ولاتدفق رؤوس الاموال المنتظم ، حل مشكلة التطوير وذلك لانهما مبنيان اساسا على أساس نظري خاطىء ، يعتمد على ان التطوير على الارجح مشكلة كمية أكثر منها نوعية ، يمكن حلها عن طريق توجيه كميات كبيرة من رؤوس الاموال بهذا الاسلوب او ذاك الى البلدان المتخلفـة .

رابعـا ــ نظرية التنمية المكانية (الاقليميـة) (*) :

تعتبر دراسة تنمية المناطق الاسلوب الحديث والمتجدد الذي يطرأ على نظريات التنمية الاقتصادية بشكلها المعروف ، ودراسة اقتصاديات المناطق تودي بطبيعة الحال الى اعطاء المجال ، وللناحية الجغرافية اهمية كبيرة عند دراسـة مشـاكل التنمية الاقتصادية .

(*) انظر ، الدكتور بكري جميل الناصر ، مرجع سابق .

ونظرية التنمية المكانية تظهر العلاقات بين المناطق القوية والمناطق الضعيفة في الدولة الواحدة ، هذه العلاقات التي تكون علاقات استغلال واستعمار في كثير من الحالات ، وهنا لا بد ان ننظر الى نظريات التنمية من وجهة نظر مكانيةبيئيـة .

الفقـرة الاولى : البيئة وتعريفهـا :

يقصد بالبيئة مجموعة العناصر التي تشكل المجال الذي يعيش فيـه الانسـان وتأخذ الاساءة للبيئة اشكالا متعددة ، فمنها ما يكون على شكل تلوث ومنها ما يؤدي الى انعدام التوازن في المجـال الطبيعي او ازديـاد الضجيج الذي تحدثه حركة المواصلات البرية والجوية او تحدثه بعض المؤسـسات الصناعية ، والبيئة بالنسـبة للاقتصادي تدخل في الحيـاة الاقتصاديـة وتؤثر بهـا .

الفقـرة الثانية : الاسس النظريـة للتنميـة المكانيـة .

تبدو الظواهر المكانية وفق خمسة اشكال بشكل اجمالي :

- بتكوين المناطق ، حيث انها تقسيمات الاراضي الوطنية التي تختلف فيما بينها بتواجد عدد من المواصفات التي تخص كل منهـا .
- ببناء شبكة من المدن من مختلف الاحجام .
- بالهياكل الداخلية للمدن التي تتبع عالم التحضير ـ تخطيط المدن .
- بالهياكل الاسكانية والاصطلاحات الزراعية .
- بهيكل شبكة المواصلات وتنميتها والتي تقيم الاتصال بين المناطق والمـدن والريف .

آ ـ انـواع المناطق :

ان المقصود هو المنطقة الاقتصادية ، ونميز عادة ثلاثة تعريفات للمنطقة الاقتصاديـة :

المنطقة المتجانسة إن المنطقة المتجانسة تتصف بتجانس كبير وفق نموذج موحد لمتغيراتها الاقتصادية الرئيسية كافة .

المنطقة ذات مراكز النمو وتسمى ، ايضا بالمنطقة المركزية أو بالمنطقة القطبية ، وهي تتميز بالدرجة المرتفعة لعلاقات الترابط والتبعية لنشاطاتها ، ان المعاملات الفنية ـ الاقتصادية للتحويل بين مختلف النشاطات في داخل مثل هذه المنطقة هي أكثر ارتفاعا من المعاملات الفنية ـ الاقتصادية بين النشاطات الداخلية والنشاطات الخارجية .

منطقة المشكلة ان تحديد واقع هذه المنطقة ينتج من تواجد مجموعة من المشاكل الاساسية والتي تحتاج الى حل ،وهذه المشاكل تكون مختلفة عن مشاكل المناطق المجاورة والتي تدعو الى ضرورة العمل التخطيطي المحدد بدقة .

ان كل تعريف من هذه التعاريف الثلاثة للمنطقة الاقتصادية ليس من الضروري أن يتفق مع المناطق الادارية التي تم رسم حدودها تحت تأثير العصور المختلفة وتحت العوامل التاريخية المتعددة والمتغيرة جدا ، ان المنطقة الادارية تمثل فائدة وميزة لا يمكن الاستعاضة عنها وهي انها تمتلك « مراكز اتخاذ القرارات » باستطاعتها ان تضع موضع التنفيذ سياسة مكانية ، يجب على المخطط المكاني الا يتناسى المناطق الادارية ، وهنا سيبحث عن تركيب للتعريفات الاقتصادية والحقائق الادارية تحت شكل مناطق تدعى « مناطق البرنامج » ومنطقة البرنامج هي التي تهمنا بشكل رئيسي ، فمن الطبيعي ان يتم اختيار هذه المنطقة كونها تعادل منطقة او عدة مناطق ادارية ، وفي اغلب الحالات تكون منطقة البرنامج منطقة ذات مركز نمو اي مركزية او قطبية .

في الواقع توجد مشاكل معروفة في عدة مناطق وهذه المناطق ايضا يمكن ان تتواجد فيها مشاكل خاصة بكل منطقة وفي داخل المنطقة يمكننا تمييز مجموعات من الاراضي قابلة للتجزئة ومتميزة بتواجد مشاكل خاصه محلية ، ولكن ليس من الضروري وليس مرغوباً في ان تأخذ الخطة الوطنية على عاتقها ، كل هذه المشاكل بل ان عليها ان تحدد اهتمامهــا بالمشاكل وبالبرامج الخاصة بالمناطق الكبيرة والتي تشكل تقسيما مباشرا للاراضي الوطنيــة .

ب ـ النماذج المختلفــة للسياسات المكانيــة (المنطقيــة) :

يمكن ان نتعرف نظريا على اربعة نماذج من السيــاسات المكانيــة :

ـ سياسة تهدف الى الزيادة القصوى للانتاج الوطني دون ان تهتم بالآثار الناتجة منها في مختلف المناطق .

ـ سياسة تهدف الى الزيادة القصوى للمنتجات المكانيــة (السعي للزيادة القصوى لانتاج كل منطقــة) .

ـ سياسة تهدف الى تحقيق المساواة للانتاج الفردي في كل المناطق .

ـ سياسة تهدف الى تحقيق زيادة قصوى في الانتاج الوطني مع الاهتمام بالمنافع والمصالح المكانية في المناطق المختلفة .

ج ـ ترتيب المناطق :

ان اختيار الزيادة القصوى للانتاج الوطني مع بعض الاختلافات فيما بين المناطق يتضمن بالمقابــل اعتماد مبــدا معين في ترتيب المنــاطق الى مجموعات تساعد كأساس في تحديد وسائل العمل الموجهة لوضع التمييز بين المناطق موضــع التطبيق .

ـ المعايير :

انه من المفضل في هذا المجال استعمال معايير موضوعية محددة مسبقا ، بشكل يقلل ما امكن من تأثير الآراء الشخصية والضغوط السياسية . فبامكاننا مثلا لهذه الغاية استعمال المعيار المزدوج لمعدل النمو ومستوى الدخل المنطقي للفرد الواحد مقارنا بمعدل النمو وبمستوى الدخل الوطني للفرد كما هو وارد في الجدول التالي :

جدول يبين ترتيب المناطق حسب مستوى ومعدل النمو الخاص بالدخل المنطقي

معدل نمو الدخل المنطقي للفرد على المعدل الوطني لنمو دخل الفرد	مستوى الدخل المنطقي للفرد على الدخل الوطني للفرد	
	١	١
١	مناطق متطورة	مناطق نامية (في طريق النمو)
١	مناطق متخلفة	مناطق انحطاط

ولكن أي دخل يجب اخذه كمقياس ؟ لتحاشي تأثير التغيرات في الاحوال الاقتصادية . ولا سيما ما كان منها متعلقا بالمحاصيل الزراعية . فانه لا يكفي في هذه المقارنة الاهتمام بدخول سنة معينة ومن الفضل اخذ متوسط ثلاث سنوات او خمس .

من حيث المبدأ . لاننا نجد ان معدلات النمو يجب ان تكون هي التي قد اعتمدت من اجل المدة المخططة . وبافتراض غياب العمل الحكومي . اما من الناحية العملية فان هذا يعني ايضا امتدادا منطقيا وطبيعيا في المستقبل لمعدلات النمو السابقة .

ـ أشكال سياسة التمييز :

ان هذه السياسة المطبقة على الترتيب الرباعي التي تعتمد على المعيار المزدوج للدخل القطاعي ومعدل نموه بالنسبة للدخل الوطني الى معدل النمو الوطني ، وهكذا نحصل وفق هذه الطريقة على ترتيب مبسط ومشترك واقتصادي ومعبر ، تأخذ السياسة المطبقة على الترتيب الرباعي للتمييز المنطقي الاشكال التالية :

ـ العمل التوجيهي ، وعادة العمل التقليدي في حالة المناطق المتطورة .

ـ عمل مواكبة المناطق النامية ومصاحبتها .

ـ عمل دفع المناطق المتخلفة وتنشيطها لا سيما باحداث مراكز النمو او مراكز التنمية .

ـ العمل الذي يتعلق باعادة النظر في البنية الهيكلية واعادة التوجيه في حالة مناطق الانحطاط .

ان اشكال « الاستراتيجية العامة » للتطور التي استعرضناها آنفا ، جديرة بالاهتمام بدون شك ، ويجب الوقوف عند كل واحدة منها ، وذلك عائد لان كل منها تحتوي على بذور منطقية قادرة في الحقيقة ان تكون مصدرا لتسليح الاقتصاديين في البلدان المتخلفة وتفسح امامهم طرقا وابوابا عدة يمكن الدخول عبرها لمعالجة القضايا الخطيرة التي تعانيها مجتمعاتهم . فمثلا ، تتمتع ضرورة التمييز بين مفاهيم النمو والتطور والتقدم ، بأهمية تطبيقية بالاضافة الى اهميتها النظرية البحتة ، لان ذلك يساعد حقيقة على تحديد اتجاه السياسة الاقتصادية . وتتمتع بعض النظريات التي ناقشناها بمزايا خاصة ، من بين تلك النظريات ، نظريتي

دي برنيس وهيرشمان ، حيث يعطيان نوعين من الصناعات التي بواسطتها تتم آلية التصنيع في البلدان المتخلفة ، كذلك فان نظرية (اقطاب النمو) يمكن تطبيقها في حالات خاصة ، وتكون ذات فائدة في كثير من النواحي .

ومن الجدير بالذكر ، القول بان كل نظرية من النظريات التي ناقشناها في هذه الدراسة ، اذا اخذت بشكل عام ، غير صالحة لوضع استراتيجية عامة للتنمية في غالبية او جميع البلدان المتخلفة ، وبامكاننا ايجاز النقص العام في هذه النظريات بما يلي :

١ ــ اغترابية هذه النماذج عن واقع البلدان المتخلفة ــ ولو نسبيا ــ حيث ان كل نظرية تاخذ بعين الاعتبار وقبل كل شيء ، اولوية نشاط راس المال الخاص وهذا اجنبي في اغلب الحالات .

ومحاولة كهذه لحل المشاكل الاجتماعية ــ الاقتصادية في البلدان المتخلفة يؤدي في نهاية الامر الى الفشل .

٢ ــ كثيرا من النظريات ، تصب اهتمامها وتركز على عامل واحد ، غالبا مايكون ،راس المال ، وتوفر هذا العامل يعتبر شرطا وحيدا وكافيا لتامين التطوير ، ان التركيز على عامل من العوامل وحده واهمال العوامل الاخرى فانما يعزي ، وكان الامر مقصوًد ، لتجاهل حقيقة ان التخلف هو ظاهرة اجتماعية ــ اقتصادية معقدة ومتعددة الاطراف ، وبالتالي فان هذا المفهوم ياخذ للقضاء على التخلف ، بوضع حل مركب لجملة من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلد المتخلف .

٣ ــ ادعاء معظم المفكرين الذين اتوا بهذه النظريات ، وكذلك الذين يؤيدونها بانها تصلح لجميع البلدان المتخلفة ، والحقيقة ان تلك البلدان تعاني من مشاكل غالبا ما تكون متباينة ، عندما يوضع حل لاي مشكلة

من المشاكل التي تواجهها البلدان المتخلفة، مثلا لو اخذنا المشكلة الزراعية، نرى ان الحلول الممكنة في بلد كالقطر العربي السوري تختلف عنها في بلد افريقي كتشاد مثلا » .

اخيرا، ان فك حزم التخلف يتطلب العمل على جبهة عريضة وخصوصا ايلاء عملية التصنيع اهمية خاصة ، هذه العملية التي عليها ان تحقق شرطان اساسيان :

١ ــ يجب ان تساعد القطاعات المقامة على تحديث الاقتصاد وتكامله وبالتالي تغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية .

٢ ــ تحقيق الاستقلال الاقتصادي وصولا لالغاء حالات التبعية بشتى اشكالها وينبع هذان الشرطان من تصورنا لمفهوم عملية التصنيع ، الذي نعتبر خير تعريف له هو الآتي : « التصنيع هو ظاهرة اقتصادية ــ اجتماعية معقدة ومتعددة الجوانب هو عملية تطوير اقتصادي واجتماعي يتم من خلالها تعبئة قسم متزايد من المواد المحلية من اجل تطوير بنية اقتصادية وطنية متعددة الجوانب وحديثة من الناحية التقنية ، حيث تتميز هذه البنية بوجود قطاع صناعي ديناميكي قادر على تأمين معدل نمو مرتفع لمجمل الاقتصاد ، وبشكل عام قادر على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي »(١) .

ان النهوض الاقتصادي الكفيل بالخلاص من حالات التخلف والتبعية يتطلب قيام سلسلة من الصناعات القائدة لعملية التنمية ، بمعناها الشمولي ، والاهتمام بمختلف قطاعات الاقتصاد القومي ولا يتم ذلك الا من خلال التخطيط الشامل .

---

(١) مجلة المعرفة العدد ٢٤٢ ــ ٢٤٤ ــ د . محمد مروان السمان ص ٤٢ ــ ٤٣ .

المراجع :

١ ــ د . محمد مروان السمان ، محاضرات في اقتصاد وتخطيط الصناعة القيت على طلبة السنة الرابعة وطلبة دبلوم الدراسات العليا / قسم الاقتصاد / ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .

٢ ــ د . محمد مروان السمان ، اقتصاد وتخطيط الصناعة ، جامعة حلب ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ١٩٨٢ .

٣ ــ د . بكري جميل الناصر ، التنمية الاقتصادية ، جامعة حلب ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ١٩٨١ .

٤ ــ د . عبد الرحيم بوادقجي ، التنمية الاقتصادية ، جامعة دمشق ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ١٩٧٩ .

٥ ــ د . كاظم حبيب ، مفهوم التنمية الاقتصادية ، دار الفارابي ، بيروت ١٩٨٠ .

٦ ــ مجلة المعرفة ــ عدد /٢٤٣ ــ ٢٤٤/ ، دمشق ١٩٨٢ .

٧ ــ ايف بينوت ، ماهي التنمية ، ترجمة ــ سعيد ابو الحسن ، دار الحقيقة ، بيروت مكتبة العالم الثالث .

٨ ــ د . صلاح الدين نامق ، نظريات النمو الاقتصادي ، دار المعارف بمصر ١٩٦٧ .

٩ ــ م . م افسينيف ، نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية، تعريب عز الدين جوني ، دار الفارابي ودار ابن رشد ، بيروت ١٩٧٩ .

شعر

المرثية الدائمة

شعر : مصطفى خضر

— ١ —

لِمَنِ التّماثيلُ المُهشّمةُ ؟

الوجوهُ تَهبُّ ، يطمسُها الغبارُ ،
تذوبُ أقنعةٌ وأهدابٌ منَ الحجرِ ،
النّهار يرفُّ مزهواً حشود الملحِ ،
والملأُ المقدّسُ يعلن النسيانَ مملكةً :
رؤوسٌ من حجر

وعواصمُ انتصبتْ هيا كلَ من حجرْ
والكلُّ يجأر في احتفالات الولادةِ ،
والفروضُ تُقَامُ في حجرٍ
مفاتيحُ الزمانِ الطارىء المكسورِ من حجرٍ ،
تبايعُ ساعةٌ عمياءَ من حجرٍ ،
أبايعُها ، تبايعُني
والأرضُ ألبسُها فتلبسُني —
أتبتدىء الجذور حكايةً أخرى ،
تميدُ الروحُ في المفاصل ،
تبدأُ في أصابعها الحياةُ ،
تتوّج المأساةَ بالبركانِ في ليل الصراعاتِ ،
ابتدأتُ ، وما ابتدأتُ !
يحيطُ بي حجرٌ يبايعه العبادُ
والنهرُ يحبسُه العدوُّ أو الرمادُ
ويودّع الشهداءُ مهجوراً ،
غصونٌ من دخانٍ تستفيقُ على الصحارى
والصحارى تستفيقُ بلا نخيلٍ أو جيادٍ ،

والعظامُ تئنُّ في كهف الشهاده !
والأرضُ ألبسُها ، فتلبسُني ،
وأنتظر الولاده
وكأنَّ بركاناً تنفّسَ ،
أو كأن العشبَ يسعى في الجماد

أين الشهادةُ والشهيدُ ؟
وراءَ أُغنيتي هياكلُ أو أباطرة الطلولِ
تنوءُ ضائعةً ، وتشخصُ !
كيفَ يسقطُ فوقها مطرٌ ،

يردُّ صباحَها العربيَّ
يصنعُ من كواكبه عيوناً للخيول ،
ومن سلاحفه دروعاً للغبار
ومن معادنه سنابلَ أو سلاحاً للنهار ،
ومن نهاره أغنياتٍ للفصول
وكأنَّ أجنحةً ترفرفُ في سماء من ترابْ !
من أين تفتتحُ الكتابَ ؟
عليكَ أن تختارَ ياشعبي الوحيدَ

وتستعيدُ النّار محترقاً .

وتبدأ من جديدْ !

للشعب ذاكرةٌ تعيشُ مع الجذور .
وللجذور حديثُها السريُّ في ليل السحاب
وللتراب حديثهُ اليوميُّ للصبح الوليد
وفي مساء الكائنات تفيضُ ذاكرةٌ .

وتشتعل البذورْ

ودمي يؤرّقني
والأرضُ أنشرُها . فتنشرني
في كلِّ عاصفة عمياء أنثرُها . وتنثرُني !

أختارُ شاهدتي . وأعترفُ :

العدوُّ يحلُّ في الأوراق والأمواه .
كيف تكسّرتْ روحٌ . وفاضتْ في الهياكل .
والعدوُّ يحلُّ في الآهات والقبلات .

يخفقُ في السنابل .

ثم تختلج الخلايا

والبرايا تستفيقُ وحيدةٌ عمياء

والأنثى الولودُ تبوحُ ،
في كلّ الجهات دمٌ يفوحُ ،

وخلف رائحة الأباطرة ارتعدنا في الزوايا —
أيّ رؤيا تحمل الأنثى الولودُ ؟
دمٌ على الوقت البعيد يلوحُ ،
تنهرهُ الجروحُ ،

وفي القماط وفي السرير وفي الحليب . . . دمٌ !
وأجنّأرُ في البرايا
أيّ رؤيا كانَ يحملُ طائر الروح !
ابتدأتُ ، وما ابتدأتُ !
وكانَ يملؤني الظلامُ

ماذا أرى ؟

مدنٌ تُكَلّل بالظلال الآدميّة صوتها المرئيّ
يخرجُ في رماد سلالةٍ عمياءَ ،
تَجتَمع السلالةُ فيه ،
تحملُ حزنها الشفويّ ، تَفتَتحُ السّلامَ
تضيءُ أضرحةٌ وأسلحةٌ ،

فتنتشر العظامُ

غداة تَطويني ، فأطويها ،

وتنتشر الغصونُ على ضفاف النّار

تصغرُ أو تضيقُ الأرضُ :

تلك مدافن الأطفال أم سربُ المهارى

رغبة الذّكَر التي اشتعلت كسربٍ من يمامٍ ،

قبّة الأعضاء أم دينونة الأشياء تقربُ !

المدافنُ ماتزال تضيقُ ، تتّسعُ ،

الطلولُ تبايع الشهداءَ !

تلبسُني ، فألبسُها ،

وأسقطُ في الكلامْ !

مدنٌ تناسلُ في خرائطَ ، ثم تبتدىء الرحيلَ

كأنّ إقليماً من الأموات ينهضُ ،

أو يقيمُ هناك مملكةً من الأشياء ،

تفرخ بالعبيد والعباد

فيدخل الأمواتُ في الأحياء ،

تختلط العواصمُ بالبوادي

أوكأنّ الأرضَ تنهض في الظلام

كأنّ عائلةً من الأسمال ،

ضاحيةً من الأطفال تذبلُ ،

أو كأنّ الحربَ تنسلُ في العدوِّ —

وما أزالُ أشعُّ محترقاً ،

ومحترقاً أراها في اعترافاتي الجديدة

والأرضُ ألبسُها وتلبسُني

والنارُ في زمني

بين السلالة والقصيده

بعد الصراع تعودُ ،

تفضحُها الأراملُ والورودُ

والماءُ يجهش والجنودُ

وكأنّ أزمنةً بعيده

في غابة الأنقاض تبدأُ أو تغادرُ أوتعودُ

والأرضُ تنسلُ بالعدوِّ وبالجراد !

إني ابتدأتُ ، وما ابتدأتُ !

وكلٌّ أجزائي في القبائل والمداخل

والهجرة الأخرى تحلُّ !

فَمَنْ أبايعُ ، أو تبايعُ ،
والمدائنُ بعدنا سقطتْ !
سأجْمَعُ ، أو أُكَسَّرُ مثلَ شعبي
آه ! ياشعبي احترقت ، وما ابتدأتُ ،
ومأزالَ هناكَ أنتظر المعادْ
والأرضُ تطويها ، وتطويني الحدودُ

— ٢ —

تقترب الساعةُ ، أم يقترب العدو
يقترب الحاكمُ ، أم يقترب العدو
يقتربُ العدوُ ، أم يقترب الْ . . . إلخ !
أقترب الآنَ على صراط النّار ،
أم ينتظر البحرُ خيول الماء
وجثّة العدوِّ في يديْ
أم جثّة الفكرة في عينيْ
أصرخُ : يابويضةً تفرخُ في سرير الحرب !
إنيّ عائدٌ أختتمُ الأرضُ التي تشبعّ الصباده
في ساعة الشرارة النازحة الخضراء ،

وابتسامة المرضعة النازفة ،

ابتعدتُ ، واقتربتْ

ونسوة السّاعة يحتفلنَ بالسواد
والمحارباتُ في غبار النوم والأجناس واللقاح
يبتعدنَ ، ثم يقتربنَ من مراقد الأمطار ،

أو يطأنَ قبل الأسحار ،

يتشحنَ بالحليّة القديمة الجديده
(حليّتي الوحيده)

يهمسنَ في ليلِ عظام الحرب ،
ينتحبنَ في معسكر الشعب الذي يخرج

محشواً بذلٍ لذّة الفريسة القريبة البعيده !

وتحت ليل الأمراء اقترب الأعداءُ
واستراحت الأفراسُ في حظائر اللغاتْ
تسيلُ بالشحم وبالسباتْ
تسيلُ في ذكورة الحجرْ .
تفرخُ بالوباءْ
زوجاً من الأموات والأحياءْ .

وكان قنديلٌ من الدماءْ
ينشج في حياءْ
ينتظر المطرْ !

* * *

من الذي يزوّر النباتْ
من الذي يطلعُ في حرائق النساء والأطفالْ
من الذي يولدُ في ظهيرة البذور والصلصالْ
أهذه مملكة السلالة العمياءْ
تحرسُها السيدة المذبوحة العذراءْ
تغمرهُ رائحة النهر الذي يذوبُ ،
أم رائحة الصحراءْ .
وقمر الدخان في الحديقة الجليلةْ
تغمره رائحة الألقاب ،
أم رائحة الفضيلهْ !
والطبقاتُ والكوى والمدن الرثّهْ
تنتظر المطرْ
تنتظر الوقتَ الذي يعالج الجثّهْ !

تولدُ تحت ظلمة الحجرْ
تولدُ خلف ظلمة التاريخ والمذابح السعيده ْ !
تقترب الساعةُ ، أم يقترب العدوُّ
تذهلُ كلّ امرأة ،
يدهشُ كلّ ذكرٍ ،

وتخرج الأعشاب والترابُ
يخرج الأطفال صوب ذلك الصراطِ ؛
يحملونَ في أكفّهم مدائن السرابِ
تخرج اللغاتُ ،
تخرج الضفافُ والورود

تقترب الساعةُ ، أم يقترب الجنودُ ،
أم يقترب الشعبُ ،
والشرقُ والغربُ . . .

وبينما تقترب الجهاتُ
يحتشد البشرْ
تحتشد السيوفُ والأسنهْ
تحتشد الأفراسُ والأعنهْ

تحتشد الألسنة الناطقة ، الفاسدةُ —

الامعاءُ والأسنانُ تستجدي

وغابة الأيدي
نهرٌ ، تستجدي
آلهة الأنقاضِ والمطرْ !

من يجمع العظامَ في تابوتْ

في ليلة الفسادْ
من يجمع العبادْ
من يجمع الساحات والبيوتْ .
تقترب الساعة
تجتمع الأمعاءُ والأفواهُ في سكينهْ
وتعلن الطاعهْ
تجتمع المدائن الدائنة المدينهْ
تجتمع الأشياءُ والأحجارُ ،

كلُّ حجرٍ شاهدةٌ

تحوّلت مائدةً !

يجتمع الأحياء والأموات

تهرول الدماء والساحات والبيوت

في الساعة الدفينه

تبتدىء الحربُ ،

تبتعد الحربُ

وبين كلِّ لحظةٍ ولحظةٍ

تقترب الساعة ،

أم يقترب الشعبُ

— ٣ —

كان النهارُ يشفُّ عن جسدٍ طفوليٍّ ،

ويخرج في فضاء الموتِ عصفورٌ ،

وكانتْ نسوةٌ يندبنَ أعراس المياهِ

مبكّراتٍ في ترب الكائنات يبحنَ ،

أو يهبطنَ في ليل الشفاهِ !

وكان يفتتحُ العواصمَ ظلٌّ غاشيةٍ ،

تبعثرُ ماتبقّى من هياكلْ !

(من يفتح الأبوابَ للأعداءِ ؟)

يسقطُ كوكبٌ خلف الدليلِ ،

يضيءُ أجنحةَ المداخلِ ،
هذه إبلٌ محمّلةٌ برائحة البيانِ
يفوحُ في تاريخها الأمراءُ ،
(هَلْ زيتُ الخليج يفوحُ ،
أم غصن النخيلِ يلوحُ ؟)
رائحة الصحارى والمهارى ،
أم بقايا الشعر تخفقُ في الجليلِ
أم السماءُ تبوح بالسر الجليل ؟

☆ ☆ ☆

الهجرة الأخرى ابتدأت ، وما ابتدأتُ :
خرجتُ من قبري :
التّرابُ تزفّه الخطواتُ ، ترقصُ بالبذورِ
والخبزُ يشرقُ في الظلالِ ،
وفي ربيع الأرض تصعدُ أغنيات النسغِ
بين الماء والينبوع تحتفل التلالُ
وتضيءُ أثداءٌ ، وتخفقُ بالحليبِ

وتهمس القبلاتُ في الأوراقِ ،
تشتعل العذارى والسنابلْ
في كلِّ سنبلةٍ مقاتلْ
والأرضُ أجمعُها فتجمعُني ،
وتنهضُ في القبائلِ
آهِ ! ياشعبي !
ابتدأتَ الهجرةَ الأخرى وحيداً
وأراكَ في كلِّ المدافنِ والمدائنْ
في كلِّ سنبلةٍ
تبايعْ
من سنابلِها
شهيداً !

قصة :

أيها البرج .. ياعذابي !

فاضل الربيعي

مساء امس تحدث الراديو كثيرا ، وبتفصيل زائد عن البرج (اي برج ؟ كان مساء باردا غدت فيه الغرف الرطبة اكثر اذلالا لاجسادنا الذابلة) لقد نمنا نوما ثقيلا ، فيما كان صوت المذيع في الراديو ، جافا - غبيا . يتحدث عن برج يشرفون اليوم على انشائه في بقعة بعيدة من بلادنا الممتدة ، بقعة بعيدة ، تهزل فيها اجساد الاطفال والشيوخ والنساء والبقرات والطيور والاعشاب والاقمار والنجوم ، ... اي برج ؟

في الفضاء الفسيح ، طائر بلون الشمس ، كان جريحا كما ظن احدنا ، ها هو يحوم ضالا طريقه ، رغم أن الطيور لا تضل اعشاشها . وها هي شمس الصباح ، ونحن منتشرون مثل الازهار البرية في الساحة الترابية الممتدة حتى الاسلاك الشائكة ، والتي وضعت لتفصلنا عن حياة عجيبة ، (تركض مثل حصان . وتموت وحيدة في نفوسنا مثلما يموت الفيل ساكنا ، صامتا دون جلبة ، اي حياة ؟) ان للاسلاك هنا معنى واحد فقط انها قادرة على حجب الحياة عنا (الحياة التي تركض مثل حصان كان هناك ايضا سور . اجل سور من الخرافات والرماح والتعاويذ والخطب .

هل تخلف وراءنا اذن هذه الغرف الرطبة ، التي ظلت لزمن بعيد ، غرفا رطبة ، غرفا للموت واخرى للكراهية ؟ كان علينا ان نفعل هذا في الصباح ، في الصباح فقط ظل الطائر الجريح الذي يحوم ضالا طريقه ، (طائر بلون الصباح يتمتع فوق غرف مصفوفة بانتظام ليس فيها غير جثث وبرد وشمس خابية تدخل خلسة من كوىً في الاجساد) .

لقد تحدث الراديو كثيرا مساء أمس عن برج يشيدونه ، فيما كنا نحن في غرف الموت السهل البطيء ولكننا نخرج الآن . طوابير من جثث ساكنة ، قلقة ينهشها القلق عجيب في العيش . ويأسرها تفكير مجرد ، وبليد بالحديث المبهم الذي كان يصرخ به المذيع في الراديو ليلة امس (امس الباردة ، اي برج ؟ اي مدى صحراوي هذا ؟

لم نكن لنجرؤ على الاطلاق ، على قول شيء ما . ولكن اي احساس بالحياة هذا الذي مدنا به ، حديث المذيع عن البرج ؟ في مثل هذا الوضع كان علينا ان نتلاءم جميعا ودون استثناء مع فكرة واهمة أو حقيقية او اكذوبة تطلق علينا مثل النار من مسافات بعيدة فاصلة . كنا نرسم صورة البرج فوق الارض وفي الهواء النظيف وكان علينا تبعا لهذا ان

نهجر تلك العادات اليومية في تبادل الابتسامات وأدوات الحلاقةوالسكائر وكنا نفكر ، (عدا البرج ، تبدو كل الاشكال الجميلة الاخرى على نحو غامض مشطوبة وملغاة من الذاكرة المتعبة ، قاذورات يتعين علينا ان نتخلص منها سريعا ؟) لماذا تغدو الذاكرة جلادا اكثر وحشية من هؤلاء ؟ ولماذا لا تصادقنا الذاكرة ، ولماذا تعلن الحرب على اجسادنا ، ولماذا هي جميلة وقاسية ومتواطئة ؟ ولماذا ، ولماذا ، ولماذا ، ....

هذا السجن الصحراوي وهذه الغرف الصغيرة المظلمة وحيث نبدو مهجورين الا من الحلم وحيدين وقساة . توحدنا وجبات طعام رديئة وافرشة وملابس وأحاديث وسخة ، ومع هذا نكرم بعضنا البعض بالسكائر ونغضب خط الاقتتال .

لكن الامر يبدو مختلفا بعض الشيء مع البرج .

ان شيئا وحشيا خارقا للعادة في قوته ، يجعل وجوهنا اكثر صفاء واحاديثنا اكثر رقة مما ينبغي ، كأن هذه الرمال الهائلة لم تصنع منا اجلافا تطفح في عيونهم قسوة مريرة ، قسوة حياة تساق بالعصا الى زريبة من زرائب الجلادين وتطعم حد الاشباع وجبات متكررة من الذلة .

ولكنه البرج مع كل هذا ، برج تحدث عنه المذيع ليلة أمس البارد، برج يزمعون انشاءه للقرويين والحرفيين والباعة وعمال الورش والمصانع والمزارعين الفقراء ، ليس بوسعنا القول انه سيكون كذبة اخرى وليس بوسعنا القول أن الركائز قد اطلقت أصواتها في سماء فسيحة من المقت .

ان المرء ليحار حقا وهو في وضعنا (اي وهج يشمله هذا البرج هذا الوهم ؟ ثمة سماء فسيحة مثل هذه السماء لكنها تنمو ببطء في دمنا، ووجوه مثل وجوه الاحبة تشق طريقها الآن ، في ممرات ضيقة في الروح، واكف تلوح لنا : ــ لا عودة ايها الاصدقاء المساكين ... لا عودة ايها

الاصدقاء .. لا .. لا .. لا .. لا .. ، كل شيء ، ولا شيء حقا يجري خارج هذه الكيلو مترات الضيقة والشاسعة التي تفصلنا عن العاصمة ، ها نحن الآن في صلاة صمت طويلة من اجل أن يكف هذا العذاب والالم، عذاب البرج ، (اي شكل سياخذ : امثل برج ايفل ؟ ام بيزا ؟ ام بابل) لا لا نعرف بالمرة اي الطريق تلك التي سيكون بإمكاننا الوصول عن طريقها لصورة البرج ، هذا الكائن القاسي الذي يشغل حيزا كبيرا في ذاكرة صغيرة متعبة . هذا الذي يضيء ليل الروح ولكننا مع ذلك وبشعور صاف نقول . « ان طريقا للخلاص موجود بلا شك حتى في اكثر الطرق وعورة.»

بدأ السجناء الآن يغنون تلك الاغنيات الحديدية بعدما هجروا تلك العادة السيئة في التفكير باسماء الايام والاصدقاء والجلادين والموتى والامكنة والبلدان ، انهم يطلقون الاغاني بوجه الكآبة والقساوة ، كانت وجوهنا مصفرة ويائسة ، واصابعنا منداة بالعرق والم الروماتيزم .. نجوس ارض الساحة الترابية الرخوة ونرسم شكلا مقترحا للبرج وللبلاد ، ونزحف من التعب على أكفنا ، مثل كلاب صغيرة أصابها الجرب وقتلها الجوع ونعود ثانية بهيأة طوابير لنختبيء في غرف رطبة نحلم بالبرج ، في زوايا الغرف او نلعب الشطرنج او نلعب لعبة النقر باظافر الخيال ، كنت اختلي مع احد السجناء . كان سجينا صغيرا وخائفا ، اسمه انيس كان الملك محاصرا وظل هو الاخر محاصرا ، خائفا كنت اقول له : « ان تخسر فتلك علامة » . فيتساءل اية علامة تعني فأجيب : « ان عليك ان تربح في المرة القادمة » . غير انه ظل صغيرا وخائفا كما قدر له أن يكون ... لم أشأ هذه المرة ان اجعل منه مهزوما ، كان الفيل يهدد بلا شك القلعة التي قتل جنديها (كان هناك ايضا في الخارج جندي ينتظر ان يموت اذ ان طلقة صوبت الى بلعومة ولم يعرف احد مصدرها) قال أنيس انه « لا يستطيع ان يكسب هذه الجولة » قلت له « مثل هذا الشعور يوسع رقعة الخسارة فعليك الآن أن تصد هجوما واضفت

الى ذلك » « ان هناك نشوة واحدة فقط يقتسمها قطبان ، النصر ، والهزيمة ولان علينا أن نسرق هذه النشوة فان » ... « انتبه ايها الصغير الملك محاصر » واكملت دون ان استرجع المقطع الاول الذي ابتدات كلامي به « علينا ان نضرم نار الشهوة في قلوبنا فهي كافية لاشعال كل الحرائق اللذيذة » كان البرد كالعادة مقلقا اذ ان الاصابة بالروماتيزم لم تكن وشيكة ، بل هي واقعة بالفعل ، فهؤلاء جميعا مصابون بأمراض عدة ، وقد يكون الروماتيزم اخف وطأة منها ، فنحن بالاضافة الى اننا لا نمتلك افرشة جيدة كنا ايضا لا نمتلك مقدرة على شرائها ، زحف الفيل الابيض وكان الصغير خائفا ، غير انه فاجأني بقفزة الحصان التي كادت ان تهشم وجه مليكي قلت وثمة اضطراب باد على وجهي ان الامر اصبح خطيرا . كان الصغير ، ذا وجه ابيض مائل للصفرة غير انه كان ممتلئا على نحو جميل فلم يكن بدينا ، انه رجل صغير وخائف ويدعى انيس ، كان يشعر باضطراب مفاجيء ، عندما يكون الامر متعلقا بأمور غير امورنا (كان اخلاقيا من الدرجة الاولى وكنا نعتقد انها نتيجة طبيعية للطريقة التي نشأ فيها) في السابق ولان عليه ان ينتبه للملك الاسود ، الذي ظل محاصراً ، فقد تحركت القلعة وكانت كالعادة دون حراسة قلت وانا اكسب حصانا آخر ، « ان علينا أن نفكر جيدا في مسألة البرج » ، الا انه ارتجف فانباني أن الامر متوقف على جدية انشائه ، « هذا طبيعي» ، اشعر ببرد انه ليس الروماتيزم على أية حال .

ــ كش ، كش .. هل مات الملك ؟

ــ نحن بطيئين . كالسلحفاة .. اخ « اشعر بالتعب » .

استأذنت الصغير ، اذ ان البرد كان لا يحتمل . جمعنا البيادق وخبأها الصغير في جيبه كانت هناك ضجة لا تحتمل في الممر الطويل . انهم بلا شك يتحدثون عن البرج . قلت انهم يتحدثون بحماسة عن

البرج ، وهذا حسن ، فالتفكير بالايام الماضية والقادمة على حد سواء ، تجعل منها اميالا لا يمكن ان نقطعها ، فليكن هذا اليوم الالف او الالف بكثير فليس لهذا ادنى اهمية مثلما للبرج من اهمية بالغة ، في الليل ، كانت الريح الشمالية تعصف في الخارج في الساحة الخالية ، تماما الا من الاسلاك والازهار البرية ، كان الامر هينا اذا . ان اي صوت من هذه الاصوات الوحشية لن يصدر ، هذا ما لا شك فيه بالنسبة لي اذ اننا كنا نعرف الايام تلك التي تهب فيها الرياح الشمالية او الشرقية . قال الصغير قبل أن يغمض عينيه . : ــ

« هل تعتقد أن الامر بهذه الصورة » قلت مقاطعا عليك ان تنام ، كان يغمض عينيه مثل طائر جريح يجوب فضاء فسيحا يبحث عن نقطة ما ، تتحرك بعيدا عن عينيه ، كنا نسترجع في ذاكرتنا صورة المذيع الذي كان يقرأ البيان التفصيلي عن انشاء البرج ، كان صوتا خافتا ، وكان يبدو خائفا (ليس من مهمته كلا ، اذ أن الامر كان يحمل في طياته امرا خطيرا ، كيف يكون البرج ، شكله ، وضعه ، مكانه ، وما علاقته بوضعنا نحن ؟ فجاة اكتشفت أن وضعنا مرتبط بانشاء البرج ، مثل سلسلة حديدية لا نهاية لها ، لذا كان علينا ان ننتظر اخبارا جديدة عن البرج، غير انني لم اسأل نفسي مرة ، كيف قدر لنا ان نكون هكذا مرتبطين بكائن مجهول ، ربما كان اسير ذاكرة رجل ما ، ورحت اطيل النظر في عيون السجناء التي اغمضت للنوم ، لم أكن استمع لشيء غير صوت صفير بلبل كان يقلده احد السجناء وهو على فراشه في اقصى الممر ، كان يكرر الصوت ، وكنت امتنع عن التفكير ، « غالبا ما نعتقد ان امرا ما يحدث هنا لو اننا كنا على دراية تامة به » ، الا أن الامر الآن يبدو على اختلاف شاسع ، استمر صوت البلبل ، وخامرني شعور لذيذ ، ان تكون العصافير والاصوات الجميلة المحبوسة في اقفاص دواخلنا ، تنطلق ساعة نشعر اننا باهتون ، مثل شيء غير ذي طعم . هذه المرة

هذه المرة فقط ، كنا ثلاثة انا وأنيس واخر كنت اتجاهل اسمه لمرات عديدة عندما اناديه او اجزيء اسمه ، فازعق بمقطع واحد من اسمه (بهاء) كنا ثلاثة فقط تاركين او متجاهلين على نحو غريب بقية السجناء ، الذين ظلوا يجوبون الباحة الواسعة كلا على انفراد ، يفكرون بطريقة ما ، للوصول الى شكل البرج ، توغلنا بعيدا عن تلك الوجوه القائمة المصفرة المفسولة بالشمس ، وبدا تجاورنا الامكنة المعتادة ، متوغلين بذلك ناحية السور او الاسلاك الشائكة ، كنا نخبيء بين أصابعنا زهورا برية طرية مندأة بالماء نضع وريقاتها فوق الاسلاك المدببة فتخترقها بسهولة تامة ، وتظل هكذا الزهور معلقة برؤوس الاسلاك الحادة جريحة مثقوبة ، مثل بالونات حمراء مهملة .

وهكذا ينتهي الامر الى ان نشكل خطا واحدا من الاسلاك ، مليئا بزهور حمراء مدماة ، فكان الاصدقاء الاخرون ، اذ ينظرون ناحية الاسلاك يكتشفون انها كما من الدم ، يصبغ الاسلاك على امتداد شاسع كانوا يلوحون لنا بأيديهم ، لم تكن رغباتنا وحشية ، كما يبدو ، الا ان اضطرابا ما كان يصيب حتى اصابعنا « هكذا تقتل هذه الزهور البرية »، دون أن نجد لذلك سببا منطقيا . كنا نتوغل بعيدا ، نجلس في دائرة بيضاء ، رملية ، يقول انيس : — « ان علينا ان نسرع في رسم صورة البرج ، فاليوم هو حسب التسلسل الذي ابتكرناه ، هو اليوم الثاني فقط ، ونحن لم نتوصل بعد لصورة تقريبية لشكل البرج » ، الا ان بهاء وهو رجل متماسك يعرف ان اي خطوة ينبغي ان تكون لها أهمية ، والا فان عليه ان يرجيء هذه الخطوة ، وهو تبعا لذلك يرسم بدقة متناهية كل ما يتعلق بنشوء وضع ما ، وقد يضع حلولا ، كنا ثلاثة ، وقد نهمس انا والصغير انيس ، لبهاء فنقول : « هيا ارسم لنا هذا الشكل المختمر في ذاكرتنا» . انه يضحك، كان رجلا خبرته الترف السرية. يعرف تماما ، متى يكون في الموقع الصحيح ، كان أنيس ، يرسم بخوف

بالغ ، فوق الارض ، ذلك الشكل الذي يباغته ، شكل البرج ، الا اننا كنا نؤكد له ان البرج غير واضح ، وقد يكون بعيدا عن شكل البرج . بينما يؤكد بهاء انه « بصدد التحضير للشكل ليس التقريبي بل النهائي بالنسبة له » وغدا يكون هو اليوم الثالث لاذاعة البيان التفصيلي عن انشاء البرج عدنا نهرول عبر الباحة حين كنا نستمع الى صفير وحشي .

لليوم الثالث ، ظل خط الاسلاك خطا احمر ، فيه الشيء الكثير من الذبول والشحوب ، وكنا كالعادة ، نتوغل بعيدا مهيئين اصابعنا لان تمتد نحو الرمل ترسم اشكالا هندسية ، منتظمة ، او غير منتظمة لصورة البرج المتخمر في الاذهان (فذلك غير مهم بالمرة ،) ظل الطائر الجريح ، يحوم جريحا ، في ذلك المساء الرائق ، كان زعيق الموت ، يخفت رويدا ، وهو يدور راسما دوائر من دم كنا ننتظر سقوطه ، غير انه ظل طائرا كما كان ، ها هو ذا يبتعد ، مخلفا في الفراغ انين كائن صغير وجريح . لم نعد نرقب الطائر البري ، وعدنا نحدق في تجيع الدم المرسوم على مبعدة اربعمئة متر من غرف النوم ، ذلك النجيع الموهوم من دم الازهار الحمراء البرية ، الموثوقة الى رؤوس الاسلاك المدببة ، وكان الطائر الجريح ، يبتعد ، اجل ، لا ادري ، كيف تركت اصابعي . تنفلت تماما ، دون ان اشعر بذلك ، وتركت الرمل لتعبث بالرسم الذي اختطته ولاحدق بكل عيني في المثلث المتجه نحو الشمس تماما ، مثلث من الطيور البرية . كان راس المثلث الكبير يتجه نحو الشمس وعلى الرغم من ان شكل المثلث الكبير لم يكن مكتملا ، غير انني دهشت لمثل هذا الانتظام الذي احدثته هذه الحركة ، وقد يقفل راجعا ، غير انه يحفظ في تلك الاستدارة شكل الحركة ، فيظل المثلث البعيد ، مثلثا متحركا في فضاء شاسعة ، قال انيس : لا يعرف لذلك تعليلا معقولا ، غير ان بهاء كان قد اكد ان الامر في غاية البساطة ، وان مثل هذا الانتظام في الحركة يمكن العثور عليه في كائنات اخرى .

ظللنا نحدق في الاجساد التي تتناى ، نحدق عن بعد ، بكل الاصدقاء وهم يرفضون الاستلقاء تحت الشمس ، كانوا جميعا ، يفكرون في البرج ، بلا شك . فهاهم يخالفون قاعدة وضعوها لهم كان عليهم ان يتركوا اثار ظهورهم ، وهي مليئة بالجراحات ، يتركونها في الرمل ، غير اننا ومنذ يومين مرا على اذاعة البيان التفصيلي بشأن البرج ، كنا نعوم في ماء ابيض ، ماء من الذاكرة ، ونرفض رغم التعب ، تلك الشمس التي تتوهج بكل طاقتها كي ينبت الدفء في زوايا الغرف المظلمة وها نحن نتوغل بعيدا عن الاصدقاء الذين بدا انهم مشغولون تماما يحركهم ذلك الهاجس الخفي ذلك الغامض في الامل معتقدين حد اليقين ان احكام الاعدام ستكون بلا شك ، ملغاة من احاسيسهم بحكم ذلك الوميض ، الذي يطلقه الفنار ظل اسير ذاكرتنا ..

كنا نعيد رسم صورة البرج ، بخطوة اكثر وضوحا ، كي يكون شكلا اخيرا ، ولان مثل هذا الجهد ليس يسيرا ، فقد كان على انيس مثلا ان يساهم في الرسم ، ... هكذا اجل هكذا ، ممتدا حتى السماء بمسافة جدا بعيدة ، [يؤكد بهاء ، وهنا ، هنا بالضبط ، غرف جميلة معدة للنساء الاجنبيات ، والسواح الاوربيين والعرب] غير ان انيس ، اعترض علي قائلا :

ان شكل البرج هو شكل مستقبلي وهو تبعا لذلك نموذج عن مجتمع بكامله ، ولان انشاء غرف بهذه السمة لتشغل هذه المهمة ، هو ضرب من الحماقة وسوء التفكير (ثم علل ذلك بأن فهم طبيعة البرج يجعلنا نلغي من ذهننا فكرة انشاء مثل هذه الغرف) وان كل الاجنحة الاخرى ، وكل مرافق البرج هي ملك للنساء اينا كن ، وبدا كان على بهاء ان يرسم صورة اخرى لهذه الغرف مؤكدا صواب آراء انيس الصغير عن ان هذه الغرف الاربع في هذا البرج الذي هو من عشرة طوابق ، ستكون مهياة

لاحتواء عدد قليل من القوارب والمشاحيف ، تلك التي تخترق الاهوار ، وهنا سيكون على السواح الذين يزورون البرج ان يشربوا شايا ممزوجا بسكر قصب العمارة ، وهم يشاهدون الاحواض المليئة بالمشاحيف كي يتعرفوا جيدا كيف ان شعبا من الفقراء في آخر القرى كان يصنع بهـذه الادوات البدائية تلك الحياة ، وغير بعيد عن هذه الفرف (اؤكد انا) على الزوار الكرام ، انيدخلوا ايضا في غرف جميلة مليئة باكواخ حقيقيـة كان يسكنها (ومازالوا) فقراء الشاكرية وخان الخنازير والمشخاب ، وكما اعتقد ، فان كل هؤلاء الزوار القادمين من السين والتايمز ، سيفضلون البقاء مدة اطول في هذه الاكواخ كي يتعرفوا تماما اي شكل من الحياة ، كان علينا ان نعيشه ، وكما اعتقد بهاء فإن عليهم ان يتناولوا وجبات خبز الحنطة كما ينبغي عليهم ان يشاهدوه ، فهو طعام المئات والملايين مـن ابناء القرى والمدن ، هنا ستكون الحضارة امام وجوهها المتعددة مثـل الاقنعة وعليها ان تحفظ كل وجوه البؤس في متاحف من هذا النوع ، وفي البرج سيكون للانسان مقدرة فائقة في تلمس الحياة .

شطبنا على الصورة التي لم تتضح جيدا ، نظرا لتشعب الخطوط البيضاء وتشابكها بشكل اربك الرسم التخطيطي لصورة البرج ، فعدنا طوابير الى الغرفة المظلمة .. تاركين الشمس والبرج معا ، كان البرج يشرف تماما على مدينة بغداد ، بشكل يتيح المجال لمشاهدة المناطق البعيدة ، هكذا قدرنا وضع البرج ، وعموما فاننا جميعا لم نتوصل على الاطلاق الى شكل اقرب لما يختمر في اذهاننا غير اننا كالعادة كنا نتحدث بحمـاس .

اما عن وضع البرج فقد فشلنا في تقديره ، هل سيكون مائلا حـد الوصول الى تحقيق مثل هذا الشيء ؟ كنا ندخن بعصبية واضحة ، مؤكدين ان هذا هو الرديف المنطقي للفشل وربما للتأمل فنحن في مثل

هذا الوضع نرتبك ، وقد لا نحسن التفكير بالمرة بسبب من اننا لم نتيقن من هواجسنا وشكوكنا لذا كان علينا ان ندعو هذا الشعب من السجناء الى ممارسة هذا النوع من تأكيد الحياة فقد كان عليهم جميعا ان يرسموا ذلك الشكل الاسير ، السري ، ألمختبىء في احراش الراس !..

نحن نحاول بيقين كامل استئناف الحياة بارتعاشاتها اللذيذة،متصدين لاشكال عديدة من المباغتة المميتة وتلك هي دفقات ضوء الفنار ، صحيح انه اليوم الثالث مر على اذاعة البيان التفصيلي عن انشاء البرج لكنه ليس صحيحا بالمرة ، بل انه كذبة ، ذلك الاعتقاد ان الامل في استعادة العلاقة الحميمة مع كائنات وحيوات من مستويات مختلفة بات في حكم الاعدام ذلك ان كره الحياة لا يقل خطورة عن قتلها ، انيس ، وانا وبهاء قبلنا وضعنا ليكون نهائيا بالافتراض لشكل البرج وقد حددنا موعدا في هذا المكان وهو بلا شك موعد اللقاء مستثنين من ذلك حجم هذا اللقاء واهميته فهو لقاء حياتي بحت غير يومي كما يظن البعض ، اذ اننا قدرنا ان اربع سنوات قادمة كافية بلا شك لبناء البرج كما جاء في البيان وهي بالمقابل انتهاء مدة محكوميتنا ، الاول من السنة لذا كان اليوم الاول من السنة الجديدة ، اي بعد اربع سنوات ولتكن الساعة السابعة مساء ، كل ذلك هو الخط العريض للقائنا ، المكان ، البرج ، الزمن ، اربع سنوات قادمة .

يعتقد المرء أحيانا ان تحديد مسافة من الزمن قادمة في ممرات من الاحداث هو ضرب من جموح الخيال ، لكنه بالنسبة لنا ، ليس كذلك بالمرة ، انه سباحة باتجاه الحياة ، وفي جحيم الاخطار .

ان سعادة لا توصف ، تلك التي تغمرنا ، حال انتهائنا من عمل منفرد او عادي والسعادة كانت لنا هذه المرة حين انجزنا الشكل المقترح للبرج الذي ظل مشروعا فحسب .

ـ اربع سنوات قادمة هل تكفي موعدا للقائنا ؟

ـ أهو الزمن الذي يطلق فيه سراحنا ؟

ـ كلا انما نحن نخمن فحسب .. اجل ، نخمن فقط ؟

ـ هنا لاحظ هنا في هذه الغرفة . [كنا نؤشر في زاوية ما] موهومة في غرفة موهومة في برج يبدو انه مشروع [وهذه واحدة من شكوكنا بخصوص البرج وحقيقته غير اننا نقبل بحماسة تلك الحقيقة التي لا ندري مدى صحتها على النحو التالي : ان التخمين لشيء يمتلك قليلا من الحقيقة والاهمية .. هو شكل جنيني من الامل ، ولاشعال هذه النار المقدسة في القلب ، علينا ان ندرك تماما ، ان اختلاق كذبة لا تصدق سيكون اختلافا منطقيا ومصدقا حال تأكيدهم له لمرات عديدة ، هذا ما نعرفه حد اليقين حال انتهائنا من الرسم وتحديد موعد اللقاء] ، كانت صور الزوجات الصغيرات تتفجر في رؤوسنا بتشعباتها حيث الاطفال ، المدارس الابتدائية ، المقاهي التي تصنع فيها اغاني المطربين الريفيين ، ممرات الازقة ، المياه الراكدة .. كل شيء متوهج ، انه بغموض وبسرية تامة يستولي على كل تاملاتنا ، انه ذلك البرج الذي صنع وحده شموسا وفجرا من الامل بلا حدود ولقد عدنا لاصدقائنا السجناء نتبادل معهم ابتسامات مضحكة وبوهيمية . ونتحدث بطلاقة عن كل ما يمت بصلة لوضعنا ، راسمين لهم انا وانيس الصغير والاخر نهرا مياهه حد الساق، من السهولة عبوره ولا ادري لم اخفينا عنهم سر الاتفاق الذي تم بيننا ولماذا رفضوا التساؤل عن مغزى اختلائنا وحدنا متجاهلين اهميتهم ، بالتاكيد ، لم نكن نعني ذلك [على النحو الذي اكتشفناه الان] ، اذ اننا كنا اشبه بالعائم الذي يجيد السباحة لا التفكير .

ظل انيس صغيرا وخائفا ، وظل بهاء متيقظا حد الارهاق وظللت انا اشرح للاخرين صورة البرج ، كلا على انفراد محاولا اقناعهم ، فانا

رجل متعب واشعر بالالم وغير متيقن ... ، انا ، طائر جريح ، اجل والبرج الذي نتحدث عنه ، هو برج حقيقي ، بالتأكيد الا ان اوضاعا ما ، شائكة ومفاجئة ويمكن القول انها جاءت على نحو غامض ومشين ، قد احاطت به ، وقد جعلته يأخذ شكلا اقرب للوعد المنسي وكان ينبغي ان يبقى حقيقيا الى الابد الا انه ظل يمتلك الحقيقة .. اسيرة الذاكرة .. ذاكرة اولئك الذين استمعوا لفكرته من الراديو في ليلة شتائية ، قاتلة وفاصلة .

ورغم كل المارشات العسكرية المتكررة التي يذيعها الراديو بين آونة واخرى ويعلن فيها قتل المئات من الآمال .. ظل البرج حقيقيا كماينبغي.

ها نحن الان خارج السجن : نرتدي الملابس النظيفة ونرتاد البيوت والبارات والمقاهي ، كل واحد منا في مكانه ننتظر ان نلتقي لمرة واحدة فقط عند البرج الان ذلك كان صعبا .

انا نتذكر الموعد جيدا بكل تفاصيله ، زمانه ، مكانه ، نحن الان نشاهد المدينة كما لو اننا نشاهدها للمرة الاولى ، لا نعرف عن منشئاتها ، حدائقها ، ابنيتها ، اي شيء ، عدا تلك المعلومات البسيطة التي يستطيع معرفتها عادة ، حتى اقل الزوار معرفة بالمدينة ، اجل اننا نتذكر الموعد :

غير ان ذلك كان صعبا ، اذ ان البرج لم يكن موجودا بالمرة .. وكان من غير الممكن ايضا ان نجد تلك الساحة الصغيرة التي الفت بيانات عسكرية ومارشات عسكرية ، الساعة الان هي السابعة والربع ليس ثمة برج اذن ، ها انا اسكن في المكان الذي حدده بيان الاذاعة ، اي بمعنى آخر ، انني اقف في المكان الذي كان ينبغي ان يكون فيه برج من نوع آخر ، برج يمتد الى نقطة بعيدة في السماء . انا اعرف البرج ليس الا اكذوبة اطلقها الراديو .

ان عدم وجود البرج أمر هين وسهل ، بل ومقبول الى حد ما . غير ان نسيانه في غاية الحماقة وكل هؤلاء الناس الذين يملأون الشارع والبارات والامكنة ، كلهم لا يتذكرون اطلاقا اي شيء عن البرج ، قد يبدو البرج بالنسبة لهؤلاء الناس شيئا غير ذي اهمية ، غير انه بالنسبة لنا نحن شيء فائق الاهمية بالرغم من عدم وجوده .

وقد يجد شرطي المرور نفسه ، متروكا منذ تاريخ اعلان مشروع البرج . وايضا يجد في مجرد سؤالي له عن البرج ، شيئا من الحرج كشرطي مرور ، كان علي اذن ان ابكي ، حد ايقاظ كل هؤلاء الكسلى الذين يملأون الشارع . ربما يتعين علي ان اسأل [البرج .. هل تعرفون شيئا عن البرج ؟] غير اني ساكتشف انهم يفتقدون الى شيء من مميزات المواطن التي علمونا اياها في مدارس موبوءة بالجهل والجراد انه أمر محزن حقا ، ان نرسم شارات البرج وصورته في صحراء ، دون ان نأمل بوصولها الى المدن ..

قال شرطي المرور :

ــ ثمة رجل توقف هنا كان ينتظر مثلك .. وجاء اخر ايضا توقف . هل تنتظر الباص ؟ قال ايضا : ان الباص قادم في الساعة الحادية عشرة . وهكذا تجدني لا اعرف تفسيرا لكل هذا الانتظار ، قل هيا هل تنتظر انت الاخر ان الباص يتأخر ... !

بغداد ١٩٧٣

الصبية والأخطبوط

قصة : اعتدال رافع

« نموت قبل ان نستوفي حقنا من الطفولة » .

« الاهداء :

الى ابنتي هيفا » .

امتدادي .. لوارف الظلال ، ممشوق الاحزان .

– ١ –

في صباح شاحب من الخريف ، وجدت صبية جثة هامدة بين صخور الشاطىء . عرفت من سروالها « الشيت »(١) ، بانها « هند » بنت ام هند ، لان وجهها كان ممحواً . ندبتها النسوة قائلات : يا مكسورة الخاطر .

---

(١) الشيت : نوع من القماش .

- ٢ -

تركض الى البحر مفجوعة ومرتعشة وجميلة مثل حورية .

والبحر رحب ومالح وازرق وعميق يغري باشياء كثيرة : اللعب والمرح والضحك والتامل والتنهدات والبكاء والنوم . وتبكي « هند » ، تثقب دموعها الزبـد ، تجلس على حافـة البحر تحفر حفرة في الرمـل وتندس فيها . تتنهنه من الذي كان وسبب أوجاع قلبها : ذلك الرجـل ، عمها ،

رجل البيت الذي كانت تناديه « بابا » . يستغل غياب امها في كل مرة . يحاصرها ، يقرص حلمتيها ، يبطحها ارضا ويعتليها وهي تلبس سروالها « الشيت » ، ويشخر ويبقعه باللزوجة والدم .

وثديها بحجم التينة الشتوية ، وحلمته صغيرة . وساقاها نحيلان كالقصب ، وسروالها طويل وفضفاض ومالح مثل مياه البحر . تقفـز فوق موجة صغيرة وتسبح بملابسها . تتطهر ، وتذهب البقع عن سروالها ويصبح نظيفـاً .

مياه البحر تكوي حلمتيها ، وتتألم . تجلس على صخرة تنقط ماءً وملحاً . تعصر ملابسها وشعرها . بودها ان تنزع ملابسها وتنشرها على الصخرة لكي تجف ، بصعوبة اقنعت نفسها . وهمت ان تتعرى . رأت اخطبوطا اسود كبيراً يتسلق الصخرة . شدت « دكة » سروالها واسرعت الى البحـر .

دغدغتهـا الامواج والاماني : لو تكـون مثل السمكة ، جسد ناعم واملس ، بلا نتوءات على الصدر او تجويف بين الفخذين . ترى ، لماذا لم يخلقها الله سمكة ، انها تحب الله ! للسمكة البحر كله والزبد واللؤلؤ والمرجـان ، وليس عندهـا الا اشياء صغيرة ومرهقة : ملابس بالية ،

وتجاويف في الرأس والجسد تسبب لها هماً وغماً ووجعاً ، واطراف تعرقل احلامها ، وجدران معتمة تضغط على صدرها . وسقف كثيف لا ينقل صوت المطر او زقزقة العصافير . وارض ترابية رطبة تمتص دفئها وتجمد اطرافها . وذلك الانسان الكبير الذي يقتحمها بجحوظ كرشه وعينيه . يقرص حلمتيها ويمتليها ويهرسها ويشخر ويبقعها بالزوجة والدم .

ينفرف قلبها من الهم .. وتسبح ..

مياه البحر تمتص تقلبها ، تمحي تجاويفها . وتلهث .. تستلقي على ظهرها وتنام فوق سرير البحر . المياه تهتز من تحتها ، وتشعر بخدر لذيذ .

لم يكن لها سرير في يوم من الايام . فراشها « حشوة » من قش وتبن . قسوته تعلم على جنبيها . تراقب السماء المسكونة بالزرقة والنوارس . السماء كالبحر ، واسعة وعميقة الزرقة . وهي صغيرة .. صغيرة ، بالقياس الى هذا الامتداد والعمق الازرق . هي والنوارس سواء . للنوارس حزنها ايضاً ..

يثقل عليها النعاس والهم . تغفو وتحلم بأنها عروسة البحر . ملونة وجميلة ومصقولة بلا نتوءات او تجاويف تغوص . رغبة ملحة تشدها الى القاع . تغوص رويداً رويداً ، تأوي الى كهف من اللؤلؤ والمرجان ، وتنام فوق فرشة من الاسفنج ، رخوة .. رخوة .. مثل رغوة الصابون .

اعتدال رافع
دمشق ١٩٨١

آفاق المعرفة :

• قضايا

الخياطة الرفيعة والثقافة الرفيعة

بيير بوردو
ترجمة: محمد سبيلا

وثائق

الصحافة اليسارية

في مرحلة مصيرية

محمد هويدي

رسالة لندن :

سفراء دون اعتماد

« مؤلفون عرب »

عبد النبي اصطيف

قضايا

الخياطة الرفيعة والثقافة الرفيعة

بيير بوردو
ترجمة: محمد سبيلا

ليس عنوان هذا العرض مزحة . سأحاول حقا ان أتحدث عن العلاقة بين الخياطة الرفيعة والثقافة . ان الموضة موضوع يحظى بالافضلية في التقليد السوسيولوجي بقدر ما هو نزق في الظاهر . تراتب موضوعات البحث من اكثر الموضوعات أهمية في علم اجتماع المعرفة : فأحد المنافذ الذي تمارس بواسطته الرقابة الاجتماعية هو بالضبط هذه التراتبية للموضوعات منظورا اليها من حيث هي صالحة او غير صالحة لان تكون موضوعات مدروسة . وتلك احدى اقدم القضايا في التقليد الفلسفي ؛ ومع ذلك فان الدرس القديم لمحاورة **بارمنيد** التي يوجد تبعا لما ورد فيها

مثل لكل شيء ، بما في ذلك مثل القذارة والزغب ، لم يصغ اليه كثيرا الفلاسفة الذين هم على وجه العموم اوائل ضحايا هذا التعريف الاجتماعي لتصنيف الموضوعات تصنيفا تراتبيا . أعتقد ان هذا التقديم لا يخلو من فائدة وذلك لانه اذا ما اردت تبليغ شيء هذا المساء ، فهو هذه الفكرة بان هناك فوائد علمية في دراسة موضوعات غير مشرفة دراسة علمية .

يرتكز حديثي على التناظر في البنية بين مجال انتاج هـذه الفئة الخاصة من الممتلكات الرفيعـة التي هي الممتلكات الخاضعة للموضة ، ومجال انتاج هذه الفئة الاخرى من الممتلكات الرفيعة التي هي ممتلكات الثقافة المشروعة كالموسيقى والشعر والفلسفة ... الخ وهذا ما يجعلني اتحدث عن الثقافة الرفيعة في الوقت الذي اتحدث فيه عن الخياطة الرفيعة . سأتحدث عن انتاج التعليقات حول ماركس او حول هيدجر ، وحول انتاج الرسوم او الحديث عن الرسم . سيقولون لي : « لماذا لا تتحدث عنهم مباشرة ؟ » . لأن هذه الموضوعات المشروعة محمية من طرف مشروعيتها ضد النظرة العلميـة وضد عملية نزع صفة القدسية التي تفترضها كل دراسة علمية للموضوعات التي اضيفت عليها صبغة قدسية (أعتقد ان علم اجتماع الثقافة هو علم اجتماع الدين لعصرنا) . عندما اتحـدث عن موضوع خاضع لحراسة أقل ، فاني آمـل ايضا ان أبلغ بسهولة ما كان بدون شك من الممكن رفضه اذا ما قلتـه بصدد أشياء أكثر قدسية .

ان قصدي هو أن أقدم مساهمة في سوسيولوجيا المنتجات الثقافية، أي في سوسيولوجيـا المثقفين وفي نفس الوقت في تحليـل الضميـة (الفيتيشية) والسحر . هنا أيضا يمكن ان يقال لي : « ولكن لماذا لا تذهب لدراسة السحر في المجتمعات (البدائية) بدل ان تدرسه لدى كريستيان ديور أو لـدى بيـير كاردان ؟ »(٣) . اعتقـد ان احـدى

وظائف الخطاب الاتنولوجي هو ان يقول اشياء تكون مقبولة حين تنطبق على شعوب بعيدة ، مع الاحترام الذي ندين به لها ، ولكنها تكون اقل قبولا حين نصف بها مجتمعاتنا . يتساءل ماوس ، في نهاية ما كتب حول السحر : « اين هو ما يقابله في مجتمعنا ؟ » . اود ان ابرز انه يتعين ان نبحث عن هذا المقابل في مجلة هي Elle او جريدة لوموند (وخاصة في صفحتها الادبية) . سيكون الموضوع الثالث التفكير هو : فيم تقوم وظيفة علم الاجتماع ؟ اليس علماء الاجتماع اشبه ما يكونون بالمشاغبين الذين يظهرون في الحفلات لتخريب المظاهر السحرية للاندماج الجماعي ؟ تلك أسئلة ستكون لديكم سلوى الحسم فيها بعد الاستماع لما اقول .

سابتدىء اولا بوصف سريع جدا لبنية مجال انتاج الخياطة الرفيعة. اطلق لفظ المجال على مكان اللعبة ، اي المجال الذي تقوم فيه علاقات موضوعية بين افراد او بين مؤسسات في حالة تنافس لاكتساب مزايا متطابقة . والمسيطرون في هذا المجال الخاص الذي هو عالم الخياطة الرفيعة هم اولئك الذين يمسكون من اعلى بزمام السلطة والقدرة على تشكيل بعض المنتجات على انها موضوعات نادرة بواسطة عملية «العلامة» Le Monde ؛ هم أولئك الذين يكون لعلامتهم المميزة اغلى ثمن . والقانون العام للمجالات هو انه في مجال محدد ، يدخل أصحاب الموقع المسيطر ، اي اولئك الذين يمتلكون اكبر راسمال خاص ، في تعارض متعدد الاشكال مع الداخلين الجدد (استعمل هنا عن قصد هذا المجاز المستعار من الاقتصاد) ، اي مع الآتين الجدد ، الذين اتوا متأخرين ، وهم لا يملكون الكثير من راس المال النوعي . يتمسك القدماء **باستراتيجيات المحافظة** ، التي تستهدف الى استخلاص الفوائد من راسمال تمت مراكمته تدريجيا .

اما المنخرطون الجدد فيتبنون **استراتيجيات التمرد** الموجهة نحو مراكمة للراسمال النوعي تفترض قلبا جذريا الى هذا الحد او ذاك للوحة القيم ، واعادة تحديد ثوري الى هذا القدر او ذاك لمبادىء انتاج وتقييم المنتجات ، وتسعى في نفس الوقت الى الحط من قيمة راس المال الذي يحوزه المسيطرون . خلال الحديث المتلفز بين بالمان وشيرر ، تكونون قد فهمتم بسرعة ، على الاقل من خلال القائمين ، من هو على « اليمين » ، ومن هو على « اليسار » (في المساحة المستقلة نسبيا للمجال) . (يتعين عليَّ هنا ان افتح قوسا . حين اقول « يمين » و « يسار » ، فأنا أعلم وأنا أقول ذلك أن المقابل العملي الذي لدى كل منا ـ مع الرجوع الخاص الى المجال السياسي ـ عن الانشاء النظري الذي اقترحه سيعوض عن عدم الكفاية الضرورية للتبليغ الشفوي . ولكن في نفس الوقت أعلم أن هذا المقابل العملي يمكن أن يبرز ، وذلك لأنه اذا لم يكن في ذهني سوى اليمين واليسار كوسائط للفهم ، فاني لن أكون قد فهمت شيئا . ان الصعوبة الخاصة بعلم الاجتماع تأتي من كونه يعلم أشياء يعرفها الجميع بصورة من الصور ، ولكننا لا نريد أن نعرفها ، أو لا نستطيع معرفتها ، لأن قانون النسق هو اخفاؤها) . أعود الى الحوار بين بالمان وشيرر . بالمان يستعمل جملا طويلة ، منتفخة قليلا ، ويدافع عن النوعية الفرنسية ، وعن الابداع ... الخ أما شيرر فيتحدث كما لو كان أحد زعماء أيار (مايو) ١٩٦٨ ، أي بجمل غير تامة ، مستعملا باستمرار نقط التعجب ... الخ . وقد استخرجت كذلك في الصحافة النسائية النعوت الملصقة عادة بمختلف الخياطين . فمن جهة لديكم « رفيع ، خصوص ، ذو حظوة ، تقليدي ، دقيق ، مختار ، متوازن ، دائم » ، ومن جهة ثانية : « جد أنيق ، مرح ، أليف ، عجيب ، مشع ، حر ، حماسي ، ذو بنية ، وظيفي » . ويمكن أن نتنبأ ، بل يمكن أن نفهم ، انطلاقا من المواقع التي يحتلها مختلف العاملين او مختلف المؤسسات في

بنية المجال ، والتي تتناسب كثيرا مع إقنسيتهم ، سواقتهم الجمالية كما يتم التعبير عنها في النعوت المستعملة لوصف منتجاتهم او في اي مؤشر آخر : كلما انتقلنا من القطب المسيطر الى القطب المسيطر عليه وجدنا عددا اكبر من السراويل في مجموعات الازياء ، وقلت عمليات القياس ، ولا وجود للأرضية السنجابية ، وبدلت الاسماء المختزلة بانمات ذوات المينيجوب من الالمنيوم ؛ وبذلك ننتقل من الضفة اليمنى الى الضفة اليسرى . ضد استراتيجيات التمرد الخاصة بالطليعة ، يتمسك الحائزون على الشرعية ، اي الذين يحتلون موقع السيادة والسيطرة بخطاب عائم ومنتفخ من التلقائية التي لا يمكن وصفها : وكما هو الحال بالنسبة للمسيطرين في مجال العلاقات بين الطبقات ، فان هؤلاء يتمسكون باستراتيجيات محافظة ، دفاعية ، يمكن أن تظل صامتة ومضمرة لأن هدفهم هو ان يكونوا ما هم ليصبحوا كما يتعين عليهم ان يكونوا . وبالعكس فان الخياطي الضفة اليسرى استراتيجيات تهدف الى قلب المبادىء نفسها التي تقوم عليها اللعبة ، لكن باسم اللعبة نفسها ، وبروح هذه اللعبة : ان استراتيجياتهم في العودة الى المنابع تقوم على أن يعارضوا المسيطرين على المجال باسم نفس المبادىء التي يبرر بها المسيطرون سيطرتهم . وهذه الصراعات بين الممسكين بزمام السلطة في المجال وأصحاب الدعوة الجديدة ، المبارزين ، الذين يتحتم عليهم ، كما هو الامر في المصارعة ، ان « يلعبوا اللعبة » ، وان يخاطروا في سبيلها ، هي أساس التغيرات التي يكون مجال الخياطة الرفيعة مسرحا لها .

لكن شرط الدخول في المجال هو الاعتراف باللعبة وآثارها والاعتراف في نفس الوقت بالحدود التي يتعين عدم تجاوزها والا عرض المرء نفسه للاقصاء خارج اللعبة . يستتبع ذلك ان الصراع الداخلي لا ينتج الا ثورات جزئية ، قادرة على تحطيم التراتب القائم دون ان يقضي على اللعبة نفسها . من يريد أن يقوم بثورة في ميدان السينما او الرسم يقول:

« ليست هـذه هي السينما **الحقيقية** » أو « ليس هـذا هو الرسم **الحقيقي** » . انه يصـدر ادانات لكن باسم تعريف اكثر صفاء واكثر صدقا لما باسمه يسود السائدون .

وهكذا فلكل مجال اشكاله الخاصة في الثورة ، أي له تحقيبه الخاص. وليست تقطيعات مختلف المجالات متزامنة بالضرورة . ويبقى ان للثورات الخاصة بكل مجال علاقة مع التغيرات الخارجية . لمـاذا قـام كوريـج بثورة ، وفيـم يختلف التغيير الـذي احدثـه كوريـج مـع التغيير الذي يحدث كل سنة على هياة « قصير قليلا ، طويل قليلا » ؟ إن الخطاب الذي يتبناه كوريج يتعالى كثيراً على الموضة : فهو لا يتحدث عن موضة ، بل يتحدث عن المرأة العصرية التي يتعين أن تكون حرة ، طليقة ، رياضية ، على هواها . وفعلا اعتقد أن ثورة نوعية ، اي شيئا يؤرخ له في مجـال معين ، هي التوقيت التزامني لثورة داخلية مع شيء يجري في الخارج ، في العالم المحيط . ما الذي يفعله كوريج ؟ انه لا يتحـدث عـن الموضة ، بل يتحدث عن نمط الحياة ويقول : « اريد ان آلبس المرأة العصرية التي يتعين ان تكون في نفس الوقت نشيطة وعملية » . إن لكوريج ذوقا « تلقائيا » ، اي يتم انتاجه في ظل بعض الشروط الاجتماعية ، يجعله يكتفي باتباع ذوقه ليرضي ذوق بورجوازية جديدة تهجر طابعا معينا ، وتبتعد عن موضة بالمان التي توصف بانها موضة النساء المسنات . إنـه يهجر هذه الموضة من اجل تبني موضة اخرى تظهر الجسم ، وتجعلـه مرئيا وتفترض أن هذا الجسم سيكون برونزيا ورياضيا . إن كوريج يقوم بثورة خصوصية في مجال خصوصي ، لان منطق التمايزات الداخلية قد قاده الى العثور على شيء كان يوجد من قبل في الخارج .

محرك المجال هوالصراع الدائم داخل المجال . نلاحظ بشكل عابر انه ليس هناك اي تعارض بين البنية والتاريخ وان ما يحدد بنية المجال كما

أراها هو أيضا مبدأ حركيته . إن أولئك الذين يصارعون من أجل الفوز بالسيطرة والسيادة على المجال يسلمون بأن المجال في تحول وأنه يعيد تشكيل بنيته باستمرار . إن التعارض بين اليمين واليسار ، بين المؤخرة والطليعة ، بين المحافظة والابتداع ، بين موافقة الاصول والخروج عليها تعارض يغير باستمرار من محتوى مادته ولكنه يظل هو هو في بنيته الشكلية . لا يمكن للطارئين الجدد ان يبيدوا القدماء الا لان القانون الضمني للمجال هو قانون التميز في كل المعاني التي تحتملها هاتهالكلمة: ان الموضة هي آخر موضة ، آخر اختلاف . إن رمز وشعار الطبقة (في كل معاني هذهالكلمة يبلى حين يفقد قدرته التميزية ، اي حين يصبح شعارا شائعا . حين تصل الميني جوب الى الاحياء العمالية في Bethune ، فانه يتعين العودة للانطلاق من الصفر .

إن جدل الادعاء والتميز الذي هو اساس التحولات التي تقع في مجال الانتاج يوجد أيضا في ميدان الاستهلاك : وهذا الجدل يطبع ما ادعوه بصراع المنافسة ، وهو ضرب من الصراع الطبقي المتواصل والمستمر . إن طبقة ما تحوز ملكية محددة ، والطبقة الاخرى تحاول ادراكها وهكذا ، يتضمن جدل المنافسة هذا : السباق نحو نفس الهدف والاعتراف الضمني بهذا الهدف . ينطلق الادعاء دوما مهزوما لانه ــ بالتعريف ــ يتقبل هدف السباق ، ويقبل في نفس الوقت العائق الذي يحاول تجاوزه . ما هي الشروط المناسبة (لان ذلك لا يتم بموافقة الوعي الواضح ليتوقف بعض المتسابقين عن الجري ، ليخرجوا من حلبة السباق ، وعلى وجه الخصوص الطبقات الوسطى التي هي وسط المجموعات المتسابقة ؟ ما هي اللحظة التي يكون فيها احتمال رؤية المصالح متحققة مع البقاء في السباق اضعف من احتمال رؤيتها متحققة خارج السباق ؟ اعتقد انه بهذا الشكل يتم طرح المسألة التاريخية للثورة .

يتعين عليَّ هنا ان افتح قوسا فيما يتعلق بالبدائل القديمة متلازمة اجماع ، ثابت / متحرك ، التي هي بلا ريب العائق الاساسي لفهم علمي للعالم الاجتماعي . وفعلا فان هناك شكلاً من الصراع يقتضي الاجماع حول شروط ونتائج الصراع ، ويمكن ملاحظته بصورة واضحة في ميدان الثقافة . وهذا الصراع ، الذي يأخذ صورة سباق – ملاحقة (سيكون لدى ما لديك ... الخ) ، صراع إدماجي ؛ فهو تغير يسعى الى تحقيق الاستمرارية . آخذ هنا مثال التربية ، لان النموذج يبدو لي هنا واضحاً . نحن نقيس احتمالات الولوج الى التعليم العالي في اللحظة ت، فنعثر على توزيع يتضمن هذا القدر من ابناء العمال ، وهذا القدر من ابناء الطبقات الوسطى ، ... الخ ونقيس احتمالات الولوج الى التعليم العالي في اللحظة ت + آ ؛ نعثر على بنية مناظرة : لقد تزايدت القيم المطلقة لكن الشكل العام للتوزيع لم يتغير . وفعلا ، فهذا الانزياح الذي نلاحظه ليس ظاهرة تالية بل هو النتاج المتجمع لكثير من السابقات الصغيرة الفردية (« الآن يمكن ان نضع الولد في المدرسة » .. الخ) ، إن محصلة شكل خاص من اشكال التباري يتضمن الاعتراف بمستلزمات الرهان . إن أساس العملية التي وصفناها عن طريق المجاز الآلي للانزياح أو الانزلاق هو عدة استراتيجات ، متشكلة بالقياس الى انساق مرجعية جد معقدة . فنحن نفكر عادة عن طريق متقابلات متعارضة « إما ان يتغير الامر او لا يتغير » . « ثابت او متحرك » . هكذا كان أوغست كونت يفكر ، وليس هذا عذراً . ما احاول اظهاره هو ان هناك ثابتاً هو نتيجة للتغير .

لمجال الانتاج ، كما هو الامر في مجال الطبقات الاجتماعية وأساليب الحياة . بنية معينة هي نتيجة تاريخه السابق ومبدأ تاريخه اللاحق . ومبدأ تغيره هو الصراع من اجل احتكار التميز ، اي احتكار فرض آخر فرق مشروع ، آخر موضة وهو صراع يكتمل في النهاية بالسقوط

التدريجي لمغلوب الامس . وهكذا نصل الى مشكل آخـر هـو مشكل **الخلافـة** . لقـد عثرت في مجلة (هي Elle) او مجلـة (ماري كلير Marie - claire) على مقال رائع بعنوان : « هل يمكن خلافة شانيل Chanel » لقد تسـاءل الناس طويـلا عمـا سيجري لخلافة الجنرال ديغول ؛ وقد كان هذا المشكل جديراً بالمعالجة من طرف جريدة لوموند ؛ لكن خلافة شانيل مشكل جدير بمجلة ماري كلير ؛ وفعلا ، فان الامـر يتعلق بالضبط بنفس المشكل . وهذا ما يدعـوه ماكس ڤيبر بمشكل « إضفاء صفة الرتابة على امور تتعلق بالعناية العلوية » (٣). : كيف يمكن تحويل الانبثاق الفريد الذي يدخل عدم الاتصال في عالم ما الى مؤسسـة دائمة ؟ كيف يمكن ان نصنع ما هو متصل مما هو غير متصل ؟ « منـذ ثلاثة اشهر تمت تسمية غاستون برتلو G. Berthe Lot (وكلمة «تسمية» هاته لفظة تنتمي الى مصطلحات البيروقراطية ، وبالتالي فهي مناقضة تماماً لمصطلحات الابداع) ، تمت تسميته من يوم لآخر « مسؤولا فنياً » (هنا يتم خلط المصطلحات البيروقراطية بمصطلحات الفن) ، مسؤولا فنيا لدار شانيل في كانون الثاني (يناير) ١٩٧١ ، بعد موت مدموازيل ؛ كما تم تقديم « الشكر » له بسرعة لا تقل عن ذلك . لكن (عقده) لم يجدد . وسرت همسات شبه رسمية : لم يعرف كيف (يفرض نفسـه) . ويجب ان نقول ان التكتم الطبيعي لغاستون برتلو قد شجع مـن طرف الادارة » . هنا بدا الامر مهما جدا ؛ لقد فشل لانه وضع في ظروف كان من الحتمي عليه فيها ان يفشل . « لا استجواب ، لا تقديم ، لا ربح تهب» (يبدو ذلك كما لو كان كلمة صحفي ، لكنه فعلا ، شيء اساسي) . لقد كانت هناك ايضا تعليقات فريقه امام اي اقتراح من اقتراحاته : « هـل كان النموذج مطابقا ، امينا محترما ؟ لا ضرورة لوضع نماذج من اجـل ذلك ؛ لنأخـذ الخياطين القدماء ولنبـدأ . لكن أمام تنـورة Jupe جديـدة وأمام جيب معـدل : لم يكن مـن الممكن ان تسمح مدموازيل بذلك » . إن ما هو موصوف هنا هو نقائض الخلافة الكارزمية .

إن مجال الموضة مجال في منتهى الاهمية لانه يحتل موقعاً وسيطاً (في مكان مجرد نظريا وبشكل طبيعي) بين مجال مصنوع لتنظيم الخلافة ، تماما مثل مجال البيروقراطية حيث يكون الفاعلون بالتعريف قابلين لان يحل بعضهم محل الآخر ، ومجال يكون فيه الافراد غير قابلين نهائياً للاستبدال كما هو الامر بالنسبة لمجال الابداع الفني والادبي او للابداع الرسولي . لا يقال : « كيف يمكن استبدال يسوع ؟ » او « كيف يمكن استبدال بيكاسو ؟ » . إن ذلك غير قابل للتصور . اما هنا فنحن في حالة مجال يكون من الممكن فيه في نفس الوقت تاكيد القدرة الغيبية للمبدع وتاكيد امكانية استبدال مالا يمكن استبداله . إذا لم يفز غاستون برتلو ، فذلك لانه معاق بين مطلبين متناقضين . فالشرط الاول الذي وضعه سلفه هو القدرة على الكلام . إذا فكرنا في الرسم الطليعي ، في الرسم المفهومي ، فسنفهم انه امر اساسي ان يستطيع المبدع ان يبدع نفسه كمبدع باصطناع الخطاب الذي يكرس قدرته كمبدع .

إن مشكل الخلافة يبرز ان ما هو موضع سؤال هو امكانية نقل قدرة مبدعة ؛ سيقول الإتنولوجيون ضربا من المانا Mana . ينجز الخياط عملية نقل وتحويل للمادة . لديكم عطر في محلات السعر المحدود Monoprix بثلاثة فرنكات . لكن العلاقة تجعل منه عطر شانيل الذي يساوي ثلاثين مرة اكثر . وهو نفس السر فيما يتعلق بمبولة ديشامب Urinoir de Duchamps التي هي مبولة مشكلة على هيأة موضوع فني . لانها في نفس الوقت ممهورة بامضاء رسام ، ولانها موضوعة في مكان محفوظ . حيث يحولها ، باستقباله لها ، الى موضوع فني محول بهذا الشكل اقتصادياً ورمزياً . إن العلامة La Griffe ختم يغير لا الطبيعة المادية للموضوع ، بل يغير طبيعته الاجتماعية . لكن هذا الختم اسم علم . وبنفس الوقت فان مشكل الخلافة يطرح هنا . فالوارث لا يرث الا اسماء عامة او وظائف مشتركة وليس اسم علم . وبعد ذلك فكيف تم انتاج

هذا الاسم العلم ؟ لقد تم التساؤل عما يجعل الرسام مثلا مزودا بالقدرة على ابداع القيمة . وقد تم ذكر الدليل الاسهل ، الاكثر بداهة : وحدة الاعمال الفنية . ولكن ما هو موضع رهان ليس هو ندرة النتاج ، بل هو **ندرة المنتج** . ولكن كيف تم انشاء هذه الندرة ؟

يتعين اعادة تناول ما كتبه ماوس عن السحر . يبتدىء ماوس بالتساؤل : « ما هي السمات الخاصة بالساحر ؟ » ويسأل بعد ذلك : « ما هي السمات الخاصة بالعمليات السحرية ؟ » . لكنه يرى ان ذلك لا يؤدي الى نتيجة فيتساءل « ما هي السمات الخاصة بالتمثلات السحرية ؟ » وهكذا يصل الى ان محرك التمثلات السحرية هو الاعتقاد ، الذي يحيل الى الجماعة . وبلغتي الخاصة فان ما يشكل سلطة المنتج هو المجال ، أي نسق العلاقات في مجموعه . ان الطاقة هي المجال . ان ما يعبؤه ديور Dior هو شيء لا يمكن تحديده خارج المجال ؛ ان ما يعبئونه جميعا هو ما ينتجه المجال ، اي قدرة وسلطة تقوم على الايمان بالخياطة الرفيعة . ويستطيع هؤلاء ان يجندوا قسما اكبر من هذه السلطة كلما كان موقعهم اعلى في السلم المكون للمجال .

اذا كان ما اقوله صحيحا ، فان انتقادات كوريج ضد ديور ، واعتداء هشتر على كوريج او ضد شيرر تسهم في تشكيل سلطة كل من كوريج وشيرر وسلطة كل من هشتر وديور . ان الشخصين المتطرفين في المجال متفقان معا على الاقل في القول بأن ما هو رجعي وأن الفتيات اللواتي يلبسن كيفما اتفق ، امر جيد ، وجد جميل ... الخ . لكن الى حد ما . ماذا تفعل الفتيات اللواتي يرتدين ما هو رث ؟ انهن يجادلن في احتكار الاستعمال المشروع لهذا **الشيء** Truc الخاص الذي هو المقدس في مادة الخياطة ، كما يجادل اصحاب البدعة في احتكار الكهنوتي للقراءة المشروعة اذا تمت المجادلة في احتكار القراءة المشروعة ، واذا استطاع اول قارىء ان يقرأ الاناجيل او ان يصنع فساتينه ، فان المجال هو الضحية . وللمنافحات الكتاب دوما حد لا تتخطاه هو احترام الادب .

ان ما يجعل المجال يسير سيرا عاديا هو ما يدعوه ماوس بالاعتقاد الجماعي. وسأقول بل الانكار الجماعي Le Mecoum Aissance collective يقول ماوس بصدد السحر : « ان المجتمع يؤدي لذاته دوما الثمن من العملة الفاسدة لحلمه »(٤) . ومعنى ذلك انه يتعين القيام باللعب في هذه اللعبة : ان الذين يستهترون هم ايضا ضحايا للاستهتار وهم يستهترون اكثر واحسن كلما كانوا هم ايضا موضوع استهتار ، وهم مضللون كلما كانوا مضللين وكلما ازداد خضوعهم للتضليل . يتعين ، من اجل القيام باللعب في هذه اللعبة ، الاعتقاد بأيديولوجية الابداع ، وحين يكون المرء صحفيا بالموضة ، فليس محمودا ان تكون له رؤية سوسيولوجية للموضة .

ان ما يشكل القيمة ، ما يشكل سحر العلامة المميزة ، هو تصادم كل الفاعلين في نطاق نسق انتاج الخيرات التي اضفى عليها طابع مقدس. وهو تصادم لا شعوري بالطبع . ان المدارات التي يتم فيها تسخير النتاج تكون اقوى كلما كانت اطول واكثر تعقيدا واكثر خفاء . حتى في عين اولئك الذين يشاركون في اللعبة ويستفيدون منها . كل الناس يعرفون مثال نابليون وهو يأخذ التاج من يدي البابا ليضعه بنفسه على راسه . انها دائرة تسخير قصيرة جدا ، ومن السهل التعرف عليها . ان دائرة تسخير فعالة هي دائرة يسخر فيها الف باء وهذا يسخر ويخصص حـ ، الذي يسخر بدوره دال الذي يسخر الف . وكلما كانت دائرة التسخير معقدة ومتشابكة كانت غير مرئية ، وكلما صعب التعرف على بنيتها ، كانت فاعلية الاعتقاد فيها اكبر . (يتعين ، ضمن هذا المنطق ، تحليل المسار الدائري للتقارير التقريظية او التبادل الطقوسي للإحالات والمراجع) . ان الذي يبرز على الشاشة بالنسبة للساكن الاهلي ، سواء كان منتجا او مستهلكا ، هو النسق . بين شانيل وعلامته المميزة ، هناك النسق كله ، هذا النسق الذي لايعرفه احد احسن وازدا في نفس الوقت من شانيل نفسه .

هوامش :

(١) « Haute Couture et haute Culture » in : P. Bourdieu : **Questions de sociologie.** Hinuit 1980

(٢) المحلات القائمة الصيت لانتـاج الازياء والعطـور الباريسيـة الرفيعـة .

(٣) « Laroutinisation du charisme »

(٤) « La Soiétése paie toujourselle - même de la **fausse** momaie de son rêve ».

تعريف :

پير بورديو عالم اجتماع فرنسي معاصر ، تتميز كتاباته الاجتماعية بالروح النقدية ، كما يتجلى فيه تأثره بالسوسيولوجيا الالمانيـة وخاصـة بماكس ڤيبر . من مؤلفاته : « سوسيولوجية الجزائر » ، «الاجتثاث »، « مهنـة عالـم الاجتمـاع » « اعـادة الانتـاج » ؛ « محاولـة في نظرية الممارسة » ، « التميز » ، « الحس العملي » . انتخب بورديـو اخيرا عضوا بالكوليج دوفرانس حيث القى بحثـا بعنوان « درس حـول الدرس » .

وثـــائـــق

الصحافة اليسارية في مرحلة مصيرية

محمد هويدي

« صدر للدكتور رفعت السعيد ، اوائل ١٩٨٢ ، الجزء الثاني من دراسته الصحافة اليسارية في مصر . »

وقد تصدر الكتاب اهداء الى رجل .. شجرة عجوز راسخة ابدية الاصرار والعطاء .. المناضل « محمد حسن جاد » الذي دفع اكثر من سبعين عاما ، ومازال ، من عمره دفاعا عن :

« حرية الانسان العربي .. وحقه في التعبير »

ويحمل الاهداء روح الكاتب ، بالاضافة الى ما ينطوي عليه من حس انساني يتسم بالموضوعية .

صدر الجزء الاول من دراسة د . رفعت عن الصحافة اليسارية في مصر ١٩٧٤ واعيدت طباعته ١٩٧٧ ... ارخ ، فيه فقط ، للصحافة الماركسية العلنية بين عامي ١٩٤٨/٢٥ .. تناول بالتحليل الصحف الماركسية التي ظهرت في تلك الفترة « العصر .. شبرا .. حرية الشعوب .. التطور .. الفجر الجديد .. الضمير .. الجماهير .. » ومن خلالها استطاع الفكر الماركسي ان يشكل احد طرفي الجدل الفكري على ساحتنا المصرية مما أثمر في النهاية عن بعض الاسس الفكرية التي قامت عليها استراتيجية مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ويحدد د . رفعت اسلوب تناوله بالدراسة لهذه الصحف :

« .. انما تتناولها من حيث المحتوى الفكري والسياسي ومن حيث انتماؤها للحدث التاريخي العام في المرحلة موضوع الدراسة كذلك تتناولها من حيث هي كائن .. له نشأة وله نهاية وبينهما معركة محتدمة لابد ان يكون لها أطراف متعددة .. »

والفترة التي يتناولها الجزءالثاني بالدراسة تتسم بأهمية خاصة لسببين :

١ ــ تبدأ هذه الفترة من عام ١٩٥٠ .. كان يناير منه ، بداية حكم حزب الوفد ، بمثابة انهاء لعهد الارهاب السياسي الاسود الذي بدا باعلان الاحكام العرفية في ١٩٤٨/٥/١٥ .

٢ ــ تنتهي هذه الفترة بقيام ثورة يوليو .. التي تعد مرحلة جديدة تناولت بالتغيير كل مجالات الحياة في مصر ، وقد كان لها أسلوب مميز خاصة مع الصحافة اليسارية التي كان يسمح بها في اطر محددة سلفا لذا فالذي استمر صدوره ، من هذه الصحافة ، بعد ثورة يوليو (المعارضة ..الملايين) تغير أسلوب ، وكيفية ، تعاملها مع السلطة .

ووعد د . رفعت بان يتناول هاتين الصحيفتين ، في أعدادهما الصادرة بعد ثورة يوليو ، بالدراسة في الجزء الثالث من دراسته الذي لم يصدر بعـد .

وكان الاساس في اختياره لمـا تناوله بالدراسة من صحف يسارية ، هو توجه الجريدة لاصحاب الكلمة بها . ، وعلى هذا الاساس استبعد مجلة (الكاتب) التي أصدرها (يوسف حلمي) لتكون لسان « اللجنة المصرية لانصار السلام » رغم انها صدرت بدعم مباشر من حديتو (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) وكوادرها ماركسية « كمال عبد الحليم .. ابراهيم عبد الحليم .. زكي مراد .. زهدي .. فؤاد حداد .. حسن فؤاد و ..... » ، ذلك لانها لـم تكن مجلة طبقية الانتماء ، بـل كانت تتحاشى أية طبقية لتبقى شمولية الطابع .

وعلى هذا فقد اقتصرت الدراسة على الصحف :

« البشير .. المستقبل .. المعارضة .. الملايين » ..

وقد كان وراء هذه الصحف رجل ، ومنظمة ، الرجل : « فتحي الرملي » والمنظمة : « حديتو » .

وقد أحدثت الصحافة اليسارية ، بين عامي ١٩٥٢/٥٠ ، في مصـر دويا ارعب اليمين المصري ، وكان الحكم في يد احد الاحزاب الليبرالية .. حزب الوفد الذي طالما دعى ، بناء على ليبراليته ، الى حرية الصحافة ، وهنا يظهر التناقض ، بين دعوته وممارسته في ضرب الصحافة المعارضة .. خاصة اليسارية منها ، بالاضافة الى :

[العزف على نغمة العداء الشيوعية]

وضاعف من اجراءات الوفد المضادة للفكر السياسي ضغوط تمثلت في مجموعة من الوثائق المزورة قامت شخصيات هامة بترويجها ، من

بينها : (هيكل باشا قطب حزب : الاحرار الدستوريين) تلك الوثائق المزورة تدين (النحاس باشا بالتعامل مع السفارة السوفيتية بالقاهرة كما لعبت الصحف الرجعية المصرية دورا في الضغط على الوفد لاتخاذ موقفه المتناقض مع دعوته الى حرية الصحافة .. نشرت جريدة (اخبار اليوم) ج ١٩٥١/١/٢٠ ما يوحي بتواطوء الوفد مع الشيوعية المصرية: (علمت الهيئات المسئولة أن تعليمات جديدة من موسكو ارسلت الى العناصر التي تحرك النشاط الشيوعي في مصر وهذه التعليمات تقضي بالتزام الهدوء في الوقت الحاضر وعدم القيام بأي شيء .) .

وامام عوامل الضغط والتهديد شرعت حكومة الوفد في اضافة فقرة جديدة الى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تهيء لسريان قانون (التشرد والاشتباه) الذي وافق على مشروعه مجلس الوزراء في جلسة ١٩٥١/٥/١٠ ولقي معارضة جارفة من اكثرية اعضاء هيئة الوفد عبر عنها أهرام ١٩٥٠/٥/٢٧ ب :

(قال لنا مصدر مسئول ان اكثر اعضاء الهيئة الوفدية لايزالون يعارضون قانون المشبوهين السياسيين ويرون انه تشريع غير دستوري وينطوي على تقييد للحريات العامة فضلا عن انه سلاح خطر في ايدي الحكومات الرجعية ..) وكان لـ : (فؤاد سراج الدين) موقف بالغ الدلالة على ما اصاب حزب الوفد من انفصام .. عبر عنه بقوله : انه بوصفه سكرتيرا للوفد لا يرضى عن هذا التشريع ولكنه يؤيده كوزير للداخلية ، وقد اجهزت المعارضة الشعبية تماما على هذا المشروع وتلا مشروع قانون « المشبوهين السياسيين » مشروع (قانون الصحافة) الذي قدمه (اسطفان باسيلي) ، وحوله صرح (فؤاد سراج الدين) بأن هدفه اسكات الصحافة الشيوعية .

غير أن ما أرسته الصحافة اليسارية من أفكار هيأت الجماهير و (حديتو) للتصدي لمثل هذه القوانين و .. سقط مشروع (اسطفان باسيلي) .

ورغم الصراعات والازمات التي واجهت الصحافة اليسارية ، فقد كانت :

« سبيلا لانتشار واسع وغير محدود لهذه المنظمة (حدتو) التي دخلت الصراع الطبقي ضعيفة البناء محدودة العدد . مثل هذاالتوجه العلني ادى ايضا الى استيعاب كوادر عديدة في مثل هذه الانشطة » .

وعلى هذا فقد ادت دورها بالنسبة للتنظيم ، والاهم ساهمت مساهمة فعالة في ترسيخ الفكر التقدمي على المستوى الجماهيري . بعد هذه المقدمة التي عرضناها يبدا د . رفعت بدراسة صحف الفترة ، ملخصا الظروف الموضوعية ، للواقع السياسي المصري ، التي صدرت في ظليا .

١ ــ عام ١٩٥٠ جاء بعد اربع سنوات عنيفة شهدت اعلى المد الثوري ثم انحساره تحت وطأة الاحكام العرفية والمعتقلات والتعذيب الوحشي .

٢ ــ اكتشفت السلطة الحاكمة ان مصر تزداد تمردا ... توشك ان تفلت من أيديهم . فاجرت انتخابات برلمانية ادت الى اكتساح الوفد لكل الاحزاب السياسية ، وشكل النحاس حكومته الاخيرة التي سقطت نتيجة لحريق القاهرة ١٩٥٢/١/٢٦ .

٣ ــ معاناة الحركة الشيوعية المصرية من الانقسامات التي تشل فعاليتها مما أدى الى اكتشاف ثوريي الكلمات مرارة الثمن ، وطول الطريق ، فيتراجعون ....

٤ ــ محاولة (حديتو) استعادة دورها معتمدة على مجموعة ضئيلة من كوادرها التي خرجت من المعتقلات تتلمس طريقا للعمل الثوري .

ثم يبدأ دراسته لـ :

١ ـ البشير

كانت في البداية جريدة اقليمية تصدر في (ميت غمر) ولمدة عشر سنوات كان يتصدرها : [نشر الثقافة والعلوم وتوطيد أواصر الصداقة بين جميع أبناء العالم لكي يعم الامن والسلام على الارض] .

ومما نشرته تحت هذا الشعار بآخر أعدادها ٣٥٩ :

« ... احتفلت البلاد من اقصاها الى اقصاها بعيد الميلاد المجيد لمليكها المحبوب وراعيها الصالح والبشير تنتهز هذه المناسبة السعيدة فترفع الى الاعتاب الملكية أسمى ... » واستأجر فتحي الرملي الجريدة بخمس جنيهات شهريا ، أصدر منها ثلاثين عددا ، هي موضوع الدراسة ، بدءا من العدد ٣٦٠ (١٤ ابريل ١٩٥٠) ، وانتهاء بالعدد ٣٩٠ (٢٥ نوفمبر ١٩٥٠) .. لعودة البشير الى اصحابها تحت شعارها السابق . ورغم الطابع الماركسي للاعداد ، فقد كانت مساحة محدودة منها تحرر بواسطة صاحب امتيازها ، وقد خصص لمجاملات شخصية ذات طابع محلي مثل: (عاد من اجازته الدكتور محمد صبري بيك حكيمباشي مستشفى الرمد بميت غمر بعد أن ...) .

وبالاضافة الى طابع فتحي الرملي الخاص ، الذي لا يرى ضرورة مناطحة النظام الرأسمالي ، الذي ميز غلافها بمساحات كبيرة من اللون الاحمر ، كان هناك ما فرضته (حديتو) من طابع ، لاشتراكها مع فتحي الرملي في اصدار معظم الاعداد الثلاثين ، هذا الاتجاه فرض سيطرته على معظم صفحاتها ، مستندا على قدرات عناصره على التحرير والتوزيع والتمويل .

وقد حملت الاثنا عشر عددا الاولى شعار (مصطفى النحاس) :

« من كذب بالامة او داخله فيها الشك فليس منا » وشاركت (حديتو) في المجلة تحت هذا الشعار فترة استبدل بعدها بشعار العدد الوحيد ، الذي اصدره فتحي الرملي ، من مجلة : (النديم القصصي) :

« الحقيقة هي اثمن ما نجاهد في سبيله »

ولم يكن لـ : (البشير) مقر ثابت ، يقول (مبارك عبده فضل) :

« كنا نجتمع في قهوة بالقرب من المطبعة قبل موعد الطبع بيوم وتحرر المقالات ونحن جالسون معا في القهوة ، كل منا يكتب موضوعا ، ونستعرضه معا ، ثم نرسله المطبعة » .

وكانت (البشير) تعاني من ضعف التمويل ، حتى أن كل عدد من اعدادها كان يحقق عجزا مقداره ثلاثون جنيها تغطية (حديتو) ، وظلت صفحاتها تتناقص من ١٢ صفحة تابلويد ، في بدايتها ، الى أربع صفحات فقط ، و .. كادت تحتجب ، الا ان اعضاء (حديتو) انتقذوا الموقف بنشاط كبير في التوزيع وجمع الاشتراكات والتبرعات في حملة تحت شعار : (كل قرش تدفعه للبشير مسمار يدق في نعش الاستعمار) .

وبهذا ارتفع عدد صفحاتها الى ثمانية ابتداء من العدد ٣٨٣ (٣٠/٩/ ١٩٥٠) ، وتولت (حديتو) مسؤوليته ايضا مع الاحتفاظ لفتحي الرملي برئاسته ، وبالافتتاحية ، وكان العبء الاكبر من عملية التحرير ، في البداية ، يقع على المسؤول السياسي للمنظمة جات (جبهة التحرير التقدمية) ، الدكتور (عصام جلال) . أما دور (حديتو) فقد برز في الجريدة ابتداء من العدد ٣٧٠ (١٧/٦/١٩٥٠) الذي كان عددا خاصا عن السلام تميز باخراج صحفي جديد لكوادر متمرسة على مختلف فنون

الصحافة ، وقد كانت قضية السلام احد المعارك الرئيسية التي خاضتها (حديتو) في ذلك الحين رافعة شعارات :

ـ الدفاع عن السلم دفاع عن العدل .

ـ الكفاح ضد الاستعمار كفاح ضد الحرب .

ـ اقضوا على الحرب قبل ان تقضي عليكم .

ثم تتوالى اسماء كتاب (حديتو) على صفحات (البشير) ، ابتداء من العدد ٢٨٢ (١٩٥٠/٩/١٦) .. تسلم (ضياء الدين بدر) سكرتارية تحريرها . وتتصاعد جرعة الفكر الماركسي ، والحس الطبقي ، مع تتالي الاعداد ، وتتناول ظواهر الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي من وجهة النظر هذه . اما موقف الجريدة من الوفد فقد كان ، غالبا ، رد فعل لمواقف الوفد من قضايا الديمقراطية وحرية الكلمة ، فعلى سبيل المثال هناك موقف من (فؤاد سراج الدين) الاول تحت عنوان : (احباط محاولة) :

« حاول بعض موظفي قلم المطبوعات بمحافظة مصر ان يقفوا من هذه المجلة موقفا شاذا .... عرضنا الموضوع على معالي الوزير الحكيم الاستاذ فؤاد سراج الدين فلم يلبث ان وقف كعهدنا به مناصرا لحرية الصحافة وكرامة الصحفيين » وقد كان لـ : « البشير » موقف من الاغتيالات السياسية ، فقد علقت على اغتيال (حسن البنا) :

(... كنا نتمنى لحسن البنا الموت الادبي ، وكنا نعمل لهذا الغرض جاهدين جادين ... نحن رغم هذا لا نقبل مطلقا ان تتولى الحكومة او ... تدبير حوادث الاغتيال لمعارضيها ثم يكون في استطاعتهم ان يفلتوا من العدالة) .

تلك مواقف (البشير) : هي نفس مواقف (حديتو) من كل القضايا المطروحة على الواقع المصري في تلك المرحلة الحاسمة من تاريخ مصر ؛ كما كان لها موقفها من قضايا التحرر العالمي ، حيث نشطت للدعوة للنضال من أجل السلام العالمي احد المحاور الاساسية لنشاط « حديتو »، ففي العدد ٢٦٩ ثاني الاعداد التي حررتها (حديتو) :

« الدول الاستعمارية تتعجل الانتحار في اكبر مجزرة بشرية .. الشعوب الحرة تعلن الحرب على دعاة الحرب » .

كما احتفلت بعيد (اول مايو) ، ولهذا دلالة في ظل الظروف السياسية لتلك المرحلة . وتمعن حكومة الوفد في ممارساتها الخاطئة ، وتوجه (البشير) هجوما عنيفا ضد (فؤاد سراج الدين) بآخر اعدادها ٣٩. تحت عنوان : (عسكري الطافى) : « يقوم سراج الدين في هذه الايام بدور عسكري المطافىء ، لا تكاد تشتعل حماسة الجماهير ضد الاستعمار وضد الرجعية حتى ويتبرى ويسلط عليها خراطيمه . وهذه الخراطيم تبدا عادة في شكل بيانات ثم تتدفق عند اللزوم في شكل قوات ضخمة من بلوكات النظام ،تطارد الجماهير بالبراوات: وغدا بالمدافع والمترليوزات» وكانت تلك ذروة حملة (حديتو) ، على صفحات (البشير) ، في دفاعها عن كل ما يحقق للانسان المصري حريته وكرامته ، وفي مناصرتها لحركة التحرير العالمي ، وكان لابد لـ (الوفد) أن يسكت صوت البشير : ولكن، كما هو منشور بآخر اعدادها :

(يا رفيقي انا وانت وعمي
وابن عمي جماعة من عبيد
انا ابكي وانت تبكي ولكن
لن يفل الحديد غير الحديد) .

ولم يكن نضال كوادر (حديتو) ، بالكلمة ، على صفحات البشير ، بمنأى عن المتاعب ، ففي العدد ٣٧٩ : على صفحته الاولى :

(قوة عن البوليس السياسي تهاجم ادارة البشير ومنزل رئيس التحرير) .

ورغم هذا تواصل (البشير) الصدور ، حتى توقفها السلطة : لكن لدى الثوار ، دائما ، البديل : من اجل ...

٢ ـ المستقبل

هي صورة طبق الاصل من (البشير) ، مع استبدال الاسم بـ (المستقبل) ايضا رأس تحريرها (فتحي الرملي) .

في البداية اعترضت وزارة الداخلية على رئاسته للتحرير .. اعتصم بنقابة الصحفيين .. قدمته السلطة للمحاكمة بتهمة : التحريض على ... وبث ... و ... انصفه القضاء الذي مازال حتى السبعينات .. حتى الآن في صف سيادة القانون .. مازال الضمان الاكيد للثوار المصريين . وكان عددها الوحيد ، ٤ ديسمبر (كانون اول) ١٩٥٠ في ثماني صفحات تبلويد ، عنيفا في مواجهة السلطة .. عرض قصة وقف (البشير) صعد من حملته ضد (فؤاد سراج الدين) .. ارتفع فيها صوت الانتماء الطبقي .. و .. وكانت لهجتها ماركسية صافية .

وكان لـ : (فؤاد سراج الدين) ، عمدة كفر الجرايدة ، كما اسمته المستقبل ، تجربة مع كوادر (حديتو) .. ناصروه وهو خارج الحكم .. ايدوا خطواته الايجابية نحو التحرر ، والديمقراطية ، ففشلت كل وسائله في اخماد صوتهم منذ (البشير) .. هو يعرف انهم ، كما جاء في قصة مصادرة (البشير) على صفحات المستقبل :

(اذكياء لا يخدعون ، وشرفاء لا يرتشون ، لكن عمدة كفر الجرايده جل داهية واسع الحيلة ، انه ليس دكتاتورا عبيطا .)

ويختتم فتحي الرملي حديثه بـ :

(عطلوا البشير ، انشروا الارهاب ، افتحوا السجون ، انصبوا المشانق ، اننا لكم بالمرصاد ..)

واهم ما ميز (المستقبل) ، في عددها الوحيد ، هو ابراز اخبار النضال في لبنان والعراق وايران والسودان ، وقد كان هذا بداية لعلاقات خارجية لـ (حدبتو) انتهت بالدعوة لعقد : (مؤتمر شعوب الشرق الاوسط) بالقاهرة الذي عاق انعقاده حريق القاهرة ١٩٥٢/١/٢٦ .

وكان لابد ان تصادر المستقبل ، وكان لابد من ...

٢ ـ المعارضـة

استطاع (فتحي الرملي) ان ينتزع من السلطة ترخيصا بجريدة (المعارضة) بناء على حكم لـ : (السنهوري باشا) ، كما استطاع ، بجهد جهيد ، ان يوفر لها تمويلا ، ويجمع حوله للتحرير : (عباس الاسواني .. محمد جلال .. جملال الحسيني .. مصطفى محرم .. انور عامر .. احمد أمين يونس .. الرسام : عبد العظيم) ، وصدر العدد الاول الاربعاء ١٩٥٢/١/٩ . ويرى د . رفعت السعيد ان :

(الشيء المؤكد ان إنفراد فتحي الرملي بالهيمنة على المعارضة قد جعل منها شيئا مختلفا عن البشير) .

يقصد د. رفعت بهذا الاقلال من التوجيهات الطبقية في (المعارضة) إزاء تصاعد حملة النضال الوطني ، مع الاحتفاظ بالصوت المنادي بالسلام العالمي والمعادي للاستعمار الامريكي . واضح من توجيه فتحي الرملي

الجديد تمتعه بحس مرهف دقيق لطبيعة المرحلة ففيها ، كما يقول د. رفعت ، تصاعد ... (النضال الوطني المسلح ليلهب المشاعر الوطنية ويشغلها عما عدا معركة التحرير) ورغم الاقلال من التوجه الطبقي بالعدد الاول ، يصدر العدد الثاني مليئا بمساحات بيضاء محت حروفها الرقابة ، وعلى الصفحة الاولى اسطورة فارسية (الشمس والظلام) تحكي :

(كيف انتصرت الشمس في صراعها مع الظلام) بالتاكيد لا تخفى دلالة الاسطورة على القارىء خاصة قارىء (البشير) و (المستقبل) و (المعارضة) ويتعرض فتحي الرملي للملاحقة ، بعد حريق يناير ، مما يضطره الى الاختفاء ، ثم الاعتكاف ، ويراس (ابراهيم البعثي) تحرير (المعارضة) ، ويظل فتحي معتكفا .. في الحقيقة مختفيا .

وفي ٢٦ / ٣ / ١٩٥٢ يصدر العدد العاشر والاخير من (المعارضة) التي تعاود الصدور بعد ثورة يوليو .. يصدر العدد الاخير وقد حزفت منه الرقابة الموضوعات التي تصدر الجريدة من اجل نشرها .

ويأخذ د. رفعت السعيد على (المعارضة) نشرها لبعض الاعلانات التي يمكن اعتبارها مضادة لخط الجريدة مثل :

(روبير و ... يهنئون ملك وملكة مصر والسودان بميلاد ولي العهد وامير الصعيد صاحب السمو ...)

ومواضيع مثل ..

(يحبس زوجته في قفص كبير حتى لا يشاركه فيها احد)

(من اجل حمودة تفتح كرش خمسة)

وقد كان صدور (المعارضة) في فترة وصلت فيها حكومة الوفد الى قمة ازمتها مع حرية الكلمة ، وعلى صفحاتها جاء احصاء بعدد مرات مصادرة الصحف العربية من مختلف الاتجاهات الفكرية :

(الاشتراكية ١٢ ، اخر لحظة ٩ ، الملايين ٨ ، اخبار اليوم ٧ ، الكاتب ٦ ،روز اليوسف ٥ ، المصري ٣ ، الاهرام ١ ، البلاغ ١ ، الناس ١ ، اللواء الجديد ١) .

وكانت (المعارضة) هي الجريدة اليسارية الوحيدة التي استمرت في الصدور بعد حريق القاهرة ، ونالت شرف المناداه ، من خلال حملة صحفية ، بتأميم قناة السويس .

ثم يتناول د. رفعت السعيد ، بالدراسة ، جريدة . . .

٤ ـ الناس

في ذروة انطلاق الحركة الوطنية المصرية ، ابان الغاء معاهدة ١٩٣٦ الذي كان بمثابة إعلان حق الشعب المصري في الكفاح المسلح ، صدر أول أعداد (الناس) كمجلة يسارية ، وقد انعكس هذا الجو العام على العدد . . يطالعنا بالعناوين التالية :

ـ حلف البحر المتوسط كارثة على الشعب .

ـ امريكا تعمل للسيطرة على العالم اقتصاديا وسياسيا .

ـ دماء المصريين تسيل في القتال برصاص الانكليز المجرمين .

ومنذ البداية تقدم (الناس) نفسها للقارىء من خلال طرحها لوظيفة الاعلام في مثل هذه الظروف :

« في غمرة الصراع الهائل تصدر الناس ،وليست جريدة الناس مشروعا صحفيا يريد القائمون بأمرة اشباع هواية خاصة في انفسهم ولكنها سلاح مرفوع نشرعه باسم الوطن في وجه اعدائه . . . مادام الشعب في مصر قد صمم على نيل حريته » .

وعلى صفحاتها يكتب (مرسي الشافعي) عن الصحافة العملية ، ويكتب (زكي مراد) عن نضال الشعب المصري مقرونا بنضال الشعب الإيراني ، وتركز « الناس » على نشاط « الطليعة الوفدية » وفي الوقت نفسه لا تخلو من تعريض بالحكومة الوفدية ومشاريع مدافعة عن مطالب العمال . ويطالعنا العدد الثالث من « الناس » ٣١ / ١٠ / ١٩٥١ مانشتات :

— ايها المواطنون الاحكام العرفية في الطريق .

— العمال والطلبة يعلنون تكوين اللجان الوطنية .

وكان تشكيل « اللجان الوطنية » هو أهم ما دعي اليه ، بالحاح ، في هذا العدد ، ورغم ما اخذته « الناس » من صيغة « طليعة الوفدية » ، فقد كان لابد لها ان تحتجب كغل صوت حر في تلك المرحلة .

واخيرا يتناول د. رفعت السعيد ، بالدراسة :

٥ — الملايين

كان صاحب امتيازها ورئيس تحريرها « احمد صادق عزام » .. شاب انسلخ عن طبقته لكرهه للاستعمار والسراي ؛ ولوقوفه في صف الجماهير الكادحة .

شارك في تحريرها (مأمون الشناوي) و (حسين فهمي) و(زهدي) الرسام الذي تولى الرسوم والتوضيب و (صلاح حافظ) الذي كان وقتها طالب طب وعلى علاقة بـ (حديتو). كانت الملايين في بدايتها ذات اتجاه وطني الا انه غير يساري . ولم تخل من مدح الملك في احيان كثيرة . وازدادت جرأتها بالتدريج .. بدات بالدفاع عن المسجونين السياسيين

خلال موضوع يتعلق بالملك . وسرعان ما تخطت « الملايين » الحد الفاصل بين الصحيفة الوطنية . والصحيفة ذات الصبغة الوطنية الطبقية اليسارية .

وما كان محل دراسة د. رفعت هو اعدادها الثلاثون : قبل ثورة يوليو ، الصادرة من ٢٢ / ٥ / ١٩٥١ الى ٢٦ / ١٢ / ١٩٥١ ، التي تعرضت خلالها ، ككل الصحف الوطنية خاصة ذات الصبغة اليسارية ، الى المصادرة ، كما تعرض رئيس تحريرها للملاحقة والمحاكمة والحال هكذا . بالاضافة الى سوء الادارة المالية ، تعرضت « الملايين » لازمة مادية .. اعانتها « حدیتو » بمبلغ ثلاثين جنيها أسبوعيا ، إلا ان هذا الدعم لا يمكن أن يكون دعما فعالا ، فاخلت صفحاتها في التناقص .

وتدرجت نوعية المشاركين في التحرير من معتدلين تمثلوا في (مامون الشناوي .. احمد صادق عزام .. سيد قطب .. سيد قنديل) الى أعضاء من (حدیتو) مثل « محمد يسري احمد » ومن (طليعة العمال) مثل : (محمود العسكري) .

ومع العدد الخامس بدأت « حدیتو » بالسيطرة الكاملة على التحرير والتوزيع .. تتوزع أسماء كوادرها على صفحاتها : (حسين عبد الرحمن .. عبد المنعم الغزالي .. زكي مراد .. إبراهيم عبد الحليم .. سيد خليل ترك .. محمد يسري احمد .. احمد رفاعي .. حليم طوسون .. عمر رشدي .. محمد علي عامر .. ضياء بدر .. صلاح جاهين .. العزب شطي رشدي .. انجي أفلاطون .. حسن فؤاد) . وبالاضافة الى إخوة سودانيين من حستو (الحركة السودانية للتحرير الوطني) مثل : (عوض عبد الرازق) .

وامتازت (الملايين) عن الصحافة اليسارية بتنوع موادها . فقد اشتملت على ابواب للفن . وللثقافة . وللرياضة . كما كانت مدرسة

جديدة للكاريكاتير السياسي الذي تالق فيـه (زهدي) بالاضافـة الى تعليقاتها اللاذعة على صور فوتوغرافية كصورة للقائد الامريكي « ماك ارثر » يرفع يده بالسلام تحتها تعليق .. (سلام على كوريا) . ومـن ناحية الموضوعات ، فقدكان لها اهتمام خاص بقضايـا العمال خاصة في عددها الثامن عشر . وكان لها شبكة كبيرة من المراسلين تغطي اقاليـم مصر ، وتقربها من مشاكل الجماهير ، وقضاياهم الملحـة ، وتستشعر نبضهم وكان ذلك تحت باب (قبلي وبحري) .

واكثر ما يثير إعجاب د. رفعت السعيد في « الملايين » هو :

« هذه النكهة المفعمة بالتحدي الاجتماعي .. وهي وان لم تبرز فيها معاني الصراع الاجتماعي بمفهوم اليساريين في هذا العصر فانها توحي بفهم صحيح للربط بين مشاكل الوطن الثلاث : التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي ومعهما حرية الراي والقول ، وترابط هذه القضايا معا في كل واحد ؛ وهذه نظرة بالغة الرقي في فهم هذه المشكلات معا وفي فهم كل منها على حـده » .

اما اهم ما جاء على صفحات (الملايين) من موضوعات . فهو فضح مخطط استعماري جاء بكتاب : (آبار القوة) للمؤلف الانكليزي : « أولاف كارو » ، يعتبر هذا المخطط معاصرا ، وقد جرت خلال السبعينات ، وما تزال ، محاولات لتنفيذه ,. تتلخص في :

١ ــ عقد ميثاق بين دول الاقليم الممتد مـن الخليج العربي حتى ساحل البحر المتوسط .

٢ ــ إدماج إسرائيل في هذا الميثاق ، فيعقد العـرب الصلح معهـا ويعترفون بهـا .

٣ ــ عقد معاهدة دفاع مشترك جماعية مع الدول ذوات المصالح في الإقليـم .

وكان دفاع « الملايين » عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجماهير مرتبطا دوما بمعركة التحرر من الاستعمار الانكليزي .

(انكلترا تحارب مشروع الحد الادنى من الاجور) هذا ، وتنتظم اعداد (الملايين) عدة محاور اساسية :

● الموقف من الوفد وحكومته وممارساته :

يتكشف موقف (الملايين) من (حزب الوفد) في لحظة يحظى فيها بأقصى تأييد شعبي منذ توليه السلطة في هذه المرحلة . .بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ . . حيث تنشر :

(لقد انخدع الشعب من موقف الحكومة ومن خطب سراج الدين وتصريحات صلاح الدين . . لقد انخدع واعتقد ان حكومة الوفد ستقود بصدر رحب الكفاح الثوري للشعب المصري ولكن الفرح الشعبي قد تبدد ، وانخداع الشعب بحكومة الوفد لم يستمر لان الشعب أدرك من خلال خبرته الذاتية أن حكومة الوفد غير جادة على الاطلاق في اتخاذ مواقف ايجابية من الاستعمار البريطاني في قناة السويس والسودان والشركات الاستعمارية واوكار الجاسوسية البريطانية ولان حكومة الوفد غير جادة في اتخاذ موقف ايجابي من امريكا التي تزحف يوميا لتحتل مكان بريطانيا ، أمريكا التي ربطتنا بعجلتها الاستعمارية عن طريق مشروع النقطة الرابعة) .

● القضية الوطنية والموقف من القوى الاستعمارية وقضية الدفاع عن السلام العالمي :

يتضح مفهوم « الملايين » للمعركة الوطنية ضد الاستعمار ، في ارتباطها بالوعي الطبقي من خلال ما نشر بأحد اعدادها :

(... ونداءات سراج الدين ووزير الشؤون الاجتماعية بنسيان المطالب الاقتصادية للعمال والفلاحين والطلبة في هذه الفترة جزء من خطة التمييع للحركة الوطنية ، لان الكفاح ضد الاستعمار مرتبط تماما بكفاح الطوائف المختلفة من اجل مطالبها الاقتصادية ، فالفلاحون لا يمكن ان يكونوا من جنود الكفاح ضد الاستعمار الا اذا ضمنوا اصلاحا زراعيا شاملا بعد التحرر بوضع قانون لتوزيع الارض وتخفيض الايجارات واصدار قانون بالسماح للاجراء الزراعيين والفلاحين بتنظيم انفسهم في نقاباتهم واتحاداتهم والعمال يمكن ان يلعبوا الدور القيادي للحركةالوطنية اذا كان من ضمن برنامج التحرر تأميم الشركات الاستعمارية وضمان حياة انسانية سعيدة بعد التحرر . ان سراج الدين يريد ان يدخل في روح الجماهير الكادحة ان هناك تناقضا بين الكفاح ضد الاستعمار والكفاح من اجل رفع مستوى المعيشة للشعب المصري) .

كما يتأكد مفهوم « اللايين » للمعركة الوطنية ضد الاستعمار ، في ارتباطها بحركة التحرر العالمي من خلال ما نشر على صفحات العدد ١٩٥١/١٠/٢٧ ، من برقيات تأييد ، لنضالنا ضد الاستعمار ، وردت من عدة هيئات دولية تحت عنوان : (شعوب العالم تؤيد مصر في نضالها ضد الاستعمار) :

(اتحاد الطلبة العالمي) و (مجلس النقابات العراقية) و (الاتحاد العالمي للنقابات) و (انصار السلم في لبنان) و (الاتحاد العام العالمي للشبيبة الديمقراطية) و (الاتحاد العام الفرنسي للنقابات) و (انصار السلم في سوريا) و (اهالي فلسطين) و (المحامين السوريين) .

وكان نشر برقيات التأييد هذه دلالة حية على امكانية الاعلام كسلاح نضال فعال ، فلهذا الاسلوب فعالية في اذكاء روح النضال .

● الموقف من القضايا العمالية والعمل وسط العمال :

في العدد الاخير ٢٠ من (الملايين) ١٩٥١/١٢/٢٦ يكتب (محمد علي عامر) تحت عنوان (العمال في نضالهم من أجل حقوقهم من أجل التحرير):

« ان الطبقة العاملة المصرية يجب أن تلعب دورها البطولي في التحضير لمؤتمر الشرقين الادنى والاوسط وشمال افريقيا لان نجاح المؤتمر يعني نجاح العمال في قيادة الشعب في الصراع الوطني الديمقراطي ان الفئات الشعبية ستلعب دورا لانجاح هذا المؤتمر وعلى الطبقة العاملة ان تدعم قيادتها السياسية لهذه الفئات بدورها الجبار في التحضير لمؤتمر شعوب الشرقين الادنى والاوسط وشمال افريقيا . »

● قضية الحريات والدفاع عن الديمقراطية :

ركزت « الملايين » دفاعها عن الديمقراطية والحريات العامة في شقين:

١ ــ مقاومة التشريعات المقيدة للحرية .

٢ ــ الدفاع عن المسجونين الشيوعيين والمطالبة بالافراج عنهم .

وقد خصصت (الملايين) العدد ١٥ (١٩٥١/٧/٢٩) للادانة كافة التشريعات المقيدة لحرية الصحافة وابداء الرأي ، في حملة عنيفة ، خاصة على قانون (اسطفان باسيلي) ، حشدت لها أقلاما كثيرة من مختلف الاتجاهات . واهم مايميز هذه الحملة هو ربطها بالنضال ضد الاستعمار العالمي ، والبريطاني لمصر بشكل خاص ، وهي بهذا قدساهمت مساهمة فعالة في سقوط تشريعات الصحافة المقيدة لحرية الكلمة .

وعلى صفحات اغلب اعداد « الملايين » كانت هناك معركة ضارية .. مستمرة .. لا تهدأ من اجل المسجونين الشيوعيين ، وضد البوليس السياسي ، نقرأ على صفحات العدد ٦ (١٩٥١/٥/٢٧) :

(في الاسبوع الماضي نشرت الملايين تفاصيل جريمة قتل خطيرة ترتكب في سجن مصر ... اهون كثيرا من الجرائم التي لاتزال ترتكب ،والملايين تتحدى النائب العام مرة اخرى ان يحقق في هذه الجرائم) .

و . . . .

« ان البوليس السياسي اقوى حتى من .... فعرض الآنسات في السجن ينهك بصفة دورية مرتين كل شهر يهتك بعد اخضاع الضحايا بالضرب والسجن و ... » ..

وكانت الحملة على صفحات (الملايين) بمختلف الاساليب ، بالعدد الصادر في ١٩٥١/١٢/٢ قصيدة للشاعر (فؤاد حداد) منها :

[.. في سجن مبني من حجر
في سجن مبني من قلوب السجانين
قضبان تمنع عنك النور والشجر
زي العبيد مترصصين
في منظر القضبان عساكر الاحتلال
في فعل سجانك اوامر الانجليز
السجن اوله في القنال]

في هذه الابيات وعي تام بالعلاقة بين اعتقال الشيوعيين المصريين والاستعمار ، وكان السجان في رسوم (زهدي) ، على صفحات (الملايين) هو (جون بول) رمز الاحتلال البريطاني في الصحافة المصرية .

● **الموقف من القضية الفلسطينية :**

تناولت « الملايين » قضية فلسطين منذ عددها السادس (١٩٥١/٥/٢٧) بنشرها تصريحا لـ : « حديتو » يدافع عن خط الموافقة على قرار

التقسيم ، لكن عددها الثامن يتضمن موقف « الملايين » الخاص من القضية في الاسطر التالية عن اسرائيل :

« الارض التي لا يعلم حدودها او معالمها الا يهود العالم ويهود امبراطورية اسرائيل التي يريد اليهود جادين ان تنطوي بلاد العرب تحت لوائها ويومها سوف نندم على ايام ضيعناها في اعتبار هذه الامبراطورية التي يريد اليهود خلقها امبراطورية مزعومة وعند ئذ لن يجدي مازعمناه . »

تلك نظرة ذات صبغة تنبؤية في مظهرها ... موضوعية من خلال الاسس العلمية والتحليل التاريخي الامين للظاهرة .. هي نظرة تقدمية ومعاصرة .. عززها دفاع (الملايين) عن اليهود المصريين ازاء الاجراءات التي اتخذتها السلطة ضدهم عارضة احدى مآسي اليهود المصريين المتمسكين بمصريتهم :

| وآخر المآسي مأساة تتبت بلابس في سجن الاجانب اذ انهم حاولوا ارغامها على التوقيع على طلب الترحيل ولكنها لم ترد ان تغادر وطنها مصر وظلت متشبثة بأرض السجن .. وارض الوطن العزيز . |

◎ الجبهة الوطنية

تبدأ « الملايين » حملتها لتأسيس (جبهة وطنية) مبكرا منذ العدد ٦ (١٩٥١/٥/٢٧) مشاركة في الصراع حول هذا الموضوع الذي يعد جوهر اللحظة المصرية التي عاشتها مصر في تلك المرحلة .. في هذا العدد حديث لـ : (احمد حسين) مما جاء فيه :

« اللجنة العليا للحزب الوطني ، ولجنة السلام وبقية اللجان التقدمية، الحزب الاشتراكي ، هذه الهيئات تهدف كلها الى اخراج الانجليز من مصر والسودان وتهدف كلها الى القضاء على الفساد في مصر والى محاربة الطغيان واقرار القواعد الدستورية والديمقراطية وباتت تؤمن بوجوب

القضاء على الفوارق بين طبقات المجتمع وهي في الاهداف انما تعبر تعبيرا صادقا عن مطالب الشعب وارادته ... ومع ذلك فان كل هذه الجهود المبذولة لن تؤدي الى أي نتيجة من أي نوع الا اذا تضافرت هذه الهيئات والفت من بينها جبهة شعبية قومية ... ستصبح بلا شك هي قائدة الرأي العام ... وهو لن يقبل بحال من الاحوال ان يسلم نفسه لشخص من الاشخاص أو لحزب من الاحزاب ... ولكنه مستعد دائما للسير خلف جبهة قومية تتألف من كل القوى العاملة » .

وفي العدد الصادر في ١٩٥١/٦/١٧ تحدد الملايين موقفها حاسما من (الجبهة الوطنية) والصراع حولها :

(وكل من اعترض طريق هذه الجبهة خائن ... ادرك ذلك او لم يدرك ، فالخائن المدرك لخيانته والخائن غير المدرك لخيانته يستويان) .

و ... بعد العدد الاخير ١٩٥١/٥/٢٦ يسكت « فؤاد سراج الدين » صوت « الملايين » .

وبهذا يكون د . رفعت السعيد قد استوفى دراسته حول الصحافة اليسارية العلنية خلال مرحلة مصيرية من تاريخ مصر (٥٠/١٩٥٢) عارضا لاهم الافكار المطروحة على صفحاتها ، بالاضافة الى تطور اسلوب عرض هذه الافكار من خلال نضج الممارسة ، وديناميكيتها في التعامل مع الواقع الذي اتسم بسرعة التغيير ، بالاضافة الى المرونة والاستجابة الواعية ، واليقظة الحادة لما يمكن ان يطرأ على الواقع من مفاجئات نتيجة لكثرة العوامل وتسارعها المحموم للسيطرة على مقدرات مصر ، وربطهما بالامبريالية العالمية .

وما أشبه تلك المرحلة ، مرحلة الدراسة ، بالواقع المعاش الآن من هنا تتجاوز الدراسة قيمتها التاريخية الى اللحظة في جذورها واحتمالاتها .

رسالة لندن :

سفراء دون اعتماد

« مؤلفون عرب »

عبد النبي اصطيف

يستطيع المتتبع للدراسات الاستشراقية في اوربا ان يقع بسهولة على ظاهرة يمكن أن تعتبر من ابرز مظاهر تصاعد الاهتمام بالدراسات العربية في الغرب . وهي ظهور عدد من السلاسل التي تعنى بالادب العربي ، تقدمه للقارىء الاوربي ، وتترجم روائعه ، وتتناوله بالدراسة والتحليل ، مستفيدة من مناهج النقد والدراسة الحديثة ، وما حققته من تقدم في العقود الاخيرة .

ويمكن للمرء ان يشير الى عدد من هذه السلاسل على سبيل المثال فيذكر سلسلة « دراسات في الادب العربي » ، وسلسلة الترجمات : « **الترجمة العربية لمجلة الادب العربي** » واللتين تصدران عن « **مجلة الادب العربي** » و « **مداخل لدراسة الادب العربي** » التي تصدر عن دار فيليبس وآريس . وسلسلة « **مؤلفون عرب** » والتي تصدرها هينمان .

وربما كان من ابرز ما تتميز به هذه السلسلة الاخيرة عن غيرها من السلاسل التي ذكرنا بعضها الامور التالية :

١ ـ اهتمامها بالادب المعاصر ، وبالتالي كونها أكثر اتصالا بالواقع العربي بشكل عام ، وبواقع الادب العربي بشكل خاص . فهي تقدم صورة عما وصل اليه هذا الادب من تطور على المستوى الفني الابداعي وتتيح مقارنته بالاداب العالمية الاخرى ، وتظهر درجة وثاقة الصلة التي تربطه بالمجتمع العربي الذي يواجه تحديات مستمرة ويخضع لعمليات تغير وتطور كبيرين ويجهد في سبيل اللحاق بركب التطور والحضارة اللذين انتقل زمامهما الى غيره .

٢ ـ عنايتها بالكتابة المبدعة (بفتح الدال) وليس بأي شيء آخر من الثقافة العربية . أي ان اهتمامها هو اهتمام ادبي صرف . ومعنى هذا انه غير مشوب بأية غايات اخرى . وهو يقود الى اعتماد معيار أساسي في اختيار المادة المترجمة وهو مستواها الفني ليس غير . لان استجابة القارىء الاوربي لهذا الادب هامة جدا ، من أجل نجاح السلسلة على المستوى الادبي من ناحية ، ومن اجل تحقيق مبيعات كافية وربح كاف يمكنان من متابعتها من جهة اخرى . والحقيقة أن هذا الامر على غاية من الاهمية ، لان النظرة الاستشراقية للادب العربي كانت الى عهد قريب نظرة مغرضة ، بمعنى انها كانت ـ وربما مازال جزء هام منها ـ تعنى بالادب والنصوص الادبية عناية تستمد أسسها ودوافعها من معايير غير ادبية على الاطلاق . وقد قاد هذا الى اعطاء صورة مشوهة حقا عن الادب العربي كأدب يمكن ان ينهض للمقارنة مع غيره من الاداب الاخرى .

٣ ـ توجهها نحو القارىء العادي ـ وليس القارىء المتخصص بالدراسات العربية ، مع ان هذا الاخير يمكن أن يفيد منها لانها تتيح له الحصول على نصوص ادبية مترجمة من قبل اناس متخصصين وقادرين،

وبالتالي تسهل عليه عملية دراسة هذا الادب باعفائها له من القيام بترجمة ما يدرسه ، خاصة وان الترجمة كفاءة ومقدرة ، وهي بحاجة الى جهد ووقت كبيرين من ناحية ، والى استعدادات قد لا تتوفر لاي دارس .

وتوجه هذه السلسلة الى القارىء العام غير المتسلح بنظرة مسبقة عن الادب العربي هام جدا ، لان الاهتمام الذي يمكن أن تلقاه منه يمكن أن يكون مؤشرا حقيقيا على مستوى هذا الادب ، ومدى قدرته كادب على استثارة الاستجابات الانسانية بشكل عام ؛ لان اهتمامه كقارىء ينطلق من ارضاء هذا الادب لحاجاته النفسية والفنية وكأدب بالدرجة الاولى ، وليس من أي منطلق آخر .

٤ ـ صدورها في طبعات شعبية رخيصة نسبيا :

تتراوح اسعارها بين الجنيه الواحد والجنيهين ، وهو سعر رخيص نسبي اذا ما قيس باسعار الكتب بشكل عام في دولة كالمملكة المتحدة او غيرها من دول الغرب . وهي بهذا تيسر اقتناءها على القارىء العادي والمختص معا لانها لا تكلفه الكثير ، وكذلك فان صدورها في قياس صغير بحجم كتاب الجيب يسهل اصطحابها وقراءتها في الحافلات والاماكن العامة . وبالطبع فان الحديث عن هذا الامر ربما بدا غريبا ، لان عادة الافادة من أوقات السفر في القطارات او الحافلات عادة غير مألوفة نسبيا في الاقطار العربية ، ولكنها تكاد تكون جزءا من المناظر المألوفة جدا في اي بلد أوربي ، حيث غدا اصطحاب الكتاب وقراءته في أوقات الانتظار والسفر من الامور اليومية .

٥ ـ صدورها عن دار نشر كبرى هي دار هينمان :

والتي تتخذ لندن مركزا لها ، ولها فروع عديدة في اوربا ، وامريكا ، وافريقيا واسيا ، واوستراليا وغيرها (في كل من ادنبره ، وميلبورن واوكلاند ، تورنتو ، ولينغ ستون ، وهونغ كونغ ، وسنغافورة .

وكوالالمبور ، ونيودلهي ، وعبدان ، ونيروبي ، ولوساكا) وبالطبع فان هذا ييسر عملية توزيع منشوراتها الى حد بعيد ، وبالتالي يتيح الاطلاع لاكبر عدد ممكن من القراء من جنسيات وشعوب مختلفة عليها . وهذا يوسع من مساحة القراء والمهتمين بالادب العربي ، ويسهل عملية نشر روائعه وتعريف الناس بها على اوسع نطاق ، وفي هذا انصاف له بعد سنين طويلة من الاهتمام المغرض عانى منها الكثير من الاستخدام لاغراض غير ادبية او فنية كما ذكر مسبقا .

٦ ـ **توفق محررها دينيس جونسون ـ ديفيز المعروف باطلاعه على الادب العربي الحديث ، وتمكنه من اللغة العربية بشكل خاص .** وربما كان من المفيد في هذا الموضع الاشارة الى أن السيد جونسون ديفيز قد ولد في كندا عام ١٩٢٢ ، والى انه درس العربية في ((**مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية**)) جامعة لندن ، ثم في جامعة كامبريدج . والى انه عمل بعدها في القسم العربي لهيئة الاذاعة البريطانية لعدة سنوات ، لينتقل بعد ذلك الى القاهرة ويحاضر في جامعتها ، ثم ليعمل مديرا لاحدى محطات الاذاعة العربية في الخليج العربي ؛ وهو يقيم منذ فترة في القاهرة . ويجمع السيد ديفيز الى جانب الاهتمام بالدراسات العربية الحديثة والادب العربي الحديث ، اهتماما اخر بالدراسات الاسلامية بشكل عام وبالحديث النبوي بشكل خاص حيث ترجم مجلدا من الحديث النبوي الشريف .

صدر من هذه السلسلة ما يقرب من بضعة عشر كتابا من ابرزها :

١ ـ **مصير صرصار ومسرحيات اخرى للحرية لتوفيق الحكيم** من ترجمة دينيس جونسون ـ ديفيز .

٢ ـ **رواية نجيب محفوظ ((زقاق المدق))** من ترجمة تريفر لوغسيك

٣ ـ **قصص عربية حديثة** من ترجمة واختيار دينيس جونسون ديفيز.

٤ ـ رواية **الطيب صالح « موسم الهجرة الى الشمال »** من ترجمة دينيس جونسون ـ ديفيز.

٥ ـ رواية **توفيق يوسف عواد « طواحن بيروت »** من ترجمة ليسلي مكلوخلين.

٦ ـ **شعراء عرب محدثون** من اختيار وترجمة وتقديم عيسى بلاطة.

٧ ـ **قصائد مختارة لمحمود درويش** من ترجمة دينيس جونسون ـ ديفيز الذي اختار لها عنوان **« موسيقا اللحم البشري »**.

٨ ـ **قصص** مصرية قصيرة من جمع وترجمة دينيس جونسون ـ ديفيز.

٩ ـ رواية نجيب محفوظ « ميرامار » من ترجمة الدكتورة فطمة موسى محمود.

١٠ ـ « **أرخص الليالي** » ليوسف ادريس من ترجمة وديدة واصف.

١١ ـ « **رجال تحت الشمس** » **لغسان كنفاني** من ترجمة هيلاري كيلباتريك.

١٢ ـ « **عرس الزين وقصص أخرى** » **للطيب صالح** من ترجمة جونسون ـ ديفيز.

١٣ ـ « **تلك الرائحة** وقصص اخرى » **لصنع الله ابراهيم** من ترجمة جونسون ـ ديفيز.

١٤ ـ **الرجل الذي فقد ظله لفتحي غانم** من ترجمة ديزموند ستيوارت.

١٥ ـ **أولاد حارتنا لنجيب محفوظ** من ترجمة فيليب ستيوارت الذي اختار لها عنوان **« أولاد الجبلاوي »**.

١٦ ــ **الايام ــ الجزء الاول ــ لطه حسين** من ترجمة أ ، هـ ، باكستون الذي اختار لها عنوان « **طفولة مصرية** » .

١٧ ــ **شاعرات الوطن العربي** من ترجمة كمال بلاطة وتحريره .

١٨ ــ **مسرحيات مصرية ذات فصل واحد** اختارها وترجمها دينيس جونسون ــ ديفيز .

ونظرة سريعة الى هذه الاعداد تظهر بشكل واضح كيف ان النشر القصصي ، سواء اكان قصة قصيرة أم رواية أم سيرة ذاتية يكاد يظفر بنصيب الاسد من اهتمام السلسلة ، فقد خصص له ثلاثة عشر كتابا ، بينما لم يظفر المسرح الا بكتاب واحد ، والشعر الا بثلاثة كتب . والحقيقة ان الرواية تأتي في المقام الاول ، تليها القصة القصيرة ، فالشعر فالمسرح فالسيرة الذاتية . وربما كان السر في ذلك هو كون انواع النثر القصصي من الانواع الادبية الحديثة التي اقتبسها العرب عن الغرب . كما انه يمكن ان يكون مؤشرا على حجم هذه الانواع واهميتها في الادب العربي الحديث بشكل عام . اضافة الى أن فن القصة بما يتضمنه من عناصر السرد والعقدة والتحليل النفسي والايهام بالواقع وغير ذلك يظل يحتفظ بالقدرة على استثارة فضول القراء حتى بعد الترجمة ، في حين يظل الشعر بحاجة الى نوع من الاحاطة بثقافة الامة وتقليدها وتراثها ، لانه يكاد يكون منغمسا في كل ذلك .

اما المسرح فانه يكاد يكون بالنسبة الى الاوربيين عروضا تقدم وتشاهد اكثر منه نصوصا تقرأ وتطالع ، وليس من قبيل المبالغة الزعم بان اغلب القراء يعمدون الى قراءة المسرحيات قبل مشاهدة احدعروضها او للدراسة والمتابعة اذا ما كانوا معنيين بشكل او بآخر بهذا المؤلف او ذاك . وربما كان هذا من الاسباب التي حدث بالمحرر الى اختيار توفيق الحكيم ليكون من بين المسرحيين العرب الذي يمكن ان يترجموا للقراءة وليس للعرض . فنتاج الحكيم المسرحي في جملته ــ فيما يبدو للبعض ــ اصلح للقراءة منه للاخراج والانتاج .

ورغم أن هذه الاعداد الثمانية عشر **لا تكاد تقدم مسحا كافيا وممثلا للادب العربي الحديث** ــ فهي تهمل على سبيل المثال المغرب العربي والعراق وسوريا والجزيرة العربية ــ الا انها من جهة اخرى **تحاول ان توسع من مساحة اهتمامها لتشمل الوطن العربي كله** . فثمة اعمال من القطر العربي المصري ، والسوداني ، واللبناني والفلسطيني . وربما حملت الاعداد القادمة نماذج من الاقطار العربية الاخرى .

وبالطبع فان اثارة مسالة ضرورة توسيع دائرة النتاج المترجم لتغطي جميع الاقطار العربية ، لا تعني عدم تفهم الصعوبات التي يواجهها المترجمون بدءا من اختيار المادة ، الى ترجمتها واخراجها بشكل يظفر بقبول قارىء اللغة الانكليزية ويستجيب لحاجاته الفنية واهتماماته الانسانية . ولكن يبدو لي ان مسالة الوحدة الثقافية التي يتلمسها اي دارس للتراث العربي العريق الذي خلفه اجدادنا العرب ينبغي التاكيد عليها من خلال اعطاء بانوراما تظهر هذه الوحدة في الادب المعاصر رغم الكثير من الحواجز السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموجودة بين الاقطار العربية والتي يقف وراءها اناس لا تخفى اغراضهم وهوياتهم عن المرء .

ومهما كان للمرء من تحفظات وملاحظات ، فان السلسلة تبقى من المؤشرات الايجابية الهامة على تطور الاهتمام الاوربي بالادب العربي والتي ينبغي تشجيعها ومؤازرتها بمزيد من الاسهامات العربية في الاختيار او في الترجمة . **فالادب سفير يمكن ان يقرع كل باب ، ويجتاز جميع الحواجز وخفراء الحدود** . وكم نحن بحاجة الى سفير من هذا النوع اذا ما شئنا ان نستعيد حضورنا القديم ، ونحس الانتماء الى عصر لا نكتفي فيه بالعيش عالة على الاخرين .

صدر حديثاً عن وزارة الثقافة والإرشاد القومي



هنري لوفيفر

اللسان والمجتمع

ترجمة: مصطفى صالح

صدر حديثاً عن وزارة الثقافة والإرشاد القومي

مختارات

من الأدب الياباني المعاصر

قصة - مسرحية



ترجمة: عبد الكريم ناصيف